

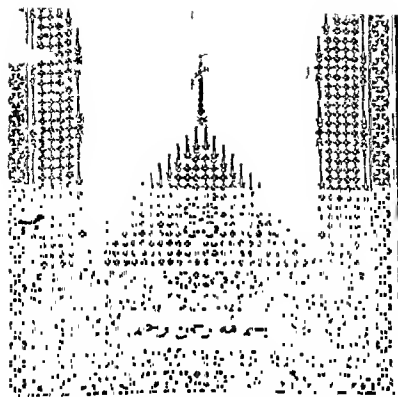
مجلس ششم

در بیان تاریخ و
تأسیس این مؤسسه

و شرح احوال و
تأسیس آن

برای اطلاع
و استفاده

مجلس ششم
مجلس ششم



بسم الله الرحمن الرحيم
قاسم المشافعي تَعَمُّدُهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ آمِينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ تَبَرَّكَا
بِقَاصِحَةِ الْكِتَابِ ۝ لِأَنَّهُ ابْتَدَأَ كُلَّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ وَخَاتَمَهُ كُلَّ دَعَاءٍ
بِحَبَابٍ ۝ وَأَحْرَدَ عَوَى الْمُؤْمِنِينَ فِي الْجَنَّةِ دَارَ الثَّوَابِ ۝ أَجَدَهُ أَنْ
وَقَّعَ مَنْ أَرَادَ مِنْ عِبَادِهِ ۝ لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ عَلَى وَفْقٍ مُرَادِهِ ۝
وَاصِلِي وَاسْلَمَ عَلَى أَفْضَلِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ۝ الْقَائِلِ مَنْ
يُرِدُ اللَّهُ بِهِ حَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ۝ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ مَدَّةَ ذِكْرِ
الْأَكْرَبِينَ وَسَهْوِ الْعَافِيينَ ۝ (وَبَعْدُ) ۝ هَذَا كِتَابٌ فِي عَايَةِ
الْأَحْتِمَاءِ وَالتَّهْذِيبِ وَضَعْتُهُ عَلَى الْكِتَابِ الْمُسَمَّى بِالتَّقْرِيبِ ۝

لينتفع به المحتاج من المبتدئين لفروع الشريعة والدين •
 وليكون وسيلة لتجاني يوم الدين • وثقنا لعباده المسلمين • أنه
 سميع دعاء عباده وقريب مجيب • ومن قصده لا يخيب •
 وإذا سألك عبداً عنى فأنى قريب • وأعلم أنه يوجد فى بعض
 نسخ هذا الكتاب فى غير خطبته تسميته تارة بالتقريب •
 وتارة بعناية الاختصار • فلذلك سميته باسمين أحدهما مع
 التبرع بالمجيب • فى شرح ألفاظ التقريب • والثانى فى القول
 المختار فى شرح غاية الاختصار • قال الشيخ الإمام أبو الطيب
 ويشتهر أيضاً بأبى شجاع شهاب الملة والدين أحمد بن الحسين
 ابن أحمد الأصغر هاتى سقى الله ثراه صيب الرحمة والرضوان •
 وأسكنه أعلى فرا ديس الجنان •

(بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدئ كتابى هذا والله اسم للذات
 الواجب الوجود والرحمن ابلغ من الرحيم • (الحمد لله) • هو الثناء
 على الله تعالى بالجميل على جهة التعظيم • (رب) • أى مالك
 (العالمين) • بفتح اللام هو كما قال ابن مالك اسم جمع خاص بمن
 يعقل لا جمع ومفرده عالم بفتح اللام لأنه اسم عام لما سوى الله
 والجمع خاص بمن يعقل • (وصلى الله) • وسلم • (على سيدنا محمد
 النبى) • هو بالهمزة وتركه انسان اوحى اليه بشرع يعمل به وان لم
 يؤمر بتبليغه فان امر بتبليغه فنبى • ورسول ايضا والمعنى ينشئ
 الصلاة والسلام عليه • ومحمد علم منقول من اسم مفعول
 المضعف العين والنبي بدل منه او عطف بيان (و) على (آله

الطاهرين) هم كمال الشافعي اقاربه المؤمنون من بني هاشم
 وبني المطلب وقيل واختاره النووي انهم كل مسلم ولعل قوله
 الطاهرين منتزع من قوله تعالى ويظهركم تطهيرا (و) على
 (صحابته) جمع صاحب للنبي وقوله (اجمعين) تأكيد
 لصحابته ثم ذكر المصنف انه مسئول في تصنيف هذا المختصر بقوله
 (سألني بعض الاصدقاء) جمع صديق وقوله (حفظهم الله
 تعالى) جملة دعائية (ان اعمل مختصرا) هو ما قل لفظه وكثير
 معناه (في الفقه) هو لغة الفهم واصطلاحا العلم بالاحكام
 الشرعية العملية المكسب من ادائها التفصيلية (على
 مذهب الامام) الاعظم المجتهد أبي عبد الله محمد بن ادریس
 ابن العباس بن عثمان بن شافع (الشافعي) ولد بغزة سنة
 خمسين ومائة ومات (رحمة الله تعالى عليه ورضوانه) بمصر
 يوم الجمعة سلخ رجب سنة اربع ومائتين ووصف المصنف
 مختصره باوصاف منها (انه في غاية الاختصار ونهاية الایجاز)
 والغاية ونهاية متقاربان وكذا الاختصار والایجاز ومنها انه
 (يقرب على المتعلم) لفروع الفقه (درسه ويسهل على
 المبتدئ حفظه) اي استحضاره عن ظهر قلب لمن يرغب
 في حفظ مختصر في الفقه (و) سألني أيضا بعض الاصدقاء (ان
 اكثر فيه) اي المختصر (من التفسيرات) الاحكام الفقهية
 (و) من (حصر) اي ضبط (الخصال) الواجبة والمنبذة
 وغيرها (فاجبه الى) سؤاله في ذلك طاب الله ثوابه

من الله تعالى جزاء على تصنيف هذا المختصر (راغباً الى الله سبحانه وتعالى) في الاعانة من فعله على اتمام هذا المختصر و (في التوفيق للصواب) وهو ضل الخاطئ (انه) تعالى (على ما يشاء) اي يريد (قديم) اي قادر (وبعباده لطيف خبير) باحوال عباده والاول مقتبس من قوله تعالى الله لطيف بعباده والثاني من قوله تعالى وهو الحكيم الخبير واللطيف والخبير اسمان من اسمائه تعالى ومعنى الاول العالم بدقائق الامور ومشكلاتها ويطلق ايضاً بمعنى الرفيق فالله تعالى عالم بعباده وبمواضع حوائجهم رفيق بهم ومعنى الثاني قريب من معنى الاول ويقال خبرت الشيء اخبرته فانابه خبير اي عليم قال رحمه الله تعالى

(كتاب احكام الطهارة)

والكتاب لغة مصدر بمعنى الضم والجمع واصطلاحاً اسم بجنس من الاحكام اما الباب فاسم لنوع مما دخل تحت ذلك الجنس والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة واما شرعاً ففيها تفاسير كثيرة منها قولهم فعل ما تستباح به الصلاة اي من وضوء وغسل وتيمم وازالة نجاسة اما الطهارة بالضم فاسم لبقية الماء وما كان الماء آلة للطهارة استطرده المصنف لا انواع المياه فقال (المياه التي يجوز) اي يصح (التطهير بها سبع مياه ماء السماء) اي النازل منها وهو المطر (وماء البحر) اي الملح (وماء النهر) اي الحلو (وماء البئر وماء العين وماء الثلج وماء البرد)

ويجتمع هذه السبعة قولك ما نزل من السماء ونسج من الارض
على اى صفة كان من اصل الحلقه (ثم المياه) تنقسم (على
اربعة اقسام) (احدها) (طاهر) (في نفسه) (مطهر) (لغيره
غير مكروه) استعماله (وهو الماء المطلق) (عن قيد لازم
فلا يضرب القيد المنفك كماء البئر في كونه مطلقا) (و) (الثاني
طاهر مظهر مكروه) استعماله في البدن لافى الثوب
(وهو الماء المشمس) (اي المسخن بتأثير الشمس فيه وانما يكره
شرعا بقطر حار في اماء منقطع الا اثناء التقدين لصفاء جوهرهما
واذا برد زالت الكراهة واختار السوى عدم الكراهة مطلقا
ويكره ايضا شديد السخونة والبرودة) (و) (القسم الثالث
طاهر) (في نفسه) (غير مطهر) (لغيره) (وهو الماء
المستعمل) (في رفع حدث او ازالة نجس ان لم يتغير ولم يزد وزنه
بعد انفصاله عما كان بعدا اعتبارا بمقدار ما يتشربه المغسول من
الماء) (و) (المتغير) (اي ومن هذا القسم الماء المتغير احدا ووصفه
(عما) (اي شئ) (خالطه من الظاهرات) (تغيرا يمنع من
اطلاق اسم الماء عليه فانه طاهر غير طهور حسيا كان التغير
او تقديره) (كان اختلط بالماء ما يوافق في صفاته كماء الورد المنقطع
الرائحة والماء المستعمل فان لم يمنع اطلاق اسم الماء عليه بان كان
تغيره بالظاهر يسيرا وبما يوافق الماء في صفاته وقد يخالفوا ولم
يغيره فلا يسلب ظهوريته فهو مطهر لغيره واحترز بقوله
خالطه من الظاهرات عن الطاهر المجاور له فانه باق على

ظهوريته ولو كان التغير كثيرا وكذا المتغير بمخاط لا يستغنى
 الماء عنه كطين وطعلب وما في مقوره ومجره والمتغير بطول
 المكث فانه ظهور (و) القسم الرابع (ماء نجس) اي متنجس
 وهو قسمان احدهما قليل (وهو الذي حلت فيه نجاسة)
 تغيرام لا (وهو) اي والحال انه (ماء دون القلتين)
 ويستثنى من هذا القسم الميتة التي لا دم لها سائل عند قتلها
 او شق عضو منها كالذباب ان لم تطرح فيه ولم تغيره وكذا
 النجاسة التي لا يدركها الطرف فكل منهما لا ينجس المائع
 ويستثنى ايضا صور مذكورة في المبسوطات واشار للقسم
 الثاني من القسم الرابع بقوله (او كان) كثيرا (قلتين)
 فاكثر (فتغير) يسيرا او كثيرا (والقلتان خمسمائة
 رطل بالبغدادى تقريرا في الاصح) فيمساور طل ببغداد عند
 النوى مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم
 وترك المصنف قسما خامسا وهو الماء المطهر المحرام كالوضوء
 بماء مغصوب او مسبل للشرب (فصل) في ذكر شئ من
 الايمان المتنجسة وما يطهر منها بالدباغ وما لا يطهر (وجاء
 الميتة) كلها (تطهر بالدباغ) سواء في ذلك ميتة مأكول
 اللحم وغيره وكيفية الدباغ ان ينزع فضول الجلد مما يغتنه من دم
 ونحوه بشئ حريف كعفص ونحوه ولو كان الحريف نجسا كدقيق
 حسان كفي في الدباغ (الاسبلد بالكاب والخنزير وما تولد منهما
 او من احدهما) مع حيوان طاهر فلا يطهر بالدباغ (وعظم
 الميتة وشعرها نجس) وكذا الميتة ايضا نجسة واريدها الزائلة

الحياة بغير ذكاة شرعية فلا يستثنى حينئذ جنتين المذكاة
 ذان خرج من بطن أمه ميتا لأن ذكاته بذكاة أمه وكذلك غيره
 من المستثنيات المذكورة في المبسوطات ثم استثنى من شعر
 الميتة قوله (إلا الأدمى) أى فإن شعره طاهر كميته
 (فصل) وفى بيان ما يحرم استعماله من الأوانى وما يجوز وبدأ
 بالاول فقال (ولا يجوز) وفى غير ضرورة لرجل أو امرأة
 (استعمال) أى من (أوانى الذهب والفضة) لا فى كل
 ولا فى شرب ولا غيرهما وكما يحرم استعمال ما ذكر يحرم اتخاذه من
 غير استعمال فى الأصح ويحرم أيضا الاناء المطلق بذهب أو فضة
 ان حصل من الطلاء شئ يعرضه على النار (ويجوز استعمال)
 اناء (غيرهما) أى غير الذهب والفضة (من الأوانى)
 النفيسة كإناء ياقوت ويحرم الاناء المنسوب بفضة كبيرة
 عرفا زينة فان كانت كبيرة محتاجة جاز مع المكراهية
 أو صغيرة عرفا زينة كرهت أو محتاجة فلا كراهة أما ضمة الذهب
 فتحرم مطلقا كما صححه النووى (فصل) وفى استعمال آلة
 السواك وهو من سنن الوضوء ويطلق السواك أيضا على ما
 يستألفه من أراك ونحوه (والسواك مستحب فى كل حال)
 ولا يكره تنزيهه (إلا بعد الزوال للصائم) فرضا أو نقلا وتزول
 الكراهة بغروب الشمس واختار النووى عدم الكراهة
 مطلقا (وهو) أى السؤال (فى ثلاثة مواضع أشد استجبابا)
 من غيرها أحدها (عند تغير القم من ازم) قيل هو سكوت

طويل وقيل ترك الاكل وانما قال وغيره ليشمل تعير القم بغير لازم
 ككل ذي ریح كربه من ثوم وبصل وغيرهما (و) الثاني
 (عند القيام) * ای الاستيقاظ (من النوم) * الثالث
 (عند القيام الى الصلاة) * فرضا ونفلا ویتأ کذا ايضا في غير
 الثلاثة المذكورة مما هو مذکور في المطولات كقراءة
 القرآن واصفرار الاسنان ويسن ان ينوی بالسؤال السنة
 وان يستاك بيمينه ويبدأ بجانب الايمن من فيه وان يمره على
 سقف حلقه امرار الطيف او على كراسي اضراسه (فصل)
 في فروض الرضوء وهو بضم الواو في الا شهر اسم للفعل وهو
 المراد هنا وبالفتح اسم لما يتوضأ به ويشتمل الاوّل على فروض
 وسنن وذكر المصنف الفروض في قوله (وفروض الوضوء ستة
 أشياء) * احدها (النية) وهي لغة القصد وحقيقة ما شرعا
 قصد الشيء مقترنا بقلبه فان تراخى عنه سمي عزمًا وتكون النية
 (عند غسل) * اول جزء من (الوجه) * ای مقترنة بذلك
 الجزء لا يبيح ولا يحل ولا بما قبله ولا بما بعده فينوی المتوضئ عند
 غسل ما ذكره رفع حدث من احداثه او ينوی استباحة مقترنة
 الى وضوء او ينوی فرض الوضوء او الوضوء فقط او الطهارة عن
 الحدث فان لم يقل عن الحدث لم يصح واذا نوى ما يعتبر من
 هذه النيات وشرك معه نية تنظف او تبرّد صح وضوءه (و)
 الثاني (غسل) * جميع (الوجه) * وحده طولًا ما بين
 منابت شعر الرأس غالبًا وآخر اللبسين وهما العظامان اللذان

يُنبت عليهما الأسنان السفلى يجتمع مقدمهما في الذن
ومؤخرهما في الأذنين وحده عرضا ما بين الأذنين وإذا كان على
الوجه شعر خفيف أو كثيف وجب اتصال الماء اليه مع البشرة
التي تحته وأما حية الرجل الكشيقة بأن لم ير مخاطب بشرتها
من خلاها في كفي غسل ظاهرها بخلاف الخفيفة وهي ما يرى
المخاطب بشرتها فيجب اتصال الماء لبشرتها وبخلاف تحية امرأة
وخنثى فيجب اتصال الماء لبشرتها ولو ككثفا ولا بد مع غسل
الوجه من غسل جزء من الرأس والرقبة وما تحت الدقن (و)
الثالث (غسل اليدين مع المرفقين) فان لم يكن له مرفقان
اعتبر قدرهما ويجب غسل ما على اليدين من شعر ووسيلة
واصبع زائدة وأظافر ويجب إزالة ما تحتها من وسخ يمنع وصول
الماء اليه (و) الرابع (مسح بعض الرأس) من ذكر أو أنثى
أو خنثى أو مسح بعض شعر في حذ الرأس ولا تتعين اليد للمسح
بل يجوز بخرقة وغيرها ولو غسل رأسه بدل مسحها جاز وكذا
لو وضع يده المبلولة ولم يحركها (و) الخامس (غسل الرجلين
مع الكعبين) ان لم يكن المتوضي لا بسا للخنثين فان كان
لا بسهما أوجب عليه مسح الخنثين أو غسل الرجلين ويجب
غسل ما عليهما من شعر ووسيلة واصبع زائدة كما سبق في اليدين
(و) السادس (الترتيب) في الوضوء (على ما) أي على
الوجه الذي (ذكرناه) في حذ الفروض فلو تسي الترتيب
لم يكف ولو غسل أربعة أعضاء دفعة واحدة بأذنه ارتفع
حدث وجهه فقط (وسننه) أي الوضوء (عشرة أشياء) •

وفي بعض نسخ المتن عشر خصال * (التسمية) * اوله واقلها
 باسم الله واكملها باسم الله الرحمن الرحيم فان ترك التسمية اوله
 اتى بها في اثنا عشر فان فرغ من الوضوء لم يأت بها * (وغسل
 الكفين) * الى الكوعين قبل المضمضة ويغسلها ثلاثا ان تردد
 في طهرهما * (قبل ادخالها الاناء) * المשתمل على ماء دون القلتين
 فان لم يغسلها ما كره له غمسها في الاناء وان تيقن طهرهما لم
 يكره غمسها * (والمضمضة) * بعد غسل الكفين ويحصل
 اصل السنة فيها بادخال الماء في الفم سواء اداره فيه ومجهام لا
 فان اراد الاكل مجبه * (والاستنشاق) * بعد المضمضة ويحصل
 اصل السنة فيه بادخال الماء في الانف سواء جذب به بنفسه الى
 خياشيمه ونثره ام لا فان اراد الاكل نثره واجمع بين المضمضة
 والاستنشاق بثلاث غرف يتمضمض من كل منها ثم يستنشق
 افضل من الفصل بينهما * (ومسح جميع الرأس) * وفي بعض نسخ
 المتن واستيعان الرأس بالمسح اما مسح بعض الرأس فواجب
 كما سبق ولولم يرد نزاع ما على رأسه من عمامة ونحوها مكل بالمسح
 عليها * (ومسح) * جميع * (الاذنين ظاهرها وباطنها بماء
 جديد) * اى غير بال رأس والسنة في كيفية مسحها ان
 يدخل من تحتيه في صماخيه ويديرها على المعاطف ويمسحها من
 على ظهورها ثم ياصق كفيه وهما مبلولتان بالاذنين استظهارا
 * (وتحليل اللحية الكثية) * بثلاثة من الرجل اما حية الرجل
 الخفيفة وحية المرأة والخنثى فيجب تحليلها وكيفية ان يدخل

الرجل أصابعه فمن أسفل اللحمة (وتخليل أصابع اليدين والرجلين) هـ ان وصل الماء اليها من غير تخليل فان لم يصل الآبه كالأصابع الملتفة وجب تخليلها وان لم يأت تخليلها لالتحامها حرم فتقها للتخليل وكيفية تخليل اليدين بالتشبيك والرجلين بأن يمد أجنبتيه اليسرى من أسفل الرجل مبتدأً بمخض الرجل اليمنى خاتماً بمخض اليسرى هـ (وتقديم اليمنى) هـ من يديه ورجليه هـ (على اليسرى) هـ منها اما العنقوان اللذان يسهل غسلهما معاً كالتخدين فلا يقدم اليمنى منهما بل يطهران دفعة واحدة وذكر المصنف سنة تليث العضو المغسول والمسح في قوله هـ (والطهارة ثلاثاً ثلاثاً) هـ وفي بعض المسح والتكرار أي للغسل والمسح هـ (والموالة) هـ ويعبر عنها بالتتابع وهي ان لا يحصل بين العضوين تفريق كثير بل يظهر العضو بعد العضو بحيث لا يحجب المغسول قبله مع اعتدال الهواء والمزاج والزمان واذا نلت قالاً اعتباراً آخر غسله وانما تندب الموالة في غير وضوء صاحب الضرورة اما هو فالموالة واجبة في حقه وبقي للوضوء سنن أخرى مذكورة في المطولات هـ (وصل) هـ في الاستنجاء وآداب تاضي الحاجة هـ (والاستنجاء) هـ وهو من تجوأت الشيء أي قطعه فكان المستنحي يقطع به الأذى عن نفسه هـ (واجب من) هـ خروج هـ (البول والغائط) هـ بالماء والمجروماني معناه من كل جاء طاهر قال غير محترم (و) لكن هـ (الأفضل ان يستنحي) هـ أولاه (بالاجساد) هـ ثم يديه ثانياً

(يا الماء) والواجب ثلاث مسحات ولو بثلاثة اطراف حجر واحد
 (ويجوز ان يقتصصر) المستحب (على المباءة وعلى ثلاثة اجزاء
 ينقى من المحل) ان حصل الاتقاء بها والا زاد عليها حتى ينقى
 ويسن بعد ذلك التمثيل (فاذا اراد الاقتصار) على احدها
 (فالماء افضل) لانه يزيل عين النجاسة واثرها وشرط أجزاء
 الاستنجاء بالحجر ان لا ينجف الخارج النجس ولا يثقل عن محل
 خروجه وان لا يطرأ عليه نجس آخر اجنبى عنه فان اتقى شرط
 من ذلك تعين المباءة (ويجتنب) وجوبا قاضى الحاجة
 (استقبال القبلة) الا ان وهى الكعبة (واستدبارها
 فى الصحراء) ان لم يكن بينه وبين القبلة ساتر او كان ولا يبلغ
 ثلثي ذراع أو بلغهما وبعد عندها اكثر من ثلاثة اذرع بذراع
 الإدمى كما قال بعضهم والبنيان فى هذا كالصحراء بالشرط
 المذكور الا البناء المعد لقضاء الحاجة فلا حرمة فيه
 مطلقا وخرج بقولنا الا ان ما كان قبلة او لا كبيت المقدس
 فاستقباله واستدباره مكروه (ويجتنب) أدبا قاضى الحاجة
 (البول) والغائط (فى الماء الراكد) اما الجارى فيكره
 فى القليل منه دون الكثير لكن الاولى اجتنابه وبحيث النوى
 تحريمه فى القليل جاريا كان او راكدا (ويجتنب ايضا البول
 والغائط) تحت الشجرة المثمرة وقت الثمرة وغيره (و)
 يجتنب ما ذكر (فى الطريق) المسلول للناس (و) فى موضع
 (الظل) صيفا وفى موضع الشمس شتاء (و) فى (الثقب)

في الارض وهو النازل المستدير ولفظ الثقب ساقط في بعض نسخ المتن (ولا يتكلم) (ادبالغير ضرورة قاضي الحاجة) (على البول والغائط) (فان دعت ضرورة الى الكلام مكن رأى حية تقصد انسانا لم يكره الكلام حينئذ) (ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما) (اي يكره له ذلك حال قضاء حاجته لكن النووى في الروضة وشرح المذهب قال ان استدبارهما ليس بمكروه وقال في شرح الوسيط ان ترك الاستقباهما واستدبارهما سواء اى فيكون مباحا وقال في التحقيق ان كراهة استقباهما لا اصل لها وقوله ولا يستقبل الخ ساقط في بعض نسخ المتن (فصل) (في نواقض الوضوء المسماة ايضا باسباب الحدث (والذى ينقض) (اى يبطل) (الوضوء خمسة اشياء) (احدها (ما خرج من) (احد) (السييلين) (اى القبل والبر من متوضئ حتى واضح معتادا كان الخارج كبول وغائط او نادرا كدم وحمى نجسا لهذه الامثلة او طاهرا كدود الالمى الخارج باحتلام من متوضئ ممكن مقعده من الارض فلا ينقض والمشكل انما ينقض وضوءه بالخارج من فرجيه جميعا (و) الثانى (النوم على غير هيئة المتمكن) (وفي بعض نسخ المتن زيادة من الارض بمقعده والارض ليست بقيد وخرج بالممكن ما لو نام قاعدا غير متمكن او نام قائما او على قفاه ولو متمكنا (و) الثالث (زوال العقل) (اى الغلبة عليه) (بسكرا او مرض) (او جنون او اغماء او غير ذلك (و) الرابع) (لمس الرجل المرأة الاجنبية) (

غير المحرم ولو ميتة والمراد بالرجل والمرأة ذكر وانثى بلغاخذ
 الشهوة عرفا والمراد بالمحرم من حرم نكاحها لاجل نسب أو
 رضاع أو مصاهرة وقوله (من غير حائل) يخرج ما لو كان
 هناك حائل فلا نقض حينئذ (و) الخامس وهو آخر النواقض
 (مس فرج الآدمي بباطن الكف) من نفسه أو غيره
 ذكر أو أنثى صغير أو كبير أحياء أو ميتا ولفظ الآدمي
 ساقط في بعض نسخ المتن وصحذا قوله (ومس حلقة دبره)
 أي الآدمي ينقض (على) القول (الجديد) وعلى القديم
 لا ينقض مس الحلقة والمراد به ما لم يتقي المنفذ وباطن الكف
 الراحة مع بطون الأصابع وخارج بباطن الكف ظاهره وحروفه
 ورؤس الأصابع وما بينهما فلا نقض بذلك أي بعد التحامل اليسير
 (فصل) في موجب الغسل والغسل لغة سميان الماء على
 الشيء مطاوعة شرعا سميان على جميع البدن بنية مخصوصة
 (والذي يوجب الغسل ستة أشياء ثلاثة) منها (تشترك
 فيها الرجال والنساء وهي التقاء الختانين) ويعبر عن هذا الالتقاء
 بإيلاج حتى واضح غيب حشفة الذكر منه أو قدرها من
 متطوعها في فرج ويصير الآدمي فيه جنباً بإيلاج ما ذكرنا
 الميت فلا يعاد غسله بإيلاج فيه وأما الخنثى المشكل فلا غسل
 عليه بإيلاج حشفته ولا بإيلاج في قلبه (و) من المشترك
 (انزال) أي خروج (المني) من شخص ولو بغير إيلاج وان
 قل المنى كقطرة ولو كانت على لون الدم ولو كان الخسارح بجماع

أو غيره في بقطة أو نوم بشهوة أو غيرها من طريقه المعتاد أو
 غيره كان أنكسر صلبه فخرج منه (و) من المشترك (الموت) هـ
 الأفي الشهيد (و) ثلاثة تحتص بها النساء وهي الحيض هـ أي
 الدم الخارج من امرأة بلغت تسع سنين هـ (والنفاس) هـ وهو
 الدم الخارج عقب الولادة فانه موجب للغسل قطعاً (والولادة)
 المحبوبة بالبلل موجبة للغسل قطعاً والمجردة عن البلل موجبة
 للغسل في الأصح هـ (فصل وفرائض الغسل ثلاثة أشياء) هـ أحدها
 هـ (النية) هـ فينويجنب رفع المجنابة أو الحدث الأكبر ونحو
 ذلك وتسمى الحائض أو النفساء رفع حدث الحيض أو النفاس
 وتكون النية مقرونة بأول الفرض وهو أول ما يغسل من أعلى
 البدن أو أسفله ولو نوى بعد غسل جزء وجب أعادته هـ (وإنزاله
 النجاسة إن كانت على بدنه) هـ أي المتغسل وهذا ما رجحه
 الرافعي وعليه فلا تكفي غسلة واحدة عن الحدث والنجاسة
 ورجح النووي الاكتفاء بغسلة واحدة عنها ومحله ما إذا كانت
 النجاسة حكمة ما إذا كانت عينية وجب غسلتان عنهما
 هـ (وإيصال الماء إلى جميع الشعر والبشرة) هـ وفي بعض النسخ
 بدل جميع أصول ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين
 الخفيف منه والكثيف والشعر المختفون إن لم يصل الماء إلى
 باطنه إلا بالنقض وجب تقهقه والمراد بالبشرة ظاهر الجلد
 ويجب غسل ما ظهر من صماني أذنيه ومن أنف مجددوع
 ومن شقوق بدن ويجب إيصال الماء إلى ما تحت القلفة للإلف

والى ما يدوم من فرج المرأة عند عودها القضاء حاجتها
ومما يجب غسله المسربة لانها تظهر في وقت قصير من ظاهر
البدن * (وسننه) * أى الغسل * (خمسة أشياء التسمية
والوضوء كما لا قبله) * وينوى به المتغسل سنة الغسل
ان يجردت جنابته عن الحدث الا صغر والانوى به الا صغر
* (وامرار اليد على ما وصلت اليه من الجسد) * ويعبر عن هذا
الامرار بذلك * (والمواالة) * وسبق معناها في الوضوء
* (وتقديم اليمنى) * من شقيه * (على اليسرى) * وبقي من
سنن الغسل امور مذكورة في المبسوطات منها التلثيث
وتخليل الشعر

* (فصل والاعتسالات السنونة سبعة عشر غسلا غسل
الجمعة) * محاضرها ووقته من الفجر الصادق (و) غسل
* (العيدين) * الفطر والاضحى يدخل وقت هذا الغسل بنصف
الليل * (والاستسقاء) * أى طلب السقياء من الله تعالى
* (والخسوف) * للقمر * (والكسوف) * للشمس * (والغسل من)
أجل * (غسل الميت) * * مسما كان او كافرا * (وغسل الكافر
اذا اسلم) * ان لم يجنب في كفره ولم تحض الكافرة والاوجب
الغسل بعد الاسلام في الاصح وقيل يسقط اذا اسلم * (والجنون
والمغمى عليه اذافاقا) * ولم يتحقق منهما انزال فان تحقق منهما
انزال وجب الغسل على كل منهما * (والغسل عند) * ارادة
* (الاحرام) * ولا فرق في هذا الغسل بين بالغ وغيره ولا بين

مجنون وعاقل ولا بين طاهر وحائض فان لم يجد المحرم الماء تيمم
 هـ (والغسل لدخول مكة) هـ لمحرم الحج أو عمرة هـ (ولو قوف
 بعرفة) هـ في ناسع ذي الحجة هـ (ولبيت بمزدلفة ولرمي الجمار
 الثلاث) هـ في أيام التشريق الثلاث فيغتسل لرمي كل يوم منها
 غسلا امام رمي جرة العقبة في يوم النحر فلا يغتسل له لقرب زمنه
 من غسل الوقوف هـ (والغسل للطواف) الصادق بطواف قدوم
 واقاضة ووداع وبقيّة الاغسال المستنونة مذكورة في المطولات
 هـ (فصل والمسح على الخفين جائز) هـ في الوضوء لا في غسل فرض
 او تغسل ولا في ازالة نجاسة فلواجب او دميت رحله فاراد المسح
 بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لا بد من الغسل واشهر قوله
 حائزان غسل الرجلين افضل من المسح واما يجوز مسح الخفين
 لاحدهما فقط الا ان يكون فاقد الاخرى هـ (بثلاثة شرائط ان
 يلتصق) هـ اي الشخص هـ (لبسهما بعد كمال الطهارة) هـ فلو غسل
 رجلا والبسها خفها ثم فعل بالآخرى كذلك لم يكف ولو ابتداء
 لبسهما بعد كمال الطهارة ثم احدث قبل وصول الرجل قدم
 الخف لم يجز المسح هـ (وان يكونا) هـ اي الخفان هـ (ساترين للجل
 غسل الفرض من القدمين) هـ بكعبيهما بلو كانا دون الكعبين
 كالمدايس لم يكف المسح عليهما والمراد بالساتر هنا الحائل لا مانع
 الرقبا وان يكون السترن جوارب الخفين لا من اعلاهما هـ (وان
 يكونا مما يمكن تتابع المشي عليهما) هـ لتردد مسافر في جواربيه
 من حط وترحال ويؤخذ من كلام المصنف كونهما قوين بحيث

يمنعان نقوذ الماء ويشترط أيضا طهارتهما ولو لبس خفاف فوق
 خف لشدة البرد مثلاً فان كان الاعلى صابحاً للمسح دون الاسفل
 صبح المسح على الاعلى وان كان الاسفل صابحاً للمسح دون الاعلى
 فمسح الاسفل صبح أو الاعلى فوصل البطل للاسفل صبح ان قصد
 الاسفل أو قصدهما الا ان قصد الاعلى فقط وان لم يقصد واحدا
 منهما بل قصد المسح في الجملة أجزأ في الاصح (ويصح المقيم يوماً
 وليلاً) (ويصح) (المسافر ثلاثة أيام بلياليهن) المتصلة بها
 سواء تقدمت أو تأخرت (وابتداء المدة) بحسب (من حين
 يحدث) أي من انقضاء الحدث الكائن (بعد) تمام (لبس
 الخفين) لا من ابتداء الحدث ولا من وقت المسح ولا من ابتداء
 للبس والعاصي بسفره والمأثم يسحان مسح مقيم ودائم الحدث
 اذا احدث بعد لبس الخف حدثاً آخر مع حدثه الدائم قبل
 أن يصلى به فرضاً مسح ويستنجح ما كان يستنجحه لو بقي طهره
 الذي لبس عليه خفيه وهو فرض ونوافل فلو صلى بطهره فرضاً
 قبل أن يحدث مسح واستباح نوافل فقط (فان مسح)
 الشخص (في الحضر ثم سافر أو مسح في السفر ثم اقام) قبل
 مضى يوم وليلة (اتم مسح مقيم) والواجب في مسح الخف
 ما يطاق عليه اسم المسح اذا كان على ظاهر الخف ولا يجزئ
 المسح على باطنه ولا على عقب الخف ولا على حروفه ولا على
 أسفله والسنة في مسحه ان يكون خطوطاً بان يفرج الماسح بين
 اصابعه ولا يضمها (ويبطل المسح) على الخفين بثلاثة أشياء

بجلعهـ ما) ٥ اوخلع احدهما اوامخلاعه اوخروج الحف من
 صلاحية المسح كتحرقه ٥ (وانقضاء المدة) ٥ وفي بعض النسخ
 وانقضاء مدة المسح من يوم وليلة للماء ثم وثلاثة ايام ولياليها
 للمسافر (و) بعروض ٥ (ما يوجب الغسل) ٥ كجناية اوحيض
 أو نفاس للابس الحف

٥ (فصل) ٥ في احكام التيمم وفي بعض النسخ تقديم هذا الفصل
 على الذي قبله والتيمم لغة القصد وشرعا اتصال تراب طهور
 للوجه واليدين بدلا عن وضوء أو غسل أو غسل عضو بشرائط
 مخصوصة ٥ (وشرائط التيمم خمسة اشياء) ٥ وفي بعض نسخ
 المتن خمس خصائص احدها ٥ (وجود العذر بسفر او مرض) ٥
 والثاني ٥ (دخول وقت الصلاة) ٥ فلا يصح التيمم لها قبل دخول
 وقتها (و) الله الشاهد (طلب الماء) ٥ بعد دخول الوقت بنفسه
 أو بمن اذن له في طلبه فيطلب الماء من رحله ورفقته فان كان
 منفردا انظر حواليه من الجهات الاربع ان كان بمستوى
 من الارض فان كان فيها ارتفاع وانخفاض تردد قدر نظره
 (و) الرابع ٥ (تعذر استعماله) ٥ أي الماء بأن يخاف من استعمال
 الماء على ذهاب نفس أو منقعة عصو ويدخل في العذر ما لو كان
 بقربه ماء وخاف لوقعه على نفسه من سبع أو عذو أو على
 ماله من سارق أو غاصب ووجهه في بعض نسخ المتن في هذا
 الشرط زيادة بعد تعذر استعماله وهي ٥ (واعوازه بعد الطلب) ٥
 والشرط الخامس ٥ (التراب الطاهر) ٥ أي الطهور غير الندي

ويصدق الطاهر بالمغصوب وبتراب مقبرة لم تنبش ويوجد
 في بعض نسخ المتن زيادة في هذا الشرط وهي «(له غبار فان
 خالطه حص أو رم لم يحجز)» وهذا موافق لما قاله النووي
 في شرح المهذب والتصحیح لكنه في الروضة والفتاوى جاوز
 ذلك ويصح أيضا التيميم برمل فيه غبار وخرج بقول المصنف
 التراب غيره كمنورة وسحافة خرف وخرج بالطاهر النجس
 وأما التراب المستعمل فلا يصح التيميم به «(وفرائضه أربعة أشياء)»
 أحدها «(النية)» وفي بعض نسخ المتن أربع خصال نية
 الغرض فان نوى التيميم الغرض والنقل استباحهما أو الغرض
 فقط استباح معه النقل وصلاة الجنب ازالة أيضا أو النقل فقط
 لم يستبح الغرض وكذا لو نوى الصلاة ويجب قرن نية التيميم
 بنقل التراب للوجه واليدين واستدامة هذه النية الى مسح
 شيء من الوجه ولو أحدث بعد نقل التراب لم يمسح بذلك التراب
 دل نية نقل غيره (و) الثاني والثالث «(مسح الوجه)» (و) مسح
 «(اليدين مع المرفقين)» وفي بعض النسخ الى المرفقين ويكون
 مسحهما بضربتين ولو وضع يده على تراب ناعم فعلق بهاترأب
 من غير ضرب كفي (و) الرابع «(الترتيب)» فيجب تقديم مسح
 الوجه على مسح اليدين سواء تيميم عن حدث اصغرا واكبرا
 ولو ترك الترتيب لم يصح وأما اخذ التراب للوجه واليدين
 فلا يشترط فيه ترتيب فلو ضرب يديه دفعة على تراب
 ومسح يمينه وجهه ويساره يمينه جاز «(وسننه)» أي التيميم

• (ثلاثة أشياء) • وفي بعض النسخ ثلاث حصال • (التسمية
وتقديم اليمنى) • من اليدين • (على اليسرى) • منهما ما تقدم
أعلى الوجه على أسفله • (والموالة) • وسبق • معاهاتي الوضوء
وبقي للتييم سنن أخر مذكورة في المطولات منها نزع المتيم خاتمه
في الضربة الأولى أما الثانية فيجب نزع الخاتم فيها • (فصل والذي
يبطل التيم ثلاثة أشياء) • أحدها • (ما يبطل الوضوء) • وسبق
يانه في أسباب محدث فتى كان متيما ثم أحدث بطل تيمه
(و) الثاني • (رؤية الماء) • وفي بعض النسخ وجود الماء • (في غير
وقت الصلاة في تيمم لفق الماء ثم رأى الماء أو توهمه قبل
دخوله في الصلاة بطل تيممه فان رآه بعد دخوله فيها وكانت
الصلاة مما لا يسقط فرضها بالتيمم كصلاة مقيم بطلت في الحال
أو مما يسقط فرضها بالتيمم كصلاة مسافر فلا تبطل فرضها
كانت الصلاة أو نقلا وإن كان تيمم الشخص لمرض ونحوه ثم رأى
الماء فلا اثر لرؤيته بل تيممه باق بحاله • (و) الثالث • (الردة) •
وهي قطع الاسلام وإذا امتنع شرعا استعمال الماء في عضو
فان لم يكن عليه ساتر وجب التيمم وغسل الصحيح ولا ترتيب
بينهما للجنب أما المحدث فانه يتيمم وقت دخول غسل العضو
العليل وإن كان على العضو ساتر فتحكمه مذكور في قول
المصنف • (وصاحب الجياثر) • جمع جبيرة بفتح الجيم وهي
أخشاب أو قصب تسوى وتشد على موضع الكسر ليلتئم
• (يمسح عليها) • بالماء ان لم يمكنه نزعها خوفا من ضررها سبق

(ويتيمم) صاحب الجبائر في يديه ووجهه كما سبق *(ويصلي ولا إعادة عليه ان كان وضعها) يأي الجبائر* (على طهر) * وكانت في غير اعضاء التيمم والا اعدوه هذا ما قاله النووي في الروضة لكنه قال في المجموع ان اطلاق الجبائر يقتضي عدم الفرق اي بين اعضاء التيمم وغيرها ويشترط في الجبيرة ان لا تأخذ من الصحيح الا ما لا يدمنه للاستمسك والاصوق والعصابة والمرهم ونحوها على الجرح كالجبيرة *(ويتيمم لكل فريضة)* ومندورة فلا يجزئ بين صلاتي فرض بتيمم واحد ولا بين طوافين ولا بين صلاة وطواف ولا صلاة جمعة ومخطبتيهما والمرأة اذا تيممت لتمكين الزوج ان تفعله مرارا وتجمع بينه وبين الصلاة بذلك التيمم وقوله *(ويصلي بتيمم واحد ما شاء من النوافل)* سابق في بعض نسخ المتن

(فصل) في بيان النجاسة وازالتها وهذا الفصل مذکور في بعض النسخ قبيل كتاب الصلاة والنجاسة لغة المستقذر وشرعا كل عين حرم تناولها على الاطلاق في حالة الاختيار مع سهولة التمييز لا حرمتها ولا لاستقذارها ولا لضررها في بدن او عقل ودخل في الاطلاق قليل النجاسة وكثيرها وخرج بالاختيار الضرورة فانها تبيح تناول النجاسة وبسهولة التمييز اكل الدود الميت في جبن اوقا كهة ونحو ذلك وخرج بقوله لا حرمتها ميتة الا دمي وبعدد الاستقذار المني ونحوه وبني الضرر الجروح والنبات المضر لبدن او عقل ثم ذكر المصنف ضابطا

للنجس الخارج من القبل والدرية قوله • (وكل مائع خرج من
 السيلين نجس) • هو صادق بالخارج المعتاد كالبول والغائط
 والانسادر كالدم والقيح • (الا المني) • من آدمي او حيوان غير
 كلب وخنزير وما تولد منهما او من احدهما مع حيوان طاهر
 وخرج مائع الدود وكل متصل لا تحيله المعدة فليس بنجس بل
 هو متنجس يطهر بالغسل وفي بعض النسخ وكل ما يخرج بلفظ
 المضارع واسقاط مائع • (وغسل جميع الايوال والابوال) •
 ولو كانا من مأكل لحمه • (واجب) • وكيفية غسل النجاسة
 ان كانت مشاهدة بالعين وهي المسماة بالعينية تكون بزوال
 عينها ومحاولة زوال اوصافها من طعم او لون او ريح فان بقي طعم
 النجاسة ضرا أو لون او ريح عسر زواله لم يضر وان كانت النجاسة
 غير مشاهدة وهي المسماة بالكمية فيكفي اجراء الماء على
 المتنجس بها ولو مطرا مرة واحدة ثم استثنى المصنف من الابوال
 قوله • (الابول الصبي الذي لم يأكل الطعام) • أي لم يتناول
 مأكولا ولا مشروبا على جهة التغذي • (فانه يطهر) •
 اي بول الصبي • (برش الماء عليه) • ولا يشترط في الرش
 سيلان الماء فان اكل الصبي الطعام على جهة التغذي غسل
 بوله قطعا وخرج بالصبي الصبية والمختن في غسل من بولهما قطعا
 ويشترط في غسل المتنجس ورود الماء عليه ان كان قليلا
 فان عكس لم يطهر اما الماء الكثير فلا فرق بين كون المتنجس
 واردا أو موردا • (ولا يعنى عن شئ من الجاسات الا اليسير

من الدم والقيح) فيعفى عنهم ما في ثوب او بدن وتصح الصلاة
 معهما (و) لا (ما) اى شئ (لا نفس له مسألة) كذاب ونمل
 (اذا وقع في الاناء ومات فيه) فانه (لا يتجسه) وفي بعض
 النسخ اذ مات في الاناء وافهم قوله وقع اى بنفسه انه لو طرح
 ما لا نفس له في المائع ضرر وهو ما جزم به الراعى في الشرح
 الصغير ولم يتعرض لهذه المسألة في الكبير واذا كثرت ميتة
 ما لا نفس له وغيرت ما وقعت فيه فحسبته فاذا نشئت هذه
 الميتة من المائع كدود دخل اوفاكه لم تجسبه قطعاً ويستثنى مع
 ما ذكرهنا مسائل في المبتسوطات سبق بعضهم في كتاب الطهارة
 (والحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وما تولد منه ما
 أو من احدهما) مع حيوان طاهر وعبارته تصدق بطهارة
 الدود المتولد من النجاسة وهو كذلك (والميتة كلها نجسة
 الا السمك والجراد والادى) وفي بعض النسخ وابن آدم اى
 ميتة كل منها فانها طاهرة (ويغسل الاناء من ولوغ الكلب
 والخنزير سبع مرات) بماء طهور (احداهن) مصحوبة
 (بالتراب) الطهور يغتم المحل المتنجس فان كان المتنجس
 بما ذكر في ماء جار كدر كفى مرور سبع جريات عليه بلا تعفير واذا لم
 تزل عين النجاسة السكببية الابست غسالات مثلاً حسبت
 كلها مرة واحدة والارض الترابية لا يجب الترتيب فيها على
 الا صبح (ويغسل من سائر) اى باقى (النجاسات مرة)
 واحدة وفي بعض النسخ مرة (تأتى عليه والثلاث) وفي بعض

النسخ والثلاثة بالتاء (أفضل) ٥ واعلم أن غسالة الجاسة بعد
طهارة المحل المغسول طاهرة أن انفصلت غير متغيرة ولم يزد
وزنها بعد انفصالها عما كان بعد اعتبار مقدار ما يشربه المغسول
من الماء هذا إن لم تبلغ قلتي فان بلغت ما فالشرط عدم التغير
ولما فرغ المصنف مما يطهر بالغسل شرع فيما يطهر بالاستحالة
وهي انقلاب الشيء من صفة الى صفة أخرى فقال (واذا تخللت
الحجرة) ٥ وهي المتخذة من ماء العنب محترمة كانت الحجرة أو لا
ومعنى تخللت صارت خلا وكان صبرورتها خلا (بنفسها
طهرت) ٥ وكذا لو تخللت سقلها من شمس الى ظل وعكسه
(وان) ٥ لم تخل الحجرة بنفسها بل (تخلت بطرح شيء فيها
لم تطهر) ٥ واذا طهرت الحجرة طهر ظرفها تبعاً لها

(فصل) ٥ في بيان الحيض والنفاس والاستحاضة (ويخرج
من الفرج ثلاثة دماء دم الحيض والنفاس والاستحاضة
فالحيض هو) ٥ الدم (الخارج) ٥ في سنن الحيض وهو توسع
سنين فاكثر (من فرج المرأة على سبيل الصحة) ٥ أي لا لعل
بل للجيلة (من غير سبب الولادة) ٥ وقوله (ولونه اسود
محتدم لداع) ٥ ليس في أكثر نسخ المتن وفي الصحاح احتدم الدم
اشتدت حمرة حتى يسود ولذعت النار حتى أحرقته
(والنفاس هو) ٥ الدم (الخارج عقب الولادة) ٥ فالخارج
مع الولد أو قبله لا يسمى نفاساً وزيادة الأيام في عقب لعدة قليلة
والأكثر حدفاها (والاستحاضة) ٥ أي دمها (هو الخارج

في غير ايام الحيض والنفاس) ولا على سبيل الصحة (واقول
 الحيض) * زمنا * (يوم وليلة) * اى مقدار ذلك وهو اربعة
 وعشرون ساعة على الاتصال المعتاد في الحيض * (واكثره خمسة
 عشر يوما) * بلياليها فان زاد عليها فهو استحاضة * (وغالبه
 ست او سبع) * والمعتمد في ذلك الاستقراء * (واقول النفاس
 لحظة) * واريد بها زمن يسير وابتداء النفاس من انفصال الولد
 * (واكثره ستون يوما وغالبه اربعون يوما) * والمعتمد في ذلك
 الاستقراء ايضا * (واقول الطهر) * الفاصل * (بين الحيضتين
 خمسة عشر يوما) * واحترز بقوله بين الحيضتين عن الفاصل
 بين حيض ونفاس اذا قلنا بالاصح ان الحامل تحيض فانه يجوز
 ان يكون دون خمسة عشر يوما * (ولا حد لاكثره) * اى
 الطهر فقدمت كثرة المرأة دهرها بلا حيض اما غالب الطهر
 فيعتبر بغالب الحيض فان كان الحيض سبعا فالطهر اربع
 وعشرون يوما او كان الحيض سبعا فالطهر ثلاث وعشرون
 يوما * (واقول زمن تحيض فيه المرأة) * وفي بعض النسخ التجارية
 * (تسع سنين) * قرية فلوراته قبل غام التسع بزمان يضيق عن
 حيض وطهر فهو حيض والا فلا * (واقول الحمل) * زمنا * (سته
 اشهر) * ومحظمان * (واكثره) * زمنا * (اربع سنين وغالبه
 تسعة اشهر) * والمعتمد في ذلك الوجود * (ويحرم بالحيض) *
 وفي بعض النسخ ويحرم على المائض * (ثمانية اشياء) * احدها
 * (الصلاة) * فرضا او نفلا وكذا سجدة التلاوة والشكر

(و) الثاني (الصوم) فرضا او نفلا (و) الثالث (قراءة القرآن) (و) الرابع (مس المصحف) وهو اسم المكتوب من كلام الله تعالى بين الدفتين (و) جملة (الا اذا خافت عليه) (و) الخامس (دخول المسجد) للمخاض ان خافت تلويثه (و) السادس (الطواف) فرضا او نفلا (و) السابع (الوطء) ويسن لمن وطئ في اقبال الدم التصدق بدينار ولن وطئ في ادبار الدم التصدق بنصف دينار (و) الثامن (الاستمتاع بما بين السرة والركبة) من المرأة فلا يحرم الاستمتاع بها ولا بما فوقهما على المختار في شرح المهدب ثم استطرد المصنف فذكر ما حقه أن يذكر فيما سبق في فصل موجب الغسل فقال (ويحرم على الجنب خمسة أشياء) أحدها (الصلاة) فرضا او نفلا (و) الثاني (قراءة القرآن) غير منسوخ التلاوة آية كان أو حرفا سراً أو جهراً وخرج بالقرآن التوراة والانجيل اما اذا كان القرآن فتعمل لا بقصد قرآن (و) الثالث (مس المصحف) وجملة من باب أولى (و) الرابع (الطواف) فرضا او نفلا (و) الخامس (اللبث في المسجد) بجنب مسلم الا لضرورة كان احتلم في المسجد وتعذر خروجه منه مخوف على نفسه او ماله اما عبور المسجد مراتبه من غير لبث فلا يحرم بل ولا يكره في الاصح وتردد الجنب في المسجد بمنزلة اللبث وخرج بالمسجد المدارس والربط ثم استطرد أيضا من أحكام المحدث الأكبر الى أحكام المحدث الأصغر فقال (ويحرم على

المحدث) * حدثنا اصغر * (ثلاثة اشياء الصلاة والطواف ومس
المصحف وجملة) * وكذا خريطة وصندوق فيهم - ما مصحف ويحل
جملة في امته - وفي تفسير اكثر من القرآن وفي دنائير ودراهم
وخواتيم نقش على كل منها قرآن ولا يمنع الميز المحدث من مس
المصحف ولوح لدراسة وتعليم
(كتاب احكام الصلاة) *

وهي لغة الدعاء وشرا كما قال الرافي - أقوال وافعال مفتحة
بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة * (الصلاة
المفروضة) * وفي بعض النسخ الصلوات المفروضة * (خمس) *
يجب كل منها بأول الوقت وجوبا موسعا الى ان يبقى من الوقت
ما يسعها فتضييق حينئذ * (الظهر) * اي صلاته قال النووي
وسميت بذلك لانها ظاهرة وسط النهار * (واول وقتها زوال) *
اي ميل * (الشمس) * عن وسط السماء لا بالنظر لنفس الامر
بل لما يظهرون ان يعرف ذلك الميل بتحويل الظل الى جهة
المشرق بعد تنهاى قصره الذي هو غاية ارتفاع الشمس
(وآخره) * اي وقت الظهر * (اذا صار ظل كل شئ مثله بعد) *
اي غير * (ظل الزوال) * والظل لغة السترتقول انا في ظل فلان
اي في ستره وليس الظل عدم الشمس كما قد يتوهم بل هو أمر
وجودي - بخلقه الله تعالى لنفع البدن وغيره * (والعصر) * اي
صلاتها سميت بذلك لمعاصرتها وقت الغروب * (واول وقتها
الزيادة على ظل المثل) * وللعصر خمسة اوقات أحدها وقت

الفضيلة وهو فعلها اول الوقت والثاني وقت الاختيار و اشار له
 المصنف بقوله (وآذره في لاختيار الى ظل المثليين) والثالث
 وقت الجواز و اشار له بقوله (وفي الجواز الى غروب الشمس)
 والرابع وقت جواز بلا كراهة وهو من مصير الظل مثليين الى
 الاصفرار والخامس وقت تحريم وهو تأخيرها الى ان يبقى من
 الوقت ما لا يسعها (والمعرب) به اي صلاتها وسميت بذلك
 لفعلها وقت العروب (ووقتها واحد وهو غروب الشمس)
 اي بجميع قرصها ولا يضر بقاء شعاع بعده (و بمقدار ما يؤذن)
 الشخص (ويتوضأ) او يتيمم (ويستر العورة ويقيم الصلاة
 ويصلي خمس ركعات) وقوله (و بمقدار الخ) ساقط من بعض
 نسخ المتن فاذا انقضى المقدار المذكور خرج وقتها وهذا هو
 القول المحديد والقديم ورخصه النووي ان وقتها يمتد الى مغيب
 الشفق الاحمر (والعشاء) بكسر العين ومدود اسم لاول
 الطلام وسميت الصلاة بذلك لفعلها فيه (واول وقتها اذا
 غاب الشفق الاحمر) واما البلد الذي لا يغيب فيه الشفق
 فوقت العشاء في حق اهله ان يمضي بعد الغروب زمن يغيب
 فيه شفق اقرب البلاد اليهم ولها وقتان احدهما وقت اختيار
 و اشار له المصنف بقوله (وآخره في الاختيار الى ثلث الليل)
 والثاني وقت جواز و اشار له بقوله (وفي الجواز الى طلوع الفجر
 الثاني) اي الصادق وهو المنتشر ضوءه معترضا بالافق اما
 الفجر الكاذب فيطلع قبل ذلك لا معترضا بل مستطيلا

ذاهبا في السماء ثم يزول ويغقبه ظلمة ولا يتعلق به حكم وزكر
 الشيخ ابو حامد ان للعشاء وقت كراهة وهو ما بين الفجرين
 (والصبح) أي صلاته وهي لغة أول النهار وسميت الصلاة
 بذلك لفعلها في أوله ولها كالعصر خمسة اوقات أحدها وقت
 فضيلة وهو أول الوقت والثاني وقت اختيار وذكروه المصنف
 بقوله (و) أول وقتها طلوع الفجر الثاني وآخره في الاختيار إلى
 (الاستسقاء) وهو الاضائة والثالث وقت الجواز وأشار له
 المصنف بقوله (و) وفي الجواز (أي بكراهة) (و) إلى طلوع
 (الشمس) (و) الرابع جواز بلا كراهة إلى طلوع الحجرة والخامس
 وقت تحريم وهو تأخيرها إلى أن لا يبقى من الوقت ما يسعها
 (فصل وشرائط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء) (أ) أحدها
 (الاسلام) فلا تجب الصلاة على الكافر الأصلي ولا يجب
 عليه قضاؤها إذا أسلم وأما المرتد فيجب عليه الصلاة وقضاؤها
 ان عاد إلى الاسلام (و) الثاني (البلوغ) فلا تجب على صبي
 وصبيبة لكن يؤمران بهما بعد سبع سنين ان حصل التمييز بها
 والا فبعد التمييز ويضربان على تركها بعد كمال عشر سنين
 (و) الثالث (العقل) فلا تجب على مجنون وقوله (و) وهو أحد
 التكليف (ساقط في بعض نسخ المتن) (و) الصلاة المسنونة
 خمس (و) وفي بعض النسخ والمصالحات المسنونات خمس
 (العيدان) أي صلاة عيد الفطر وعيد الاضحي
 (والكسوفان) أي صلاة كسوف الشمس وكسوف القمر

(والاستسقاء) أي صلاته (والسنن التابعة للفرائض) (ويعبر عنها أيضا بالسنة الراتبية وهي) (سبعة عشر ركعة ركعتا
 الفجر وأربع قبل الظهر وركعتان بعده وأربع قبل العصر
 وركعتان بعد المغرب وثلاث بعد صلاة العشاء يوتر بها واحدة منهن) (و
 الواحدة هي أقل الترتب أكثرها إحدى عشر ركعة ووقتها بين
 صلاة العشاء وطلوع الفجر فلا وتر قبل العشاء عمدا أو سهوا لم
 يعتد به والرواتب المؤكدة من ذلك كله عشر ركعات ركعتان
 قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد
 المغرب وركعتان بعد العشاء (وثلاث نوافل مؤكدة) (غير
 تابعة للفرائض أحدها) (صلاة الليل) (والمنقل المطلق في الليل
 أفضل من المنقل المطلق في النهار والمنقل وسط الليل أفضل ثم
 آخره أفضل وهذا من قسم الليل ثلاثا (و) الثاني (صلاة المحمي)
 وأقلها ركعتان وأكثرها اثنتا عشرة ركعة ووقتها من ارتفاع
 الشمس إلى زوالها كما قال النووي في التحقيق وشرح المذهب (و)
 الثالث (صلاة التراويح) وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات
 في كل ليلة من رمضان وحملتها خمس ترويعات وينوي
 الشخص بكل ركعتين من التراويح أو قيام رمضان ولو صلى
 أربعين من التسليمة لم يصح ووقتها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر
 (فصل) (وشرائط الصلاة قبل الدخول فيها خمسة أشياء) (و
 الشروط جمع شرط وهو لغة العلامة وشرعا ما تنوب عنه
 الصلاة عليه وليس جزءا منها وخرج بهذا القيد الركن فله

بجزء من الصلاة الشرط الاول (طهارة الاعضاء من الحدث) *
 الا صغروا ولا كبر عند القدرة اما فاقد الطهورين فصلاته صحيحة
 مع وجوب الاعادة عليه (و) طهارة (النجس) * الذي لا يعنى
 عنه في ثوب وبدن ومكان وسيد كرا المصنف هذا الا خير قريبا
 (و) الثباني (ستر) * لون (العورة) * عند القدرة ولو كان
 الشخص خاليا في ظلمة فان عجز عن سترها صلى عاريا ولا يؤمى
 بالركوع والسجود بل يتهمها ولا اعادة عليه ويكون ستر العورة
 (لبلباس طاهر) * ويجب سترها أيضا في غير الصلاة عن الناس
 وفي الخلاء الا الحاجة من اغتسال ونحوه وأما سترها عن نفسه
 فلا يجب لكن يكره نظره اليها وعورة الرجل ما بين سترته وركبته
 وكذا الامة وعورة الحرة في الصلاة ما سوى وجهها وكفيم طهرا
 وبطنها الى الكوعين اما عورة الحرة خارج الصلاة فجميع بدنها
 وعورتها في الخلاء كالذكر والعورة لغة النقص وتطلق شرعا
 على ما يجب ستره وهو المراد هنا وعلى ما يحرم نظره وذكره
 الاكتاب في كتاب النكاح (و) الثالث (الوقوف على مكان
 طاهر) * فلا تصح صلاة شخص يلاقى بعض بدنه أو لباسه
 نجاسة في قيام أو قعود أو ركوع أو سجود (و) الرابع (العلم
 بدحول الوقت) * اوطن دخوله بالاجتهاد فلو صلى بغير ذلك
 لم تصح صلاته وان صادف الوقت (و) الخامس (استقبال
 القبلة) * اى الكعبة وسميت قبلة لان المصلى يقابلها وكعبة
 لا ارتفاعها واستقبالها بالصدر شرط لمن قدر عليه واستثنى

المصنف من ذلك ما ذكره قوله (ويجوز تركه) استتقبال
(القبلة) في الصلاة (في عالتين في شدة الخوف) في قتال
مباح فرضا كانت الصلاة أو نقلا (و) (و) (المسافة في السفر
على الرحلة) والمسافر سقرا مباحا وإليه قسيرا المتفضل صوب
مقصده وراكب الدابة لا يجب عليه شيء سجوده وضع جبهته
على سرجهما مثلا بل يؤمى بركوعه وسجوده ويكون سجوده
اخفض من ركوعه وأما الماشي فيتم ركوعه وسجوده
ويستقبل القبلة فيها وفي إحرامه ولا يمشي الا في قيامه وتشهده
(فصل) في أركان الصلاة وتقدم معنى الصلاة لغة وشرعا
(وأركان الصلاة ثمانية عشر ركعا) أحدها (الثنية) وهي قصد
الشيء مقترنا بفعله وتحمله القلب فان كانت الصلاة فرضا وجبت
نية الفرضية وقصد فعلها وتعيينها من صبح أو ظهر مثلا أو كانت
الصلاة نفلا ذات وقت كراتبة أو ذات سبب كاستسقاء وجب
قصد فعلها وتعيينها لانية المغلية (و) الثاني (القيام مع
القدرة) عليه فان عجز عن القيام تعدى ف شاء وقعوده
مقترشا أفضل (و) الثالث (تكبيرة لا حرام) فيتمتعين على
القادر النطق بها بأن يقول الله أكبر فلا يصح الرحن أكبر
ونحوه ولا يصح فيها تقديم الخبر عنى المبتدأ كقوله أكبر الله
ومن عجز عن لنطق بها بالعربية ترجم عنها بأي لغة شاء
ولا يعدل عنها الى ذكر آخر ويجب قرن النية بالتكبير ولما
المروى فاخترنا الا كتفاء بالمقارنة العرفية بحيث يعد عرفانه

مستحضر للصلاة (و) الرابع: (قراءة لفاتحة) أو بدله لمن لم
 يحفظها فرضاً كانت الصلاة أو تقلاؤه (وبسم الله الرحمن الرحيم
 آية منها) كاملة ومن اسقط من الفاتحة حرفاً أو تشديداً
 أو أبدل حرفاً منها بج حرف لم تصح قراءته ولا صلواته إن تعدد ولا
 وجب إعادة القراءة ويجب ترتيبها بأن يقرأ آياتها على نظامها
 المعروف ويجب أيضاً موالاتها بأن يصل بعض كلماتها ببعض
 من غير فصل إلا بقدر التنفس فإن تخلل الذكر بين موالاتها
 قطعها إلا أن يتعلق بالذكر بمصلحة الصلاة كتأمين المأموم
 في أثناء فاتحة أو قراءة الإمامه فإنه لا يقطع الموالاته ومن جهل
 الفاتحة وتعدت عليه لعدم معلم مثلاً وأحسن غير هـ من
 القرآن وجب عليه سماع آيات متواليته عرفاً عن الفاتحة
 أو متفرقة فإن انفرد عن القرآن أتى بذكر بدلاً عنها بحيث
 لا ينقص عن حروفها فإن لم يحسن قرأنا ولا ذكر أو وقف قدر
 الفاتحة وفي بعض المساجد بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية منها
 (و) الخامس: (الركوع) وأقل فرضه لقائم قادر على الركوع
 معتدل الخامة ساعديه ورأسه أن ينحني بغير انحناس
 قدر بلوغ راحتيه ركبتيه لو أراد وضعهما على ما كان لم يقدر
 على هذا الركوع انحنى مقدوره أو ما بطرفه أو كمل الركوع
 تسوية الرأس كع ظهريه وعنقه بحيث يصير انحناءه منسوب
 ساقيه وأخذ ركبتيه بيديه (و) السادس: (الطمانينة)
 وهي سكون بعد حركة (فيه) أي الركوع والمصنف

يجعل الطمأنينة في الاركان وكما مستقلا ومشى عليه النوى
 في التحقيق وغير المصنف يجعلها هيئة تابعة في الاركان
 (و) السابع (الرفع) من الركوع (والاعتدال) قائما على
 على الهيئة التي كان عليها قبل ركوعه من قيام قادر وقعود عاجز
 عن القيام (و) الثاني (من الطمأنينة فيه) أي الاعتدال
 (و) التاسع (السجود) مرتين في كل ركعة وأقله مباشرة
 بعض جبهة المصلى موضع سجوده من الارض أو غيرها
 وأكمله أن يكبر ويديه للسجود بارتفاع يديه ويضع ركبتيه ثم يديه
 ثم جبهته وأنفه (و) العاشرة (الطمأنينة فيه) أي السجود
 بحيث ينال موضع سجوده ثقل رأسه ولا يكفي له أساس رأسه
 موضع سجوده بل يتحامل بحيث لو فرض تحته قطن مثلا
 لا تنكبس وظهراؤه على يد لو فرض تحته (و) الحادي عشر
 (الجلوس بين السجدين) في كل ركعة سواء صلى قائما
 أو مضطجعا وأقله سيكون حركة أعضائه وأكمله الزيادة على
 ذلك بالدعاء الوارد فيه فلو لم يجلس بين السجدين بل صار إلى
 الجلوس أقرب لم يصح (و) الثاني عشر (الطمأنينة فيه) أي
 الجلوس بين السجدين (و) الثالث عشر (الجلوس الأخير)
 أي الذي يعقبه السلام (و) الرابع عشر (التشهد فيه) أي
 الجلوس الأخير وأقل التشهد التحيات لله سلام عليك أيها
 النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وأكمل التشهد

النيات المباركات الصوات الطيبات لله السلام عليكم ايها
 النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله (و) الخامس
 عشر: (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي
 الجالس الاخير بعد الفراغ من التشهد وأقل الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وامل الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم الخ واشعر كلام المصنف
 بأن الصلاة على آل لا تحب وهو كذلك بل هي سنة
 (و) السادس عشر: (التسليم الاولي) ويجب ايقاع السلام
 حال القعود وافله السلام عليكم مرة واحدة واكمله السلام
 عليكم ورحمة الله مرتين يمينا وشمالا (و) السابع عشر: (نية
 الخروج من الصلاة) وهذا وجه مرجوع وقيل لا يجب ذلك
 أي نية الخروج وهذا الوجه هو الاصح (و) الثامن عشر
 (ترتيب الاركان) حتى بين التشهد الاخير والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم وقوله (على ما ذكرناه) يستثنى منه
 وجوب مقارنة النية لكبيرة الاحرام ومقارنة الجالس الاخير
 للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (و) الصلاة
 (سنتها قبل الدخول فيها شيئا من الاذان) وهو لغة الاعلام
 وشرعا ذكر مخصوص للاعلام بدخول وقت الصلاة المفروضة
 والغناطه معني الا تكبير اوله فاربع والا التوحيد آخره

فواحدة (والاقامة) هـ وهى مصدر اقام ثم سمي بها الذكر
المخصوص لانه يقيم الى الصلاة وانما يشرع كل من الاذان
والاقامة للكتابة واما غيرها فينادى لها الصلاة جامعة
(و) ستمها (بعد الدخول فيها شيان التشهد الاول والقنوت
فى الصبح) هـ اى فى اعتدال الركعة الثانية منه وهو لغة الدعاء
وشرعا ذكر مخصوص وهو اللهم اهـ اهدنى فمين هـ ديت وعافى
فمين عافيت الخ (و) القنوت (فى آخر الوتر فى النصف الثانى
من شهر رمضان) هـ وهو كقنوت الصبح المتقدم فى محله ولفظه
ولا تتعين كلمات القنوت السابقة فلو قنت بآية تتضمن دعاء
وقصد القنوت حصلت سنة القنوت (وهي آتها) هـ اى الصلاة
وأراد بها آتها ما ليس ركنا فيها ولا بعضا يجبر بالسجود (خسة
عشر خصلة رفع اليدين عمد) هـ تكبيرة (الاحرام) الى الخوض
منكبته (و) رفع اليدين (عند الركوع) هـ وعنده (الرفع منه
ووضع اليمين على الشمال) هـ ويكونان تحت صدره وفوق سرته
(والتوجه) هـ اى قول المصلى عقب التحريم وجهت وجهي
للذى فطر السموات والارض الخ والمراد ان يقول هذه الآية
او غيرها مما ورد فى الافتتاح (والاستعاذة) هـ بعد التوجه
وتحصل بكل لفظ يشتمل على التعوذ والافضل أعوذ بالله من
الشیطان الرجيم (والجهرى موضعه) هـ وهو الصبح وأولها
المغرب والعشاء والجمعة والعیدان (والاسرار فى موضعه) هـ
وهو ما عد الذى ذكره (والثأمين) هـ اى قوله آمين عقب

الفاتحة لقارئها في الصلاة وغيرها لكن في الصلاة أءكد ويؤمن
 المأموم مع تأمين إمامه ويجهز به (وقراءة السورة بعد الفاتحة
 لا مأموم منفرد في ركعتي الصبح وأولتي غيرها وتكون قراءة
 السورة بعد الفاتحة فلو قدم السورة عليها لم يحسب
 (والتكبيرات عند الخفض) (والركوع) (والرفع) أي رفع
 الصلب من الركوع (وقوله سمع الله لمن حمده) حين يرفع
 رأسه من الركوع فلو قال من حمد الله سمع له كفي ومعنى سمع
 الله أي تقبل منه حمده وجزاه عليه وقول المصلي (ربنا لك
 الحمد) إذا انتصب قائما (والتسبيح في الركوع) وأدنى
 الكمال في هذا التسبيح سبحان ربّي العظيم ثلاثا والتسبيح
 (في السجود) وأدنى النكال فيه سبحان ربّي الأعلى ثلاثا
 والاكمل في تسبيح الركوع والسجود مشهور (ووضع اليدين
 على الفخذين في الجالس) (للتشهد الأول والآخر) (بسط)
 اليد (اليمنى) بحيث تسامت رؤسها الركبة (ويقبض)
 اليد (اليمنى) أي أصابعها (إلا المسبحة) من اليمنى
 فلا يقبضها (فانه يشربها) (رافعا لها حالة كونه) (متمشدا)
 وذلك عند قوله إلا الله ولا يحركها فلو حركها ولا تبطل
 صلاته في الأصح (والافتراش في جميع الجلسات) الواقعة
 في الصلاة كالجالس الاستراحة والجالوس بين السجدين
 والجالوس للتشهد الأول والافتراش أن يجلس الشخص على
 كعب اليسرى جاعلا ظهرها للأرض وينصب قدمه من اليمنى

ويضع بالارض اطراف اصابعها بجهة القبلة (والتورك
 في الجلسة الاخيرة) من جلسات الصلاة وهي جلوس
 التشهد الاخير والتورك مثل الافتراش الا ان المصلي يخرج
 يسه على يمينته الى الافتراش من جهة يمينه ويلصق ور
 بالارض اما المسبوق والساحي فيغترشان ولا يتوركا
 (والتسليم الثانية) اما الاولى فسبق انها من اركان الصلاة
 (فصل) في امور تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة وذكر
 المصنف ذلك في قوله (والمرأة تخالف الرجل في خمسة اشياء
 فالرجل يحافي) أي يرفع (مرفقيه عن جنبه ويقل) أي
 يرفع (بطنه عن فخذه في الركوع والسجود ويجهري في موضعه
 الجهر) وتقدم بيانه في موضعه (واذا نابه) أي أصابه منه
 (في الصلاة سج) فيقول سبحان الله بعد الدرك فقط اوسع
 الاعلام او اطلق لم تبطل صلاته أو الاعلام فقط بطلان
 (وعورته) أي الرجل (ما بين سرته وركبته) أي
 فليسا من العورة ولا ما فوقهما (والمرأة) تخالف الرجل
 في الخمسة المذكورة فانها (تضم بعضها الى بعض) فتلتصق
 بطنها بفخذيه في ركوعها وسجودها (وتخفض صوتها)
 ان صلت (بمخفرة الرجال الا جانب) فان صلت منفرد
 عنهم جهرت (واذا نابه شيء في الصلاة صفقت) اي يضرب
 بطن اليمنى على ظهر اليسرى فلو ضربت بطنها لبطن
 الهمب ولو قليلا مع العلم بالحريم بطلت صلاتها وانحنى كالمرء

* (وجميع بدن) * المرأة * (الحرة عورة الا وجهها وكفيها) *
 وهذه عورتها في الصلاة اما خارجها فعورتها جميع بدنها
 * (والامة كالرجل) * فتكون عورتها ما بين سرتها وركبتها
 * (فصل) * في عدد مبطلات الصلاة * (والذي يبطل الصلاة
 احد عشر شيئا) * وفي بعض النسخ عشرة اشياء * (الكلام
 العمدة) * الصالح مخاطب الآدميين سواء تعلق بمصلحة الصلاة
 اولا * (والعمل الكثير) * المتوالي كثلاث خطوات عمدا كان
 ذلك او سهوا وما العمل القليل فلا تبطل الصلاة به (والحدث)
 الاصغر والا كبر * (وحدوث النجاسة) * التي لا يعفى عنها
 ولو وقع على ثوبه نجاسة يابسة فنغض ثوبه حالا لم تبطل صلاته
 * (واكتشاف العورة) * عمدا فان كشفها الریح فسترها في الحال
 لم تبطل صلاته * (وتغيير النية) * كان ينوي الخروج من الصلاة
 * (واستدبار القبلة) * كان يجعلها خلف ظهره * (والاكل
 والشرب) * كثيرا كان المأكول والمشروب اوقليلا الا ان يكون
 الشخص في هذه الصورة جاهلا بتحريم ذلك * (والقهقهة)
 ومنهم من يعبر عنها بالضحك * (والردة) * وهي قطع الاسلام
 بقول او فعل * (فصل و) * عدد * (ركعات الصلوات
 المفروضة) * في كل يوم وليلة في صلاة الحضر الا في يوم الجمعة
 * (سبعة عشر ركعة) * اما يوم الجمعة فعدد ركعات الترائض
 يومها خمسة عشر ركعة واما عدد ركعات صلاة السفر في كل
 يوم للتا صر فاحدى عشر ركعة وقوله (فيها اربع وثلاثون سجدة

واربع وتسعون تكبيرة وتسع تشهدات وعشر تسليمات
ومائة وثلاث وخمسون تسليمة وجملة الأركان في الصلاة مائة
وست وعشرون ركناً في الصبح ثلاثون ركناً وفي المغرب اثنان
وأربعون ركناً وفي الرابعة أربعة وخمسون ركناً هـ ظاهر غنى
عن الشرح هـ (ومن يجز عن القيام في الغريضة) هـ لمشقة تلحقه
في قيامه هـ (صلى حالاً) هـ على أي هيئة شاء ولكن أوترأه
في موضع قيامه افضل من تربعه في الاظهر هـ (ومن يجز عن
الجلوس صلى مضطجعا) فان يجز عن ذلك صلى مستلقياً هـ على
ظهره ورجلاه للقبلة فان عجز عن ذلك كله أو ما بطرفه ونوى
بقلبه ويحب عليه استئصال القبلة بوجهه بوضع شيء تحت
رأسه ويومئ برأسه في ركوعه وسجوده فان عجز عن الأيضاء
برأسه أو ما أباحه فان عجز عن الأيضاء بها جرى أركان الصلاة
على قلبه والمصلي قاعدا لا قضاء عليه ولا يقتص أجره لانه
معدور وما قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قاعدا وله نصف
اجر القائم ومن صلى نائماً وله نصف اجر القاعد فهو محمول على
النفل عند القدرة

هـ (فصل والمترول من الصلاة ثلاثة أشياء فرض) ويسمى بالركن
أيضاً (وسنة وهيئة) وهما ما عدا الفرض وبين المصنف الثلاثة
بقوله هـ (الفرض لا ينوب عنه سجود السهو بل ان ذكره) هـ
أي الفرض وهو في الصلاة التي به تمت صلاته أو ذكره بعد
السلام هـ (والزمان قريب اتى به ونهى) هـ على ما بقي من الصلاة

٥ (عليه وسجد للسمو) ٥ وهو سنة كما سيأتي انكن عند ترك
 ما موربه في الصلاة او فعل منهي عنه فيها ٥ (والسنة) ٥ اذا تركها
 المصلي ٥ (لا يعود اليه بعد التلبس بالقرض) ٥ فمن ترك التشهد
 الاول مثلاً فذكره بعد اعتداله مستتبياً لا يعود اليه فان عاد
 اليه عامدا عالماً بتحريره بطلت صلاته او ناسياً يأنه في الصلاة
 او جاهلاً فلا تبطل صلاته ويلزمه القيام عند تذكره وان كان
 مأموماً عاد وجوباً بالمتابعة امامه ٥ (ليكنه يسجد للسمو) ٥ في
 صورة عدم العود أو العود ناسياً واراد المصنف بالسنة هنا
 الابعاض الستة وهي التشهد الاول وقعوده والقنوت في الصبح
 وفي آخر الوتر في النصف الثاني من رمضان والقيام للقنوت
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول والصلاة
 على الال في التشهد الاخير ٥ (والهيئة) ٥ كالسليحات ونحوها
 مما لا يجبر بالسجود ٥ (لا يعرد) المصلي ٥ (اليه) بعد تركه او لا يسجد
 للسمو عنها ٥ سواء تركها عمداً أو سهواً ٥ (اذا شك) المصلي
 ٥ (في عدد ما أتى به من الركعات) ٥ يمكن شكه - ل صلى ثلاثاً
 أو أربعاً (بني على اليقين وهو الاقل) ٥ كالثلاثة في هذا
 المثال أتى بركعة ٥ (وسجد للسمو) ٥ ولا تنفعه غلبة الظن انه صلى
 أربعاً ولا يعجل بقول غيره له انه صلى أربعاً ولو بلغ ذلك القائل
 عدد التواتر ٥ (وسجد للسمو وسنة) ٥ كما سبق ٥ (ومحله قبل
 السلام) ٥ فان سلم المصلي عامدا عالماً بالسمو أو ساهياً او طال
 الفصل عرفاً فأتى بحمله وان قصر الفصل عرفاً لم يغت وحينه نذ

فله السجود وتركه

هـ (فصل) هـ في الاوقات التي تكرر الصلاة فيها تحريماً كما
 في الروضة وشرح المذهب هنا وتزيتها كما في التحقيق وشرح
 المذهب في نواقض الوضوء هـ (وخمس أوقات لا يصلي فيها
 الصلاة لها سبب) هـ امامتقدم كالغائبة أو مقارن صلاة
 الكسوف والاستسقاء والاول من الخمسة الصلاة التي لا سبب
 لها اذا فعات هـ (بعد صلاة الصبح) هـ وتستمر الكراهة هـ (حتى
 تطلع الشمس و) هـ الثاني الصلاة هـ (عند طلوعها) هـ فاذا طلعت
 هـ (حتى تتكامل وترتفع قدر رمح) هـ في رأى العين (و) الثالث
 الصلاة هـ (اذا استوت حتى تزول) هـ عن وسط السماء ويستثنى
 من ذلك يوم الجمعة فلا تكرر الصلاة فيه وقت الاستواء وكذا
 حرم مكة المسجد وغيره فلا تكرر الصلاة فيه في هذه الاوقات
 سواء صلاة سنة الطواف او غيرها (و) الرابع من هـ (بعد صلاة
 العصر حتى تغرب الشمس و) هـ الساعة هـ (عند الغروب) هـ
 للشمس فاذا دنت للغروب هـ (حتى يتكامل غروبها فصل
 وصلاة الجماعة) هـ للرجال في الفرائض غير الجمعة هـ (سنة) عند
 المصنف والرافعي والاصح عند النووي انها فرض كفاية ويدرك
 المأموم الجماعة مع الامام في غير الجمعة ما لم يسلم النسائية
 الاولى وان لم يتقدم مع الجماعة في الجمعة ففرض عين
 ولا تحصل باقل من ركعة (و) يجب هـ (على المأموم ان ينوي
 الاثتمام) هـ او الاقضاء بالامام ولا يجب تعيينه بل يكفي

الاقتداء بالمحاضر وان لم يعرفه فان عينه واخطأ بطلت صلاته
 الا ان انضمت اليه اشارة كقوله نويت الاقتداء بزیده هذا
 فبان عمر افتصح (دون الامام) فلا يجب في صحة الاقتداء به
 في غير الجمعة نية الامامة بل هي مستتبة في حقه فان لم يتو
 فسلاته فرادى (ويجوز ان يأتى بالحرب العبد والبالغ بالمراهق)
 اما الصبي غير المميز فلا يصح الاقتداء به (ولا يصح قدوة رجل
 بامرأة) ولا بخنثى مشكل ولا قدوة خنثى مشكل بامرأة ولا
 مشكل (ولا قارئ) وهو من يحسن الغائبة لا يصح اقتداؤه
 (بأمرئ) وهو من يخجل بحرف أو تشديدة من الغائبة ثم أشار
 المصنف لشروط القدوة بقوله (وأي موضع صلى في المسجد
 بصلاة الامام فيه) أي المسجد (وهو) أي المأموم (عالم
 بصلاته) أي الامام يشاهد المأموم له أو يشاهده بعض
 الصف (اجزأه) أي كفاه ذلك في صحة الاقتداء به (مالم
 يتقدم عليه) فان تقدم عليه بعقبه في جهته لم تنفذ صلاته
 ولا تضر مساواته لامامه فان كانت الصلاة حول الكعبة
 فلا يضر تقدم المأموم على امامه في غير جهته ويندب تخلفه
 عن امامه قليلا ولا يصير بهذا التخلف منفردا عن الصف حتى
 لا يحوز فضيلة الجماعة (وان صلى الامام في المسجد والمأموم
 خارج المسجد) حال كونه (قريبا منه) أي الامام بان لم
 تزد مسافة ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريبا (وهو) أي
 المأموم (عالم بصلاته) أي الامام (ولا حائل هناك)

أى بين الامام والمأموم هـ (حاز) هـ الاقتداء حينئذ وتعتبر
المسافة المذكورة من آخر المسجد وإذا كان الامام والمأموم
في غير المسجد اما قضاءه وثناءه فالشرط ان لا يزيد ما بينهما على
ثلاثمائة ذراع وان لا يكون بينهما حائل

هـ (فصل) هـ في قصر الصلاة وجمعها هـ (ويجوز للمسافر) هـ أى
المتلبس بالسفر قصر الصلاة الرباعية لا غيرها من ثلاثية
وثلاثية وجوازه (قصر الصلاة الرباعية بخمس شرائط) هـ الاول
(ان يكون سفره) هـ أى الشخص هـ (فى غير معصية) هـ وهو شامل
للايجاب كقضاء دين وللمدوب كصلة الرحم وللمباح كسفر تجارة
اما سفر المعصية كالسفر لقطع الطريق فلا يترخص فيه بقصر
ولا جمع (و) الثانى هـ (ان تكون مسافته) هـ أى السفر هـ (سته
عشر فرسا) هـ تحديد اى الاصح ولا تحسب مدة الرجوع منها
والفرسخ ثلاثة أميال وحينئذ فمجموع الفراسخ ثمانية وأربعون
ميلا والميل اربعة آلاف خطوة والخطوة ثلث اقدام والمراد
الأميال الهاشمية (و) الثالث (ان يكون القاصر) هـ مؤذيا للصلاة
الرباعية أما الفائتة قصره فلا تقضى فى أسفرها فتصود والفائتة
فى السفر تقضى فيه وتصورة لا فى الحضر (و) الرابع هـ (ان ينوى
القصر) هـ للصلاة هـ (مع الاحرام) هـ بها (و) الخامس هـ (ان لا يأتهم)
فى جزء من صلاته هـ (بقيم) هـ أى بمن يصلى صلاة تامة لا يدخل
المسافر المتم هـ (ويجوز للمسافر) هـ سفر طويلا به احاء (ان يجمع
بين) هـ صلاتي هـ (الظهر والعصر) هـ تقدما وتأخيرا وهو معنى

(المغرب والعشاء) تقديم وتأخير وهو معنى قوله (في وقت
 أيهما شاء) وشروط جمع التقديم ثلاثة الأول أن ينبدأ بالظهر
 قبل العصر وبالمغرب قبل العشاء فلو عكس كان بدأ بالعصر
 مثلاً قبل الظهر لم يصح وبعميدها بعد ها ان اراد الجمع والثاني نية
 بجمع اول الصلاة الاولى بأن تقترن نية الجمع بتحرّمها فلا يكفي
 تقديمها على التحريم ولا تأخيرها عن السلام من الاولى ويجوز
 في اثنتائها على الاظهر والثالث الموالاة بين الاولى والثانية
 بأن لا يطول الفصل بينهما فان طال عرفا ولو بعد ركعتين وجب
 تأخير الصلاة الثانية الى وقتها ولا يضر في الموالاة بينهما فصل
 يسير عرفا وما جمع التأخير فيجب فيه ان يكون بنية الجمع
 وتكون هذه النية في وقت الاولى ويجوز تأخيرها الى ان يبقى
 من وقت الاولى زمن لو ابتدئت فيه كانت اداء لا يجب في جمع
 التأخير ترتيب ولا موالاة ولا نية جمع على الصحيح في الثلاثة
 (ويجوز للحاضر) أي المقيم (في) وقت (المطر أن يجمع بينهما)
 أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء لاني وقت الثانية قبل
 (في وقت الاولى منهما) ان بل المطر أعلى الثوب واسفل
 النعل ووجدت الشروط السابقة في جمع التقديم ويشترط أيضا
 وجود المطر اول الصلاتين ولا يكفي وجوده في اثناء الاولى
 منها ويشترط أيضا وجوده عند السلام من الاولى سواء استمر
 المطر بعد ذلك ام لا وقتئذ خص بخصصة الجمع بالمطر بالمصلحة

في جماعة بمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بعيد عرفا ويتأذى
 الداهب للمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بالمطر في طريقه
 • (فصل وشرائط وجوب الجمعة سبعة أشياء الاسلام
 ولبلوغ والعقل) • وهذه الثلاثة شروط أيضا لغير الجمعة
 من الصلوات • (والحرية والدكورية والصحة والاستيطان) •
 فلا تجب الجمعة على كافر وصي ومحمون وعبد واثني ومريض
 ومسافر ونحوه • (وشرائط) • حصة • (فعلا ثلاثة) • الأول دار
 الإقامة التي يستوطنها العدد المجتمعون سواء في ذلك المدين
 والقرى التي تتحدو طما وعبر المصنف عن ذلك بقوله • (ان تكون
 البلد مصرا كانت) • البلد • (أو قرية و) • الثاني • (ان يكون
 العدد) • في جماعة الجمعة • (أربعين) • رجلا • (من أهل الجمعة) •
 وهم المكلفون المذكورين أحرار المستوطنون بحيث لا يظعنون
 عما استوطنه شتاء ولا صيفا إلا لمحااجة • (و) • الثالث • (ان يكون
 الوقت باق) • وهو وقت الظهر حيث شرط ان تقع الجمعة كلها
 في الوقت فلو ضاق وقت الظهر عنهما بان لم يبق من الوقت
 ما يسع الذي لابد منه فيه امن حطمتين أو ركعتين اصليت ظهرا
 • (فان خرج الوقت) • أي جميع وقت الظهر يقينا وهم فيها
 • (وعدمت الشروط) • التي تقدمت • (صليت ظهرا) •
 بناء على ما فعل منها وفانت الجمعة سواء أدركوها من ركعة أم لا
 ولو شكوا في خروج وقتها وهم فيها التوجه الجمعة على الصحيح
 • (وورائضا) • ومنهم من عبر عنها بالشروط (ثلاثة) • أحدها

وثانيهما (خطبة ثان يقوم) الخطيب (فيهما ويجلس بينهما)
قال المتولى بقدر الظم أنينة بين السجدةتين ولو عجز عن القيام
وخطب قاعدا أو مضطجعا صح وجاز لا قتداء به ولو مع الجهل
بجأله وحيث خطب قاعدا فصل بين الخطبتين بسكتة
لا باضطجاع وإركان الخطبتين خمسة حمد الله تعالى ثم الصلاة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظها ما متعين ثم الوصية
بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح وقراءة آية في أحدهما
والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية ويشترط أن
يسمى الخطيب أركان الخطبة لأربعين تنعقد بهم الجمعة
ويشترط الموالاة بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين فالوفاق
بين كلماتها ولو بعد رطلت ويشترط فيها ستر العورة والظهار
من الحدث والخبث في ثوب وبدن ومكان (و) الثالث من
فرائض الجمعة (أن تصلى) بضم أوله (ركعتين في جماعة)
تنعقد بهم الجمعة ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين
بخلاف صلاة العيد فانها قبل الخطبتين (وهيئتها)
وسبق معنى الهيئة (أربع خصال) أحدها (الغسل) لمن
يريد حضورها من ذكر أو أنثى جراً وعبد مقيم أو مسافر ووقت
غسلها من الفجر الثاني وتقريبه من ذهابه أفضل فان عجز عن
غسلها تيمم بنية الغسل لها (و) الثاني (تنظيف الجسد)
بازالة الريح الكريه منه كصنمان في معاطى ما يزيله من مرتك
ونحوه (و) الثالث (لبس الثياب البيض) فانها أفضل

ثياب (و) الرابع (أخذ الظفر) ان طال والشعر كذلك
 فينتفأ بطنه ويقص شاربوه ويحلق عاتقه (والتطيب) باحسن
 ما يوجد منه (ويستحب الانصات) وهو السكوت مع
 الأصغاء (في وقت الخطبة) ويستثنى من الانصات أمور
 مذكورة في المطولات منها انذار أعمى ان يقع في بئر أو من دب
 إليه عقرب مثلاً (ومن دخل) المسجد (والامام يخطب
 صلى ركعتين خفيفتين ثم يجلس) وتعبير المصنف بدخل
 يفهم ان الحاضر لا ينشئ صلاة ركعتين سواء صلى سنة الجمعة
 أم لا ولا يظهرون هذا المفهوم ان فعلها احرام أو مكروه لكن
 النووي في شرح المذهب صرح بالحرمة ونقل الاجماع عليها
 عن الماوردي

هـ (فصل وصلاة العيدين) هـ أى الفطر والاضحى (سنة
 مؤكدة) وتشترع جماعة ولمنفرد ومسافر وعبد وحر وخنثى
 وامرأة لاجيلة ولا ذات هيئة اما العجوز فتحضر العيد في ثياب
 يتيها بلاطيب ووقت صلاة العيد ما بين طلوع الشمس وزوالها
 (وهي) أى صلاة العيد (ركعتان) يحرمهما بنية عيد
 الفطر والاضحى وبأى بدعاء الافتتاح (ويكبر في) الركعة
 الاولى سبعاً سوى تكبيرة الاحرام ثم يتعوذ ويقرأ
 الفاتحة ثم يقرأ بعدها سورة في جهراً (و) يكبر (في) الركعة
 الثانية خمساً سوى تكبيرة القيام ثم يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة
 وسورة اقترئت جهراً (ويخطب) ندباً (بعددهما)

أى الركعتين (خطبتين يكبر في) ابتداء (الاولى تسعاً) ولاء (و) يكبر (في) ابتداء (الثانية سبعاً) ولاء ولو فصل بينهما بتحميد وتهليل وثناء كان حسناً والتكبير على سمين مرسل وهو ما لا يكون عقب صلاة ومقيد وهو ما يكون عقبها وبدأ المصنف بالاول فقلنا (ويكبر) ندباً على من ذكر وأثنى وحاضر ومسافر في المنازل والطرق والمساجد والأسواق (من) غروب الشمس من ليلة العيد) أى عيد الفطر ويستمر هذا التكبير (الى ان يدخل الامام في الصلاة) للعيد ولا يسن التكبير ليلة عيد الفطر عقب الصلوات ولكن النوى في الاذكار اختاراه سنة ثم شرع في التكبير المقيد فقال (و) يكبر (في) عيد (الاضحى خلف الصلوات المفروضة) من مؤداة وفائتة وكذا خلف زائفة ونقل مطلق وصلاة جنازة (من صبح يوم عرفة الى العصر من آخر أيام التشريق) وصيغة التكبير الله أكبر الله أكبر الله أكبر (يا الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد لله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده

(فصل صلاة الكسوف) للشمس وصلاة الخسوف للقمر كل منهما (سنة مؤكدة فان غابت) هذه الصلاة (لم تقض) أى لم يشرع قضاؤها (ويصلى الكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين) يحرم بنية صلاة الكسوف ثم بعد الافتتاح

والتعوذ بقراءة الفاتحة ويركع ثم يرفع رأسه من الركوع ثم يعتدل
ثم يقرأ الفاتحة ثانياً ثم يركع ثانياً الخف من الذي قبله ثم يعتدل
ثانياً ثم يسجد السجدة الثانية بطمأنينة في الكل ثم يصلي ركعتين
ثانية بقيامتين وقراءتين وركعتين واعتدالين وسجودين
وهذا معنى قوله (في كل ركعة) منها (قيامان يطيل القراءة
فيهما) كما سيأتي (و) في كل ركعة منها (ركوعان يطيل التسبيح
فيهما دون السجود) فلا يطوله وهذا أحد وجهين لكن الصحيح
أنه يطوله نحو الركوع الذي قبله (ويخطب) الإمام (بعدهما)
أي صلاة الكسوف والخسوف (خطبتين) كخطبتي الجمعة
في الأركان والشروط ويحث الناس في الخطبتين على التوبة
من الذنوب وعلى فعل الخير من صدقة وعتق ونحو ذلك (ويسر
بالقراءة) (في كسوف الشمس ويجهر) بالقراءة (في خسوف
القمر) وتقوت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء لأنه كسوف
وبغروبها كاسفة وتقوت صلاة خسوف القمر بالانجلاء وطلوع
الشمس لا بطلوع الفجر ولا بغروبه خاصة فلا تقوت الصلاة

(فصل) في أحكام صلاة الاستسقاء أي طلب السقياء من الله
تعالى (وصلاة الاستسقاء مستنونة) لمقيم وممسافر عند
الحاجة من انقطاع غيث ونحو ذلك وبعد صلاة الاستسقاء
ثانياً وأكثر من ذلك إن لم يسقوا حتى يسقيهم الله تعالى
(قيامهم) ندباً (لإمام) ونحوه (بالتوبة) ويلزمهم
امتنال أمره كما أفتى به النووي والتوبة من الذنوب واجبة

امرها الامام أم لا (والصدقة والخروج من المظالم) للعباد
 ومصالحة الاعداء وصيام ثلاثة ايام) قبل ميعاد الخروج
 تكون به أربعة (ثم يخرج بهم في اليوم الرابع) صياما غير
 متطيين ولا متزينين بل يخرجون (في ثياب بذلة)
 موحدة مكسورة وذال مججمة ساكنة ما يلبس من ثياب
 لمهنة وقت العمل (واسكنانة) أي خشوع (وتضرع)
 أي خضوع وتذلل ويخرجون معهم الصبيان والشيوخ
 والعجائز والبهائم (ويصلي بهم) الامام أو نائبه (ركعتين كصلاة
 العيدين) في كيفيتهما من الافتتاح والتعوذ والتكبير سبععا
 في الركعة الاولى وخمس في الركعة الثانية يرفع يديه (ثم يخطب
 ندبا) (خطبتين) كخطبتي العيدين في الاركان وغيرها لكن
 يستغفر الله في الخطبتين بدل التكبير اولهما في خطبتي
 العيدين فيفتتح الخطبة الاولى بالاستغفار تسعا والخطبة
 الثانية سبععا وصيغة الاستغفار استغفر الله العظيم الذي
 لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه وتكون الخطبتان
 (بعدهما) أي الركعتين (وبحول) الخطيب (رداءه)
 ويجعل يمينه يساره (واعلاه اسفله) وبحول الناس
 أريدتهم مثل تحويل الخطيب (ويكثر من الدعاء) سر
 وجهرا حيث أسرا خطيب انعم القوم بالدعاء وحيث جهره
 أم نوا على دعائه (ويكثر الخطيب من الاستغفار) ويقر قوله
 تعالى استغفروا لكم انه كان عفارا الآية وفي بعض نسخ المتن

زيادة وهي ويدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيقول اللهم اجعلها سعة من رحمتك ولا تسقيها عذاب ولا
 محق ولا بلا ولا هدم ولا غرق اللهم على الظراب والاكام
 ومنابت الشجر وبطن الاودية اللهم حوالينا ولا علينا اللهم
 اسقنا غيثا مغيثا من غيرنا من غيرنا سحبا ما نعد قاطبا بجلالا
 داثما الى يوم الدين اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين
 اللهم ان بالعباد والبلاد من الجهد والجوع والضنك ما لا يشكر
 الا بك اللهم اثبت لنا الزرع وادولنا الضرع وانزل علينا
 من بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض واكشف عنا
 من البلا ما لا يكشفه غيرك اللهم امانا نستغفرك انا لك كدت
 تخفارا فارسل السماء علينا مدرارا وافتسل في الوادي اذا سأل
 ويسبح للرسد والبرق) انتهت الزيادة وهي لطولها لا تناسب
 حال المتن من الاختصار والله اعلم

(فصل) في كيفية صلاة الخوف وانما افرد هذا المصنف عن
 غيره من المسألات فترجمه لانه يحتمل في اقامة الفرض
 في الخوف ما لا يحتمل في غيره (وصلاة الخوف) انواع كثيرة
 تبلغ ستة اضرب كما في صحيح مسلم اقتصر المصنف منها (على
 ثلاثة اضرب احدها ان يكون العدو في غير جهة القبلة) وهو
 قليل وفي المسلمين كثرة بحيث تقاوم كل فرقة منهم العدو
 (ويفرقهم الامام فرقتين فرقة تقف في وجه العدو) تحرسه
 (وفرقة تقف خلفه) أي الامام (فيصلي بالفرقة التي خلفه)

ركعة ثم بعد قيامه للركعة الثانية (تتم لنفسها) بقية
صلاتها (وتمضي) بعد فراغ صلاتها (الى وجه العدو)
تحرسه (وتأتى الطائفة الاخرى) التى كانت حارسه
فى الركعة الاولى (فيصلى). الامام (بها ركعة) فاذا جلس
لامام للتشهد وتفارقه (وتتم لنفسها) ثم ينظرها الامام
(ويسلم بها) وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بذات الرقاع سميت بذلك لانهم رقعوا فيها راياتهم وقيل غير
ذلك (و) الثانى (ان يكون العدو فى جهة القبلة) فى مكان
لا يستترهم عن أعين المسلمين شيئا وفى المسلمين كثرة تحتمل
تفرقهم (فيصفهم الامام صفين) مثلا (ويحرم بهم جميعا)
فاذا سجد الامام فى الركعة الاولى (سجد معه أحد الصنفين)
سجدتين (ووقف الصنف الاخر يحرسهم فاذا رفع) الامام
رأسه (سجدوا وحقوقه ويتشهد الامام بالصنفين ويسلم بهم)
وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان وهى قرية
بطريق الحاج المصرى بينها وبين مكة مرحلتان وسميت بذلك
لعسف السيف فيها (والثالث) أن يكون فى شدة
(الخوف والتهام الحرب) وهو كناية عن شدة الاختلاط بين
القوم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض فلا يتمكنون من ترك
القتال ولا يتقدمون على النزول ان كانوا ركبانا ولا على
الانحراف ان كانوا مشاة (فيصلى) كل من القوم (كيف
أمكنه راجلا) أى ماشيا (أو راكبا) متقبلا القبلة وغير

مستقبل لها) وبعد ذرونها في الاعمال الكثيرة في الصلاة
كضربات متوالية

(فصل) في اللباس (ويحرم على الرجال لبس الحرير والتمتع
بالذهب) والعز في حال الاختيار وكذا يحرم استعمال ما ذكر
على جهة الافتراش وغير ذلك من وجوه الاستعمال ويحل
للرجال لبسه لضرورة الحر وبرد ماكين (ويحل للنساء)
لبس الحرير وفتراشه ويحل للولي اللباس الصبي الحرير قبل
سبع سنين وبعدها (وقليل الذهب وكثيره) أي استعمالها
(في الحریم سواء وادا كان بعض الثوب أريسم) أي حريرا
(وبعضه) الآخر (قطعا أو كذا) مثلا (جاء) للرجل
(لبسه ما لم يكن الأبريسم غالبا) على غيره فإن كان غير
الأبريسم غالبا جاز أي حل وكذا ان استويا في الأصح

(فصل) فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفيمه والصلاة
عليه ودفنه (ويأثم) على طريق فرض الكفاية (في الميت)
المسلم غير المحرم والشهيد (أربعة أشياء غسله وتكفيمه
والصلاة عليه ودفنه) وإن لم يلبس الميت الا واحد تعين
عليه ما ذكره الميت الكفر فله الصلاة عليه حرام حريسا كل
أرضه ياد يجوز غسله في المساتين ويجب تكفيمه الذي روي
دون الكون والمريد وأما الخمر اذا سكنت فلا يمس بها
ولا يمس محيط ولا وجه المحرمة وأما الشهيد فلا يمس على عاين
كذكره المحدث في قوله (وشر لا يغسل ولا يمس على عاين)

احدهما الشهيد في معركة المشركين وهو من مات في قتال الكفار بسببه سواء قتله كافر مطلقاً او من سلم خطأ او عاد سلاحه اليه او سقط عن دابته ونحو ذلك فان مات بعد انقضاء القتال بمرحلة فيه يقطع بموته فغير شهيد في الاظهر وكذا الوفيات في قتال البغاة او مات في قتال لا بسبب القتال (و) الثاني (السقط الذي لم يستهل) اي لم يرفع صوته (صارخاً) فان استهل صارخاً وبكى فتحكمه كالكبير والسقط بثلاث السنين الولد النازل قبل تمامه مأخوذ من السقوط (ويغسل الميت وترا) ثلاثاً أو خمساً واكثر من ذلك ويكون في اول غسله سدرأى يسن ان يستعين الغاسل في الغسلة الاولى من غسلات الميت بسدر أو خطمي (و) يكون (في آخره) أي آخر غسل الميت غير المحرم (شيئ) قليل (من كافور) بحيث لا يغير الماء واعلم ان اقل غسل الميت نعيم بدنه بالماء مرة واحدة وأما كله فمذكور في المبسوطات (ويكفن) الميت ذكر كان او انثى بالغاً كان او لا (في ثلاثة اثواب بيض) وتكون كلها الفائف متساوية طولا وعرضاً تاخذ كل واحدة منها جميع البدن (ليس فيها قميص ولا عمامة) وان كفن الذكور في خمسة فهي الثلاثة المذكورة وقميص وعمامة او المرأة في خمسة فهي ازار وخمار وقميص ولقمان وأقل الكفن ثوب واحد يستر عورة الميت على الاصح في الروضة وشرح المذهب ويختلف بذكر عورة الميت وانوثته ويكون الكفن من جنس ما يلبسه الشخص

في حياته (ويكبر عليه) أي الميت إذا صلى عليه (أربع
 تكبيرات) بتكبير الأحرار وتوكبر خمساً لم تبطل لكن لو خمس
 أمامه لم يتابعه بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه وهو أفضل (ويقرأ)
 المصلي (الفاتحة بعد) التكبيرة (الأولى) ويجوز قراءتها بعد
 غير الأولى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة
 الثانية وأقل الصلاة عاياه اللهم صل على محمد (ويدعوليت بعد
 الثالثة) وأقل الدعاء للميت اللهم اغفر له واكمله مذكور في قول
 المصنف في بعض نسخ المتن وهو اللهم هذا عبدك وابن عبدك
 خرج من روح الدنيا وسعتها ومحبوبه وأحبائه فيها إلى ظلمة
 القبر وما بعده ولاقيه كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحسبك
 لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به منا اللهم
 أنه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت
 غني عن عذابه وقد جئناك راغبين إليك شفعا له اللهم إن كان
 محسناً فزد في إحسانه وإن كان مسيئاً فنجباً وزعنه ولقنه
 برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وأفسح له في قبره وحاف
 الأرض عن جنبه ولقه برحمتك إلا من من عذابك حتى تبعه
 آمننا إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ويقول بعد الرابعة
 اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر له وأوله (ويسلم)
 المصلي (بعد) التكبيرة (الرابعة) والسلام هنا كالسلام
 في صلاة غير المجتازة في كيفية وعدده لكن يستحب هنا
 زيادة درجة الله وبركاته (ويدفن) الميت (في محله مستقبلاً)

القبلة) والحمد بفتح اللام وضمها وسكون الحاء ما يحفر في أسفل
 جانب القبر من جهة القبلة) قد رما يسع الميت ويستتره والدفن
 في الحمد أفضل من الدفن في الشق ان صلبت الارض والشق
 ان يحفر وسط القبر كما اهر ويبنى جانبه ويوضع الميت بينهما
 ويسقف عليه بلبن ونحوه ويوضع الميت عندهم وخر القبر وفي
 بعض النسخ بعد قوله مستقبِل القبلة زيادة وهي (ويسل
 من قبل رأسه) اي سلا (برفق) لا بعنف (ويقول الذي يلحده
 بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويضع الميت)
 في القبر (بعد ان يعق قامة وبسطة) ويكون الاضطجاع
 مستقبِل القبلة فلو دفن مستدبر القبلة أو مستلقيان دبش
 ووجه القبلة ما لم يتغير ويسطح القبر ولا يسمن (ولا يبنى عليه
 ولا يخصص) أي يكره تخصيصه بالخص وهو النورقة المسماة
 بالبحير (ولا بأس بالبكا على الميت) أي يجوز البكا عليه
 قبل الموت وبعده وتركه أولى ويكون البكا (من غير نوح) أي
 رفع صوت بالندب (ولا شق ثوب) وفي بعض النسخ جيب بدل
 ثوب والجيب طوق الفميص (ويعزى أهله) أي أهل الميت
 صغيرهم وكبيرهم ذكرهم وأنثاهم الا الشابة فلا يعزى لها الا
 محارمها والعزى سنة قبل الدفن وبعده (الى ثلاثة ايام من) بعد
 (دفنه) ان كان المعزى والمعزى حاضرين فان كان احدهما غائبا
 امتدت التعزية الى حضوره والتعزية لغة التسليمة لمن اصاب بمن
 يعز عليه وشرعا الامر بالصبر والبحث عليه بوعدا لا جروا الدعاء

لايت بالمغفرة وللنصاب بحجر المصيبة (ولا يدفن اثنان في قبر الا
بحاجة) كضيق الارض وكثرة الموتى

(كتاب احكام الزكاة)

وهي لغة النماء وشرعاً اسم لمال مخصوص يؤخذ من مال
مخصوص على وجه مخصوص يصرف لطائفة مخصوصة (تجب
الزكاة في خمسة أشياء وهي الماشي ولو عبر بالنعم لكان أولى
لأنها أخص من الماشي والكلام هنا في الأخص (والانثان)
واريد بها الذهب والفضة (والزروع) واريد بها الاقوات (والثمار
وعروض التجارة) وسيأتي كل من الخمسة مفصلاً (فاما الماشي
فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها وهي الابل والبقر والغنم)
فلا تجب في الخيل والرقيق والمتولد مثلاً من غنم وطبشاء
(وشرائط وجوبها ستة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ست
خصال (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلي واما المرتد فالصحيح
ان ماله موقوف فان عاد الى الاسلام وجبت عليه والا فلا
(والحرية) فلا زكاة على رقيق واما المبعوض فتجب عليه الزكاة
فيما ملكه ببعضه الحر (والملك التام) أي فالملك الضعيف لا زكاة
فيه كما يشتري قبل قبضه لا تجب فيه الزكاة كما يقتضيه كلام
المصنف تبعاً للقول القديم لكن المجديد الوجوب (والنصاب
والحول) فلو نقص كل منهما فلا زكاة (والسوم) وهو الرعي في
كلام باح فان غلفت الماشية معظم الحول فلا زكاة فيها وان
غلفت نصفه فقل قدرات تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت

زكاتها والافلا (واما الاثمان فشيتان الذهب والفضة)
 مضروبين كنانا أولا وسياأتى نصابهما (وشرائط وجوب
 الزكاة فيها) أى الاثمان (خمسـة أشياء الاسلام
 والحرية والملك التام والنصاب والمحول) وسياأتى بيان
 ذلك (واما الزروع) وأراد المصنف بها المقتات من حنطة
 وشعير وعدس وازدوكذا ما يقتات اختصارا كذرة وحب
 (فتجب الزكاة فيها بثلاثة شرائط ان يكون مما يزرعه) أى
 يستنبته (الادميون) فان نبت بنفسه بحل ماء أو هواء فلا زكاة
 فيه (وان يكون قوتا مدخرا) وسبق قريبا بيان المقتات وخروج
 بالقوت ما لا يقتات من الابرار نحو الكون (وان يكون نصابا
 وهو خمسة أوسق لا قشر عليها) وفي بعض النسخ ان يكون
 خمسة أوسق باسقاط نصاب (واما الثمار فتجب الزكاة فى
 شيئين منها ثمرة النخل وثمرـة الكرم) والمراد به سائتين الثمرتين
 التمر والزبيب (وشرائط وجوب الزكاة فيها) أى الثمار
 (أربع خصـال الاسلام والحرية والملك التام والنصاب)
 ففى انتفى شرط من ذلك فلا وجوب (واما عروض التجارة
 فتجب الزكاة فيها بالشرائط المذكورة) سابقا (فى الاثمان)
 والتجارة هى التقلب فى المال لغرض الربح

(فصل واول نصاب الابل خمس وفيها شاة) أى جذعة ضان
 لها سنة ودخلت فى الثانية أو ثنية معزلها سنتان ودخلت
 فى الثالثة وقوله (وفى عشر شاتان وفى خمسة عشر ثلاث شياه

وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض
من الابل وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين
حقه وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنتا اميون
وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة وحدى وعشرين
ثلاث بنات لبون) الى آخره ظاهر غني عن الشرح وبنت
المخاض لها سنة ودخلت في الثانية وبنت اللبون لها سنتان
ودخلت في الثالثة والحقه لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة
والجذعة لها اربع سنين ودخلت في الخامسة وقوله (ثم
في كل) أي ثم بعد زيادة تسع على مائة وحدى وعشرين
وزيادة عشرين بعد زيادة التسع وجملة ذلك مائة واربعون
يستقيم الحساب على ان في كل (أربعين) بنت لبون
وفي كل خمسين (حقه في) مائة واربعين حقتان وبنت
لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وهكذا

(فصل واول نصاب البقر ثلاثون فيجب فيها) وفي بعض النسخ
وفيه أي النصاب (تبيع) ابن سنة ودخل في الثانية سمي بذلك
لتبعية امه في المرعى ولما خرج تبعية اجزأت بطريق الاولى
(و) يجب (في أربعين مسنة) لها سنتان ودخلت في الثالثة
سميت بذلك لتكامل أسنانها ولما خرج عن أربعين تبعين
أجزأ على الاصح (وعلى هذا ابدافقس) وفي مائة وعشرين
ثلاث مسنات او اربعة اشبة

(فصل واول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة جذعة من الضان

أوثنية من المعز) وسبق بيان المجذعة والثنية وقوله (وفي مائة واحد وعشر بن شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربعة أربعة شياه ثم في كل مائة شاة) الخ نظاهر غنى عن الشرح

(فصل والخليفة طان يزكيان) بكسر الـ كاف (زكاة) الشخص (الواحد) والخلاطة قد تعيد الشريكين تحقيقا بان يملك كل منهما بن شاة بالسوية بينهما فيـ لزومها شاة وقد تعيد تثقيلا بان يملك كل اربعين شاة بالسوية بينهما وقد تعيد تخفيفا على احدها وتثقيلا على الآخر كان يملك كاستين لا احدها ثلثها ولا آخر ثلثها وقد لا تعيد تخفيفا ولا تثقيلا كان يملك كائنتي شاة بالسوية بينهما وانما يزكيان زكاة الواحد (بسبع شرائط اذا كان) وفي بعض النسخ ان كان (المراح واحدا) وهو بضم الميم مأوى الماشية ليلا (والمسرح واحدا) والمراد بالمسرح الموضع الذي تسرح اليه الماشية (والمرعى) والرعى (واحد او الفحل واحدا) أى ان اتحد نوع الماشية فان اختلف نوعها كضان ومعز فيجوز ان يكون لكل منهما فحل يطرق ماشيته (والمشرب) أى الذى تشرب منه الماشية كعين او نهر أو غيرها (واحدا) وقوله (والمحالب واحدا) هو أحد الوجهين في هذه المسئلة والاصح عدم الاتحاد في المحالب وكذا المحلب بكسر الميم وهو الإناء الذى يحلب فيه (وموضع الحلب) بفتح اللام (واحدا) وحكى النووى اسكان اللام وهو اسم للن محلوب ويطلق على المصدر

قال بعضهم وهم والمراد هنا

(فصل ونصاب الذهب عشرون مثقالا) تحديد ابوزن مسكة
والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم (وفيه) أي نصاب الذهب
(ربع العشر وهو نصف مثقال وفيما زاد) على عشرين مثقالا
(بحسابه) وإن قل الزائد (ونصاب الورق) بكسر الراء وهو
الفضة (مائتا درهم وفيه ربع العشر وهي خمسة دراهم وفيما
زاد) على المائتين (بحسابه) وإن قل الزائد ولا شيء في المنعشوش
من ذهب أو فضة حتى يبلغ خالصه نصابا (ولا يجب في الحلي
المباح) أما زكاة المحرم كسوار وخنخال لرجل وخنثى فنجب
الزكاة فيه

(فصل ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق) من الوسق
مصدر بمعنى الجمع لأن الوسق يجمع الصيعان (وهي) أي
خمسة أوسق (الف وستمائة رطل بالعراقي) وفي بعض النسخ
بالبيغدادي وما زاد فبحسابه ورطل بغداد عند النوى مائة
وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (وفيها) أي الزروع
والثمار (إن سقيت بماء السماء) وهو المطر ونحوه كالثلج
(أو السج) وهو الماء الجاري على الأرض بسبب سده نهر
فيصعد الماء على وجه الأرض فيسقيها (العشر) وإن سقيت
بدولاب (بضم الدال) وفتحها ما يديره الحيوان (أو) سقيت
(بنضح) من نهر أو بئر بخيوان كبعير أو بقرة (نصف العشر) وفيما
سقى بماء السماء والدولاب مثلا سواء ثلاثة أرباع العشر

فصل وقوم عروض التجارة عند آخره
 سواء كان ثمن مال التجارة نصابا ام لا فان بلغت قيمة العروض
 آخر المحال نصابا زكاهوا والا فلا (ويخرج من ذلك) بعد بلوغ
 مال التجارة نصابا (ربع العشر) منه (وما استخرج من معادن
 الذهب والفضة يخرج منه) ان بلغ نصابا (ربع العشر في الحال)
 ان كان المستخرج من اهل وجوب الزكاة والمعادن جمع معدن
 بفتح داله وكسر هـ اسم لما كان خلق الله فيه ذلك من موات
 أو ملك (وما يوجد من الركاز) وهو دفين الجاهلية وهي الحالة
 التي كانت العرب عليها قبل الاسلام من الجهل بالله ورسوله
 وشرائع الاسلام (فيه) أي الركاز (الخمس) ويصرف مصرف
 الزكاة على المشهور ومقابل له انه يصرف الى اهل الخمس
 المذكورين في آية النفي

(فعل وتجب زكاة الفطر) ويقال لها زكاة الفطرة أي الخلقة
 (بثلاثة أشياء الاسلام) فلا فطرة على كافر أصلي الا في رقيقه
 وقريبه المسلمين (وبغروب الشمس من آخر يوم من شهر
 رمضان) وحينئذ فتخرج زكاة الفطر عن من مات بعد الغروب
 دون من ولد بعده . (ووجود الفضل) وهو يسار الشخص
 بما يفضل (عن قوته وقوت عياله في ذلك اليوم) أي يوم العيد
 وكذا ليلة ايضا (ويزكى) الشخص (عن نفسه وعن من تلزمه
 نفقته من المسلمين) فلا يلزم المسلم فطرة عبدا وقريب وزوجة
 كفار وان وجبت نفقتهم واذا وجبت الفطرة على الشخص

فيخرج (صاعاً من قوت بلده) ان كان بلد يافان كان في البلد
أقوات علب بعضهم - اوجب الاخراج منه - ولو كان الشئ
في رادية لا قوت فيها اخرج من قوت أقرب البلاد اليه ومن
لم يؤمر بصاع بل ببعضه لزمه ذلك البعض وقدره أي الصاع
(خمسة أرطال وثلاث بالبعدي) وسبق بيان الرطل العراقي
في نصاب الزروع

(وصل وتدو مع الزكاة الى الاصناف الثمانية الذين ذكرهم
الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى انما الصدقات
للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي
الرقاب والغارمين وفي سبيل الله واس السبيل) الخ وهو ظاهر
غنى عن الشرح الا معرفة الاصناف فالفقير في الزكاة هو الذي
لا مال له ولا كسب يقع موقعاً من حاجة أما فقير العراق فهو
من لا نقديده والمساكين من قدر على مال أو كسب يقع كل
منه - ما موقعاً من كفايته ولا يكفيه - من يحتاج الى عشرة
دراهم وعند سبعة والعامل من استعمله الامام على أخذ
الصدقات ودفعها المستحقين والمؤلفة قلوبهم وهم أربعة
اقسام أحدها مؤلفة المسلمين وهو من أسلم ونيته ضعيفة
فيتألى بدفع الزكاة له وبقية الاقسام في المبسوطات
وفي الرقاب وهم المكاتبون كتابة صحيحة أما المكاتب كتابة
فاسدة فلا يعطى من سهم مكاتبين والغارم على ثلاثة اقسام
أحدها من استدان ديناً للمساكين وتنته بين طائفتين في

قتل لم يظهر قاتله فتحمل دينه بسبب ذلك فيقضى دينه من
 سهم الغارمين غنيا كان أو فقيرا وإنما يعطى الغارم عند
 بقائه الدين فان اداه من ماله أو دفعه ابتداء لم يعط من سهم
 الغارمين وبقية أقسام الغارمين في المبسوطات وأما سبيل
 الله فهم العزاة الذين لا سهم لهم في ديوان المرتزقة بل هم
 مقطوعون بالجهاد وأما ابن السبيل فهو من ينشئ سفرا من
 بلد الزكاة أو يكون محتازا لبلدها ويشترط فيه الحاجة وعدم
 المعصية وقوله (والى من يوجد منهم) أى الاصناف فيه اشارة
 الى انه اذا قدم بعض الاصناف ووجد البعض يصرف لمن
 وجد فان فقدوا كلهم حفظت الزكاة الى أن يوجدوا كلهم
 أو بعضهم (بقصر) فى اعطاء الزكاة (على أقل من ثلاثة من كل
 صنف) من الاصناف الثمانية (الا العامل) فانه يجوز أن يكون
 واحدا ان جهات به الكفاية واذا صرف لثنين من كل صنف
 عزم للثالث أقل متمول وقيل يقوم له الثالث (وخسة لا يجوز
 دفعها) أى الزكاة (اليهم العنى بمال أو كسب والعبد ونوا
 هاشم ونوا المطلب سواء منعوا حقهم من خمس الخمس ام لا
 وكذا اعتقاؤهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم ويجوز لكل منهم اخذ
 صدقة التطوع على المشهور (والكافر) وفي بعض النسخ
 ولا يصح للكافر (ومن تلزم المزركى نفقته لا يدفعها) أى
 الزكاة (اليهم باسم الفقراء والمساكين) ويجوز دفعها
 اليهم باسم كونهم عزاة أو غارمين مثلا

(كتاب) أحكام (الصيام)

وهو الصوم مصدران معناها العسة الامساك وشرعا امساك
عن مفطرة نية مخصوصة جميع نهار قابل للصوم من مسلم عاقل
ظاهر من حيض ونقاس (وشرائط وجوب الصوم ثلاثة اشياء)
وفي بعض النسخ اربعة اشياء (الاسلام والبلوغ والعقل والقدرة
على الصوم) وهذا هو الساقط في خمسة الثلاثة فلا يجب الصوم
على اخذ اذ ذلك (وفرائض الصوم اربع خصال) أحدها
(النية) بالقلب وان كان الصوم فرضا كرمضان أو التذرا
فلا بد من ايتماع النية ليلا ويجب التعيين في صوم الفرض
كرمضان واكمل النية في صومه أن يقول الشخص
نويت صوم غدا عن اداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى
(و) الثاني (الامساك عن الاكل والشرب) وان قل الماء كول
والمشروب عند التعمد فان اكل ناسيا لم يفطر او جاهلا لم يفطر
ان كان قريبا عهد بالاسلام او نشأ به يداعن العلماء والا فطر
(و) الثالث (الجماع) عمدا او اما الجماع ناسيا فكلما كل ناسيا
(و) الرابع (تعمد الفیء) فلو غلبه الفیء فلا يطل صومه
(والذي يفطر به الصائم عشرة اشياء) احدها وثانيهما
(ما وصل عمد الى الجوف) المتقيح (او) غير المتقيح كالوصول
من مأموه الى (الرأس) والمراد امساك الصائم عن وصول
عين الى ما يسمى جوف (و) الثالث (الحقنة من احد
السبيلين) وهو دواء يحقن به المريض في قبل او دبر المعبر عنهما

في المتن بالسبيلين (و) الرابع (التي عمدا) فاه
 لم يطل صومه كما سبق (و) الخامس (الوطىء عمدا في القربح)
 فلا يفطر الصائم بالجماع ناسيا (و) السادس (الانزال) وهو
 خروج المني (عن مباشرة) بلا جماع محرما كان كاخراجه
 بيده أو غير محرما كاخراجه بيده زوجته أو جارية له واحترز
 بمباشرة عن خروج المني باحتلام فلا فطر به جزما (و) السابع
 إلى آخر العشرة (الحية - ض والنفاس والجنون والردة) فتي طرأ
 شيء منها في أثناء الصوم أبطله (ويستحب في الصوم ثلاثة أشياء)
 أحدها (تججيل الفطر) أن تحقق الصائم غروب الشمس فإن
 شك فلا يعجل الفطر ويسن أن يفطر على تمر أو الألفاء والثاني
 تأخير السحور ما لم يقع في شك فلا يؤخر ويحصل السحور
 بقليل الأكل والشرب (و) الثالث (ترك الهجر) أي الفحش (من
 الكلام) المباحش فيصون الصائم لسانه عن الكذب والغيبة
 ونحو ذلك كالشتم فإن شتمه أحد قال قل مرتين أو ثلاثا في صائم
 أما بلسانه كما قال النووي في الأذكار أو بقلبه كما نقله الرافعي عن
 الأئمة وقتصر عليه (و) يحرم صيام خمسة أيام العيدان أي
 صوم يوم عيد الفطر وعيد الأضحي وأيام التشريق وهي الثلاثة
 التي بعد عيد يوم النحر (ويكره) تحريما (صوم يوم الشك)
 بالاسباب يقتضي صومه وأشار المصنف لبعض صور هذا
 السبب بقوله (إلا أن يوافق عادة له) في تطوعه بمن عادته صوم
 يوم وفطار يوم فوافق صومه يوم الشك وله صوم يوم الشك

أيضا عن قضاء ونذرو يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان
 إذا لم ير الهلال ليتم اجمع الصحو ويحدث الناس برؤيته ولم يعلم
 عدل رآه أو شهد برؤيته صبيان أو عميد أو فسقة (ومن وظئ)
 في نهار رمضان حال كونه (عامدا في الفرج) وهو مكلف
 بالصوم ونوى من الليل وهو واجب هذا الوطئ لأجل الصوم
 (فعليه القضاء والكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة) وفي بعض
 النسخ (سليمة من العيوب المضرة) بالعمل والكسب (فإن لم يجد
 فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع) صومه ما (قاطعا
 سنتين مسكينا لكل مسكين مد) أي مما يجزئ في صدقة
 الفطر فإن عجز عن الجميع استغفرت الكفارة في ذمته فإذا قدر
 بعد ذلك على خصاله من خصال الكفارة فعابها (ومن مات
 وعليه صيام) فأت من رمضان بهذا كان أطرف فيه لم ير من
 لم يتذكر من قضاائه بأن استمر مرضه حتى مات فلا أثر في هذا
 القات لا تدارك له رادية وإن فأت بخير عدد ومات قبل
 التمتع كان من قضاائه (أما من عنه) أي أخرج الرولى من الميت من
 تركته (كل يوم) فأت (مد) طعام وهو رولى وثالث بالمدادى
 وهو بالبكيل نصف قدح مصرى ومات ذكره المستف
 هو القول المجديد والتقديم لا يتعين الاطعام بل يجوز للرولى أيا
 أن يصوم عنه بل يسن له ذلك كما في شرح المهذب
 في الروضة المجزم بالتقديم (والشيخ) المهبرم والجوز والمريف
 الذى لا يرجح برؤيه (إذا عجز) كل منهم (عن الصوم بظرويط

عن كل يوم متدا) ولا يجوز تجبيل المد قبل رمضان و...
 بنجر كل يوم (والحسامل والمرضع اذا خافتا على أنفسهما) ضررا
 يلحقهما بالصوم كضرر المريض (افطرتا) ووجب (عليهما القضاء
 وان خافتا على أولادهما) أي إسقاط الولد في الحسامل وقلة
 اللبن في المرضع (افطرتا وعليهما القضاء) للافطار (والكفارة)
 أيضا والكفارة ان يخرج (عن كل يوم مدهو) كما سبق
 (رطل وثلاث بالعراقي) ويعبر عنه أيضا بالبغدادى (والمريض
 والمسافر سقرا طويلا) مباحا ان تضررا بالصوم (يفطران
 ويقضيان) وللمريض ان كان مرضه مطبقا ترك النية من الليل
 وان لم يكن مطبقا كما لو كان يحتم وقتا دون وقت وكان وقت
 الشروع في الصوم محمولا فله ترك النية والافعلية النية ليلا
 انت اليه الحكي واحتاج للفطر افطروا وسكت المصنف
 عن صوم التطوع وهو مذكور في المطولات ومنه صوم
 يوم عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وأيام البيض وستة من شوال
 (فصل) في أحكام الاعتكاف وهو لغة الإقامة على الشيء من
 خير أو شر وشرعا إقامة بمسجد بنية مخصوصة (والاعتكاف
 ستة مستحبة) في كل وقت وهو في العشر الاخير من رمضان
 فضل منه في غيره لا جل طلب ليلة القدر وهي عند الشافعي
 رضى الله عنه منحصرة في العشر الاخير فكل ليلة منه محتملة
 لما سكن ليالى التو را جها سا و ارجى ليالى التو تر ليلة المحمدا
 والثالث والعشرين (وله) أي الاعتكاف (شرطان) أحدهما

(النية) وينوي الشخص في الاعتكاف المنذور القرينة
 (و) الثاني (اللبث في المسجد) ولا يكفي في اللبث قدر العمانية
 بل الزيادة عليه بحيث يسمى ذلك اللبث مكوثا وشروط
 المكث اسلام وعقل وتقاء عن حيض وتقاس وجنابة فلا يصح
 عنه مكاف كافر ويجنسون وحائض ونفسا وجنبا ولو ارتد
 المعتكف او سكر بطل اعتكافه (ولا يخرج) المعتكف (من
 الاعتكاف المنذور الا لما جازة الانسان) من بول وغائط
 وما في عنائها كغسل جنابة (أو عذر من حيض أو تقاس)
 فتخرج المرأة من المسجد لاجلها (أو) عذر من (مرض لا يمكن
 المقام معه) في المسجد بأن كان يحتاج لفرش وخادم وطبيب
 أو يخاف تلويث المسجد كاسهال وادار بول وخروج
 بقول المصنف لا يمكن الخ المرض الخفيف كحصى خفيفة فلا يجوز
 الخروج من المسجد بسببها (ويبطل) الاعتكاف (بالوطئ) محتار
 ذا كرا للاعتكاف عالميا بالتحريم وامام مباشرة المعتكف بشهو
 فيبطل اعتكافه أن انزل والا فلا

(كتاب) احكام الحج

وهو لغة القصد وشرعا قصد البيت الحرام بنفسك (وشرأ
 وجوب الحج سبع خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحرية
 فلا يجب الحج على المتصف بضد ذلك (ووجود الزاد) وواعين
 ان احتاج اليها وقد لا يحتاج اليها كشخص قريب من مكة
 ويشطرط أيضا وجود الماء في المواضع المعتاد حمل الماء منها

بئمن المثل (و) وجود (الراحلة) التي تصلح لمثله بشراها واستأجر
 هذا إذا كان الشخص بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر سواء قدر على
 المشي أم لا فإن كان بينه وبين مكة دون مرحلتين وهو قوى
 على المشي لزمه الحج بالراحلة ويشترط كون ما ذكره فاضلا عن
 دينه وعن مؤنة من عليه مؤنتهم مدة ذهابه وإيابه وفاضلا عن
 مسكنه اللائق به وعن عبد يليق به (وتخلى الطريق) والمراد
 بالتخلى هنا من الطريق ظنا بحسب ما يليق بكل مكان فلولم
 يأمن الشخص على نفسه أو ماله أو بضعه لم يجب عليه الحج
 وقوله (وإمكان المسير) ثابت في بعض النسخ والمراد به إذا
 لا يمكن أن يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراحلة ما يمكن
 فيه السير المعمود إلى الحج فإن أمكن إلا أنه يحتاج لقطع
 مرحلتين في بعض الأيام لم يلزمه الحج للضرورة (وإمكان
 الحج أربعة) أحدها (الأحرام مع النية أي نية) الدخول في الحج
 (و) الثاني (الوقوف بعرفة) والمراد به حضور المحرم بالحج لحظة بعد
 زوال الشمس يوم عرفة وهو اليوم التاسع من ذي الحجة بشرط
 كون الواقف أهلا للعبادة لا مغنى عليه ويستمر وقت الوقوف
 إلى فجر يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة (و) الثالث
 (الطواف بالبيت) سبع طوافات جامعة لا في طوافه البيت
 عن يساره مبتدئا بالجر الأسود مجازياله في مروره بجميع بدنه فلو
 بدأ بغير الحجر لم يحسب له (و) الرابع (السعي بين الصفا والمروة)
 سبع مرات وشرطه أن يبدأ في أول مرة بالصفا وينتهي بالمروة

ويحسب ذهابه من الصفة الى المروة مرة وصعوده منها اليه مرة
 اخرى والصفة بالقصر طرف جبل ابى قبيس والمرورة بفتح
 الميم على الموضع المعروف بمسكة (و) بقي من اركان الحج
 (الحلق) او التقصير ان جعلنا كلاً منها نسكاً وهو المشهور
 فان قلنا ان كلاً منها استباحة محظورة فليسا من الاركان ويجب
 تقديم الاحرام على كل الاركان السابقة (واركان العمرة ثلاثة)
 كافي بعض السخ وفي بعضها أربعة، الاحرام والطواف والسعي
 والحلق (والتقصير في أحد القولين) وهو الرابع كما سبق قريباً
 والا فلا يكون من اركان العمرة (وواجبات الحج غير الاركان
 ثلاثة أشياء) احدها (الاحرام من الميقات) الصادق بالزمان
 والمكان فالزمان بالنسبة للحج شوال وذو القعدة وعشر ليل
 من ذي الحجة وأما بالنسبة للعمرة فجميع السنة وقت لاهرامها
 والميقات المكاني للحج في حق المقيم بمكة نفس مكة مكياً كان
 أو آفاقياً وأما غير المقيم بمكة فيمقات المتوجه من المدينة
 الشريفة وذو الحليفة والمتوجه من الشام ومن مصر ومن
 المغرب بالحفة والمتوجه من تهامة اليمن بللم والمتوجه من نجد
 اليمن ونجد الحجاز قرن والمتوجه من المشرق ذات عرق (و)
 الثاني من واجبات الحج (رمي الجمار الثلاث) يبدأ بالكبرى ثم
 الوسطى ثم جرة العقبة ويرمي كل جرة بسبع حصيات واحدة
 واحدة فلورمي بمصاتين دقة واحدة حسبنا واحدة ولورمي
 حصاة واحدة سبع مرات كفي ويشترط كون المرمى به حجراً

فلا يكفي غيره كقولنا ووجص (و) الثالث (الحلق) أو التقصير
 والأفضل للرجل الحلق وللأمة التقصير وقل الحلق إزالة ثلاث
 شعرات من الرأس حلقة أو تقصيرا أو نتقا أو حرقا أو قعسا
 ومن لا شعر برأسه يسن له امرار الموي على عليه ولا يقوم شعر غير
 الرأس من اللحية وغيرها مقام شعر الرأس (وسنن الحج سبع)
 أحدها (الأفراد وهو تقديم الحج على العمرة) بان يحرم أولا
 بالحج من ميقاته ويفرغ منه ثم يخرج من مكة إلى أدنى الحل
 فيحرم بالعمرة ويأتي بعلمها ولو عكس لم يكن مفردا (و) الثاني
 (التلبية) ويسن الاكثر منها في دوام الاحرام ويرفع الرجل
 صوته بها ولفظها لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان
 الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك فاذا فرغ من التلبية
 صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة
 ورضوانه واستعاذ به من النار (و) الثالث (طواف القدوم)
 ويختص بمحاج دخل مكة قبل الوقوف بعرفة والمعتمرا إذا طاف
 للعمرة أجزاء عن طواف القدوم (و) الرابع (المبيت بمزدلفة)
 وعده من السنن هو ما يفتنيه كلام الرافي لكن الذي في زيادة
 لروضة وشرح المذهب أن المبيت بمزدلفة واجب (و) الخامس
 (ركعتا الطواف) بعد الفراغ منه ويصلحها خلف مقام ابراهيم
 عليه الصلاة والسلام وبسر بالقراءة فيها نهارا ويحبر بها ليلا
 وإذا لم يصلحها خلف المقام ففي الحجرة والافقي المسجد والافقي أي
 موضع شاء من الحرم وغيره (و) السادس (المبيت بمنى) هذا

ما صححه الرافعي لا يمكن صحح النووي في زيادة الروضة الوجوب
 (و) السابع (طواف الوداع) عند اعادة الخروج من مكة لسفر
 حاجا كان أولا طويلا كان السفر أوقعه - يرا وما ذكره المصنف
 من سنيته قول مرجوح لكن الاطهر وجوبه وزاد في بعض نسخ
 المتن اشياء أخرى هي الغسل والرمل والاضطجاع في الطواف
 أو السعي والاستلام والتقبيل والوقوف في المشعر الحرام
 والاذكار والاسراع والمشى في مواضع المشى (و) بتجرد الرجل
 حتما كما في شرح المذهب (عند الاحرام عن المخيط) من الثياب
 وعن منسوجها ومعقودها وعن غير الثياب من خف وزعل
 (و) يلبس ازارا ورداءا بيضين (جديدين والافطية فين
 (فصل) في احكام محرمات الاحرام وهي ما يحرم بسبب
 الاحرام (ويحرم على المحرم عشرة اشياء) احدها (لبس المخيط)
 كقميص وقباء وخف ولبس المسوح كدرع او المعقود كلبد في
 جميع بدنه (و) الثاني (تغطية الرأس) اربعهها (من الرجل) بما
 يعد ساترا كعمامة وطين فان لم يعد ساترا لم يضرك وضع يده على
 بعض الرأس وكأنه ماسه في ماء أو استغلاله بمحمل وان مس
 رأسه (و) تغطية (الوجه) أو بعضه (من المرأة) بما يعد ساترا
 ويجب عليها أن تستر من وجهها ما لا يتأتى ستر جميع الرأس
 الابيه ولها أن تسدل على وجهها ثوبا متجافا مانه بخشبة
 ونحوها والخنثى كما قال القاضى ابو الطيب يؤمر بالستر ولبس
 المخيط واما الفدية فالذي عليه الجمهور أنه ان ستر وجهه

اوراسه لم تجب الفدية للشك وان سترها وجبت (و) الثالث
 (ترجيل) أى تسريح (الشعر) كذا عدها المصنف من
 المحرمات لكن الذى فى شرح المهذب أنه مكروه وكذا حك
 الشعر بالظفر (و) الرابع (حلقه) أى الشعر أو نتفه أو حرقه
 والمراد ازالته بأى طريق كان ولوناسيا (و) الخامس (تقليم
 الاظفار) أى ازالته من يدا ورجل بقلم أو غيره الا اذا انكسر
 بعض ظفر المحرم وتأذى به فله ازالة المنكسر فقط (و) السادس
 (الطيب) أى استعماله قصد ايماء يقصد منه رائحة الطيب نحو
 مسك وكافور فى ثوبه بأن يلصقه به على الوجه المعتاد فى
 استعماله أو فى بدنه ظاهره أو باطنه كإكله الطيب ولا فرق
 فى استعمال الطيب بين كونه رجلا أو امرأة أخشم كان أو لا وخرج
 بقصد ما ألفت الريح عليه طيبا أو كره على استعماله أو جهل
 تحريمه ونسى أنه محرم فانه لا فدية عليه فان علم تحريمه وجهل
 الفدية وجبت (و) السابع (قتل الصيد) البرى الماء كولد أو ما
 فى أصله ما كولد من وحش وطيرو يحرم أيضا صيده ووضع
 اليد عليه والتعرض لمجزئه وشعره وريشه (و) الثامن (عقد
 النكاح) فيحرم على المحرم ان يعقد النكاح لنفسه أو غيره
 بوكالة أو ولاية (و) التاسع (الوطئ) من عاقل بالغ عالم بالتحريم
 سواء جامع فى حج أو عمرة فى قبل أو دبر من ذكر أو أنثى زوجة
 أو مملوكة أو اجنبية (و) العاشر (المباشرة) فيما دون الفرج
 كلس وقبلة (بشهوة) أما بغير شهوة فلا تحرم (وفى جميع ذلك)

أي المحرمات السابقة (الفدية) وسيأتي بيانها وأجماع المذكر
 تفسد به العمرة المفردة أما التي في ضمن حج في قرآن فهي تابعة له
 صحة وفساداً وأما الجماع فيفسد الحج قبل التحلل الأول بعد
 الوقوف أو قبله أما بعد التحلل الأول فلا يفسده (الاعتقاد
 النكاح فإنه لا ينعقد ولا يفسده إلا الوطى في الفرج) بخلاف
 المباشرة في غير الفرج فإنها لا تفسده (ولا يخرج) المحرم
 (منه بالفساد) بل يجب عليه المضي وسقط في بعض النسخ قوله
 في فاسده أي النفسك من حج أو عمرة بأن يأتي ببقية أعمالها (ومن)
 أي والحاج الذي (فاته الوقوف بعرفة) بعذراً أو غيره (تحلل)
 حتماً (بعدل عمرة) فيأتي بطواف وسعي وحلق إن لم يكن سعى
 بعد طواف القدوم (وعليه) أي الذي فاته الوقوف (القضاء)
 فوراً ورضاً كان نسكه أو تغلاً وانما يجب القضاء في فوات لم ينش
 عن حصر فإن احصر شخص وكان له طريق غير التي وقع الحصر
 فيها لزمه ساو كهوا وان علم الفوات فإن مات لم يقض عنه في
 الأصح (و) عليه مع القضاء (الهدى) ويوجد في بعض النسخ زياد
 وهي (ومن ترك ركعة) مما يتوقف الحج عليه (لم يحل من أحرأ
 حتى يأتي به) ولا يجبر ذلك الركن بدم (ومن ترك واجباً)
 واجبات الحج (لزمه الدم) وسيأتي بيان الدم (ومن ترك سناً
 من سنن الحج) (لم يلزمه بتر كهاشئ) وظاهر من كلامه
 الفرق بين الركن والواجب والسنة

(فصل) في أنواع الدماء الواجبة بترك واجب أو فعل

والدماء

(والدم الواجبة في الاحرام خمسة أشياء) احدها (الدم الواجب
 بترك نسك) أى ترك ما موربه كترك الاحرام من الميقات
 (وهو) أى هذا الدم (على الترتيب) فيجب اولاً بترك المأمور
 به (شاة) تجزئ في الاضحية (فان لم يجدها) اصلاً او وجدها
 بزيادة على ثمن مثلها (فصيام عشرة ايام ثلاثة في الحج) تسن
 قبل يوم عرفة فيصوم سادس ذى الحجة وسابعة وثامنة (و)
 صيام (سبعة اذ ارجع الى اهله) ووطنه ولا يجوز صومها في أثناء
 الطريق فان اراد الاقامة بمكة صامها كما في المحرر ولو لم يصم
 الثلاثة في الحج ورجع لزمه صوم العشرة وفرق بين السبعة
 والثلاثين باربعة ايام ومدة مكان السير الى الوطن وما ذكره
 المصنف من كون الدم المذكور دم ترتب موافق للروضة
 وأصلها وشرح المذهب السك الذي في المنهاج تبعاً للمحرر
 دم ترتب وتعديل فيجب اولاً شاة فان عجز عنها اشترى
 بقرتين أو طعاماً أو تصدق به فان عجز صام عن كل مديوماً (الثاني
 (الدم الواجب بالخلق والترفيه) كالتطيب والذهن والخلق
 اما جميع الرأس او ثلاث شعرات (وهو) أى هذا الدم (على
 التخدير) فيجب اما (شاة) تجزئ في الاضحية (أو صوم ثلاثة
 ايام أو التصديق بثلاثة اصوع على ستة مساكين) أو فقراء
 الكل منهم نصف صاع من طعام يجزئ في الفطرة (والثالث
 الدم الواجب بالاحصار فيتحلل) المحرم بنية التحلل بان يقصد
 الخروج من نسكه بالاحصار (وهو دم) أى يذبح (شاة) حيث

احصر ويحلق رأسه بعد الذبح (والربع الدم الواجب بقتل الصيد وهو) أي هذا الدم . (على التحجير) بين ثلاثة أمور (أن كان الصيد مما له مثل) والمراد بمثل الصيد ما يقاربه في الصورة وذکر المصنف الأول من هذه الثلاثة في قوله (أخرج المثل من النعم) أي يذبح المثل من النعم ويتصدق به على مساكين المحرم وفقرائه ويجب في قتل التعامة بدنة وفي بقر الوحش وحماره بقرة وفي الغزال عنز وبقية صور الذي له مثل من النعم مذكورة في المطولات وذکر الثاني في قوله (أو قومه) أي المثل بدراهم بقيمة مكة يوم الأخراج (واشترى بقيته طعاما) مجزأ في الفطرة (وتصدق به) على مساكين المحرم وفقرائه وذکر المصنف الثالث في قوله (أوصام عن كل مديوما) وإن بقي أقل من مدي صام عنه يوما (وإن كان الصيد مما لا مثل له) فيتحجير بين امرين ذكرهما بقوله (أخرج بقيته طعاما) وتصدق به (أوصام عن كل مديوما) وإن بقي أقل من مدي صام عنه يوما (والخماس الدم الواجب بالوطئ) من عاقل عامد عالم بالتحريم سواء جامع في قبل أو دبر كما سبق (وهو) أي هذا الدم الواجب (على الترتيب) فتجب به أولا (بدنة) وتطلق على الذكور والانتحر من الأبل (فإن لم يجد) ها (فبقرة فإن لم يجد) ها (فسبع من النعم فإن لم يجد) ها (قوم البدنة) بدراهم يسعرمكة وقت الوجوب (واشترى بقيته أطعاما وتصدق به) على مساكين المحرم وفقرائه ولا تقدير في الذي يدفع لكل فقير ولو تصدق

بالدراهم لم يجزئته (فان يجزئ) طعاما (صام عن كل مديوما) واعلم
 ان الهدى على قسمين أحدهما كان عن احصار وهـذا
 لا يجب بعثه الى الحرم بل يذبح في موضع الاحصار والثاني
 الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام ويمتص ذبحه
 بالحرم وذكر المصنف هذا في قوله (ولا يجزئ الهدى ولا
 الاطعام الا بالحرم) وقل ما يجزئ أن يدفع الهدى الى ثلاثة
 مساكين أو فقراء (ويجوز أن يصوم حيث شاء) من حرم
 أو غيره (ولا يجوز قتل صيد الحرم) ولو كان مكرها على القتل
 ولو احرم ثم جئ فقتل صيدا لم يضمنه في الاظهر (ولا) يجوز
 (قطع شجره) اى الحرم وتضمن الشجرة الكبيرة بقية
 والصغيرة بشاة كل منـ ما بصفة الاضحية ولا يجوز أيضا قطع
 ولا قلع نبات الحرم الذي لا يستنبهه الناس بل يذبت بنفسه
 اما الخشيش اليابس فيجوز قطعه لا قلعه (والحل) بضم الميم اى
 الحلال (والحرم في ذلك) الحكم السابق (سواء) ولمّا فرغ
 المصنف من معاملة الخالق وهى العبادات أخذ في معاملة
 الخلائق فقال

(كتاب) احكام (البيوع)

وغيرها من المعاملات كقراض وشركة والبيوع جمع بيع والبيع
 لغة مقابلة شئ بشئ فدخل ما ليس بمال كخمر وما شرعا
 فاحسن ما قيل في تعريفه انه تمليك عين مالية بمعاوضة باذن

شرعى أو تملك من منفعة مباشرة على التأييد بثمن مالى فتخرج
بمعاوضة القرض وبإذن شرعى الربا ودخل فى منفعة تملك
حق البناء وتخرج بثمن الأجرة فى الجارة فانها لا تسمى ثمنا
(البیوع ثلاثة أشياء) أحدها (بيع عين مشاهدة) أى حاضرة
(فجائز) إذا وجدت الشروط من كون المبيع طاهرا من متغيبه
مقدورا على تسليمه للعاقده عليه ولاية ولا بد فى البيع من
إيجاب وقبول فالأول كقول البائع أو القائم مقامه بعتك
أو ممتلكك بكذا والثانى كقول المشتري أو القائم مقامه
اشتريت أو تملكك ونحوهما (و) الثانى من الأشياء (بيع شئ
موصوف فى الذمة) ويسمى هذا بالسلم فجائزا إذا وجدت فيه
الصفة على ما وصف به من صفات السلم الآتية فى فصل السلم
(و) الثالث (بيع عين غائبة لم تشاهد) لانهما قدین (ولا يجوز)
بيعهما والمراد بالجواز فى هذه الثلاثة الصحة وقد يشعر قوله
لم تشاهد بأنهم ان شوهدت ثم غابت عند العقد أنه يجوز ولكن
محل هذا فى عين لم تتغير غالباً فى المدة المتخللة بين الرؤية والشراء
(و) يصح بيع كل طاهر منتفع به مملوك (و) صرح المصنف بفهم
هذه الأشياء فى قوله (ولا يصح بيع عين نجسة) ولا متنجسة
كتمرودهن متنجس ونحوه مما لا يمكن تطهيره (ولا) بيع (مالا
منفعة فيه) كعقرب وغنل وبيع لا ينفع (والربا) باللف مقصور
لغة الزيادة وشرعاً ما لا يرضى بالخرجه بل التماثل فى معي
الشرع حالة العقد أو مع تأخير فى العوضين أو أحدهما والر

(حرام) وانما يكون (في الذهب والفضة وفي المطعومات) وهي ما يقصد غالباً بالطعم اقتياتاً أو تفككها أو تدوايها ولا يجري الربا في غير ذلك ولا يجوز بيع - مع الذهب بالذهب ولا الفضة كذلك - أى بالفضة مضروبين كأننا أو غير مضروبين (الامتثالاً) أى مثلاً بمثل فلا يصح بيع شئ من ذلك متفاضلاً وقوله (نقدًا) أى حالاً يدايداً فلا يبيع شئ من ذلك مؤجلاً لم يصح (ولا) يصح (بيع ما ابتاعه) الشخص (حتى يقبضه) سواء باعه للبائع أو غيره (ولا يجوز بيع اللحم بالحيوان) سواء كان من جنسه كببيع لحم شاة بشاة أو من غير جنسه لكن من مأكول اللحم كببيع لحم بقرة بشاة) (ويجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلاً) لكن (نقدًا) أى حالاً مقبوضاً قبل التفريق (وكذلك المطعومات لا يجوز بيع الجنس منها بمثل له الامتثالاً نقدًا) أى حالاً مقبوضاً قبل التفريق (ويجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلاً) لكن (نقدًا) أى حالاً مقبوضاً قبل التفريق فلو تفرق المتبايعان قبل قبض كله بطل أو بعد قبض بعضه ففيه قولان تفريق الصفقة (ولا يجوز بيع الغرر) كببيع عبد من عبيدي أو طير في الهواء (والمتبايعان بالخيار) بين امضاء البيع أو فسخه أى يثبت لهما خيار المجلس في أنواع البيع كالسلم (مالم يتفرقا) أى مدة عدم تفرقهما عرفاً أى ينقطع خيار المجلس أما بتفرق المتبايعين بينهما عن مجلس العقد أو بأن يختار المتبايعان لزوم العقد فلو اختارا أحدهما لزوم العقد ولم يخترا الآخر فورا سقط حقه

المهمة وأشار بذلك الى انه يعتبر في بيع الربويات حالة الكمال
فلا يصح مثلاً بيع عنب بعنب ثم استثنى المصنف مما سبق
قوله (الا اللبن) أي فانه يجوز بيع بعضه ببعض قبل تجمينه
واطلق المصنف اللبن فشمّل الحليب والرائب والمخيض
والتخامض والمعيار في اللبن السكّل حتى يصح بيع الرائب
بالحليب كـيـلا وان تفاوتا وزناً

«(فصل في أحكام السلم)»

وهو والسلف لغة بمعنى واحد وشرعا بيع شيء موصوف في
الذمة ولا يصح الا بايجاب وقبول (ويصح السلم حالا ومؤجلاً)
فان اطلق السلم انعقد حالا في الاصح وانما يصح السلم (فيما) أي
في شيء (تكاملت فيه خمس شرائط) أحدها ان يكون المسلم
فيه (مضبوطاً بالصفة) التي يختلف بها الغرض في المسلم فيه
بحيث ينتق بالصفة الجهرية فيه ولا يكون ذلك كـرا لا و صاف
على وجهه يؤدى لعزّة الوجود في المسلم فيه كلؤلؤ و كـار
وجارية واختما او ولدها (و) الثاني (أن يكون جنساً لم يختلف به
غيره) فلا يصح السلم في المختلط المقتصود الا جزاء التي لا تنضبط
كهريسة ومجّون فان انضبطت اجزأؤه صح السلم فيه كخبز
والشرط الثالث مذكور في قوله (ولم تدخله النار لا حالته)
بأن دخلته ليطبخ أو شى فان دخلته النار للتمييز كالعسل
والسمن صح السلم فيه (و) الرابع ان (لا يكون) المسلم فيه معيناً
بل ديناً فلو كان معيناً كاسيت اليك هذه الثوب مثلاً في هذا

العبد فليس يسلم قطعا ولا ينعقد ايضاً في عا في الاظهر (و)
 الخامس ان (لا) يكون (من معين) كاسلمت اليك هذا لدرهم
 في صاع من هذه الصبرة ثم لصحة المسلم فيه ثمانية شرائط وفي
 بعض النسخ ويصح السلم بثمانية شرائط الاول مذكور في
 قول المصنف وهو ان يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات
 التي يختلف بها الثمن فيذكر في السلم في رقيق مثلاً نوعه
 كتركى او همدى وذ كورته او نوته وسمه تقريباً وقده طولاً
 او قصراً واربعة ولونه كايض ويصفه بياضه بسمرة او شقرة
 ويذكر في الابل والبقرة والغنم والخيول والبغال والحمير
 الذكورة والانثوة والسن واللون والنوع ويذكر في الطير
 النوع والصغر والكبر والذكورة والانثوة والسن ان عرف
 ويذكر في الثوب الجنس كقطن او كتان او حرير والنوع
 كقطن عراقى والطول والعرض والغلظ والدقة والصفافة
 والرقعة والنعموة والخشونة ويقاس بهذه الصور غيرها
 ومطلق السلم في الثوب يحل على الخام لا المقصور (و) الثانى
 (ان يذكر قدره بما ينقى الجهالة عنه) أى ان يكون المسلم فيه
 معلوم القدر كيلا فى مكيل ووزناً فى موزون وعدا فى معدود
 وذراعاً فى مذكور والثلث مذكور فى قول المصنف (وان كان)
 السلم (مؤجلاً ذكر العاقد وقت محله) أى الاجل كشهركذا
 فلو أجل السلم بة روم زيد مثلاً لم يصح (و) الرابع (ان يكون)
 المسلم فيه (موجوداً عند الاستحقاق فى الغالب) أى استحقاق

تسليم المسلم فيه فلو اسلم فيما لا يوجد عند المحل كرتب في
 الشتاء لم يصح (و) الخامس (ان يذ كر موضع قبضه) اى محل
 التسليم ان كان الموضع لا يصلح له أو صلح له ولكن كجمله الى موضع
 التسليم مؤنة (و) السادس (ان يكون الثمن معلوما) بالتقدير
 او بالرؤية له (و) السابع (ان يتيقبا بضاً) اى المسلم والمسلم اليه
 في مجلس العقد (قبل التفريق) فلو تفرقا قبل قبض رأس المال
 بطل العقد او بعد قبض بعضه فقيهه خلاف تقرير الصغفه
 والمعتبر القبض الحقيقي فلو أحوال المسلم برأس مال السلم وقبضه
 المحتمل وهو المسلم اليه من المحال عليه في المجلس لم يكف (و)
 الثامن (أن يكون عقد السلم ناجز لا يدخله خيار الشرط)
 بخلاف خيار المجلس فانه يدخله

(فصل) في احكام الرهن وهو ائعة الثبوت وشرعا جعل عين
 مالية وثيقة بدين يستوفي منها عند تعذر الوفاء ولا يصح
 الرهن الا بايجاب وقبول وشرط كل من الراهن والمرتهن
 أن يكون مطابق التصرف وذكر المصنف ضابط المرهون
 في قوله (وكل ما جازيعة جاز رهنه في الديون اذا استقر ثبوتها
 في الذمة) واحترز المصنف بالديون عن الاعيان فلا يصح الرهن
 عليها كعين مغموصة ومستهارة ونحوهما من الاعيان
 المضمونة واحترز باستقر عن الديون قبل استقرارها كدين
 السلم وعن الثمن مدة الخيار (وللراهن الرجوع فيه ما لم يقبضه)
 اى المرتهن فان قبض العين المرهونة ممن يصح اقباضه لزم

الرهن وامتنع على الراهن الرجوع فيه (و) الرهن وضعه على
 الامانة وحيثئذ (لا يضمه المرتهن الا بالتعدي) فيه ولا
 يسقط به تلقه في الدين شي ولو ادعى المرتهن تلقه ولم يذكر
 سببا لتلقه صدق بيمينه فان ذكر سببا ظاهرا لم يقبل الا بيمينه
 ولو ادعى المرتهن رد المرهون على الراهن لم يقبل الا بيمينه (واذا
 قبض المرتهن بعض الحق) الذي على الراهن (لم يخرج) أي لم
 ينفك (شي من الرهن حتى يقضى جميعه) أي الحق الذي على
 الراهن

(فصل) في حجر السفية والمفلس (والحجر) لغة المنع وشرعا منع
 التصرف في المال بخلاف التصرف في غيره كالطلاق فينفذ
 من السفية وجعل المصنف الحجر (على ستة) من الاشخاص
 (العبي والجنون والسفية) وفسره المصنف بقوله (المبذرا لله)
 أي يصرفه في غيره مصادفه (والمفلس) وهو لغة من صار ماله
 فلوسا ثم كنى به عن قلة المال أو عدمه وشرعا الشخص (الذي
 ارتكبه الديون) ولا يفي ماله بدينه أو ديونه (والمريض الخوف
 عليه) من مرضه والحجر عليه (فما اراد على الثالث) وهو ثلثا
 التركة لا جل حق الورثة هذا ان لم يكن على المريض دين فان
 كان عليه دين يستغرق تركته حجر عليه في الثلث وما زاد عليه
 (والعبد الذي لم يؤذن له في التجارة) فلا يصح تصرفه بغير اذن
 سيده وسكت المصنف عن اشيا من الحجر مذكورة في المطولات
 منها الحجر على المرتد الحق المسلمين ومنها الحجر على الراهن الحق

المرتبة (وتصرف الصبي والمجنون والمفقير غير صحيح) فلا يصح
منهم بيع ولا شراء ولا هبة ولا غيرهما من التصرفات وأما
السفينة فيصح نكاحها بأذن وليه (وتصرف المذنب يصح
في ذمته) فلا يباع سلما طعاما أو غيره أو اشتري كلاً منها بثمن في
ذمته صح (دون) تصرفه في (أعيان ماله) فلا يصح وتصرفه
في نكاح مثلاً أو طلاق أو خلع صحيح وأما المرأة المفلسة فإن
اختلعت على عين لم يصح أو دين في ذمته صح (وتصرف
المريض فيما زاد على الثلث موقوف على إجازة الورثة) فإن
أجازوا الزائد على الثلث صح والا فلا وإجازة الورثة وردهم حال
المرض لا يعتبران وإنما يعتبر ذلك (من بعده) أي بعد موت
المريض وإذا أجاز الوارث ثم قال إنما جرت لظني أن المال قليل
وقد بان خلافه صدق بيمينه (وتصرف العبد) الذي لم يؤذن له
في التجارة (يكون في ذمته) ومعنى كونه في ذمته (أنه يتبع به
بعد عتقه) إذا عتق وإن أذن له السيد في التجارة صح تصرفه
بحسب ذلك الأذن

«(فصل) في الصلح وهو إخافة قطع المنازعة وشرعاً عقد
يحصّل به قطعها (ويجوز الصلح مع الإقرار) بالمدعى به
(في الأموال) وهو ظاهر (و) كذا (ما أضي إليها) أي الأموال
لمن ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على مال بلفظ
الصلح فإنه يصح أو بلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح (نوعان ابراء
ومعاوضة فالإبراء) أي صلحه (اقتضاه من حقه) أي دينه (على

بعضه) فإذا صاححه من الألف الذي له في ذمة شخص على
 خمسمائة منها أو كانه قال له أعطني خمسمائة وبارأتك من خمسمائة
 (ولا يجوز) بمعنى لا يصح (تخليقه) أي تعليق الصلح بمعنى الإبراء
 (على شرط) كقوله إذا جاء رأس الشهر فقد صاححتك
 (والمعاوضة) أي صلحها (عدوله عن حقه إلى غيره) كان ادعى
 عليه دار أو شقة صامتها أو أقر له بذلك وصاححه منها على معين
 كثوب مثلاً فإنه يصح (ويجوز عليه) أي على هذا الصلح
 (حكم البيع) فكأنه في المثال المذكور بآء الدار بالثوب
 حينئذ فيثبت في المصالح عليه أحكام البيع كالرد بالعيب
 ومنع التصرف قبل القبض ولو صاححه على بعض العين المدعاة
 فهبة منه لبعض المتروك منها فيثبت في هذه الهبة أحكامها
 التي تذكر في بابها أو يسمى هذا صلح المخططة ولا يصح بلفظ البيع
 للبعض المتروك كان يبيعه العين المدعاة ببعضها (ويجوز
 للإنسان) المسلم (أن يشرع) بضم أوله وكسر ما قبل آخره
 أي يخرج (روشنا) ويسمى أيضاً بالجنح وهو إخراج خشب
 على جدار (في) هواء (طريق نافذ) ويسمى أيضاً بالشارع
 (بحيث لا يتضرر المار به) أي الروشن بل يرفع بحيث يمر تحته
 المسار التام الطويل منه تصبوا واعتبر المساوردى أن يكون على
 رأسه الحمولة الغالبة وأن كل الطريق النافذ يمر فريسان
 وقوافل فايرفع الروشن بحيث يمر تحته المجل على البهيم مع
 أخشاب المظلة المكائنة فوق المجل أما الدعى فيمنع من اشتراف

الروشن والسباطوان جائز له المرور في الطريق النافذ (ولا يجوز) اشراغ روشن (في الدرب المشترك الا باذن الشركاء) في الدرب والمراد بهم من نقذ باب داره منهم الى الدرب وليس المراد بهم من لاصقه منهم جداره بل انقوذ باب اليه ومكمل من الشركاء يستحق الانتفاع من باب داره الى رأس الدرب دون ما يلي آخر الدرب (ويجوز تقديم الباب في الدرب المشترك ولا يجوز تأخيرها) أي الباب (الا باذن الشركاء) فحيث منعه ولم يجوز تأخيرها وحيث منعه من التأخير فصالح شركاء الدرب بما لا يصح

*(فصل -) في الحوالة بفتح الحاء وحيكى كسرهما وهي لغة التحول أي الانتقال وشرعا نقل الحق من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه (وشرائط الحوالة أربعة) أحدها (رضي المحيل) وهو من عليه الدين لا المحال عليه فانه لا يشترط رضاه في الأصح ولا تصح الحوالة على من لا دين عليه (و) الثاني (قبول المحتال) وهو مستحق الدين على المحيل (و) الثالث (صكون الحق) المحال به (مستقرا في الذمة) والتقييد بالاستمرار موافق لما قاله الرافعي امكن النوى استدرك عليه في الروضة وحينئذ فالاعتبار في دين الحوالة أن يكون لازما أو يؤل الى اللزوم (و) الرابع (ماتفاق) أي الدين الذي (في ذمة المحيل والمحال عليه في الجنس) وانقدر (والنوع والحلول والتأجيل) والصحة والتكسير (وتبرأها) أي الحوالة

(دمه المحيل) أى عن دين المحتال ويبرأ أيضا المحال عليه عن
دين المحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة المحال عليه حتى
لو تعذرا خذ من المحال عليه بفلس او حجة للدين ونحوهما
لم يرجع على المحيل ولو كان المحال عليه مفلسا عند الحوالة
وجعله المحتال فلا رجوع له ايضا على المحيل
هـ (فصل) فى الضمان وهو مصدر ضمننت الشئ ضمنا اذا
كفلته وشرعا التزام ما فى ذمة الغير من المال وشرط الضامن
ان يكون فيه اهلية التصرف (ويصح ضمان الديون المستقرة
فى الذمة اذا علم قدرها) والتقييد بالمستقرة بشكل عليه صحة
ضمان الصداق قبل الدخول فانه حينئذ غير مستقر فى الذمة
ولهذا لم يعتبر الرافعي والنووي الا كون الدين ثابتا لازما
وخرج بقوله اذا علم قدرها الديون المجهولة فلا يصح ضمانها
كما سيأتى (واصاحب الحق) أى الدين (مطالبة من شاء من
الضامن والمضمون عنه) وهو من عاينه الدين وقوله (اذا كان
الضمان على ما يري) ساقط فى اكثر نسخ المتن (واذا غرم الضامن
رجع على المضمون عنه) بالشرط المذكور فى قوله (اذا كان
الضمان والقضاء) أى كل منهما (بإذنه) أى المضمون عنه
صرح بمفهوم قوله سابقة اذا علم قدرها بقوله هنا (ولا يصح
ضمان المجهول) كقوله بيع فلا ما كرا او على ضمان الثمن (و)
لا ضمان (ما لم يجب) كضمان مائة تجب على زيد فى المستقبل
(الا درك المبيع) أى ضمان درك المبيع بان يضمن للمشتري

الثمن ان خرج المبيع مستحقاً او يضمن للبائع المبيع ان خرج
الثمن مستحقاً

هـ (فصل) بدني ضمان غير المال من الابدان ويسمى كفالة الوجه
أيتنا وكفالة البدن كما قال (والكفالة بالبدن جائزة) اذا كان على
المكفول به (اي به دنه) (حق لا دمي) كقصاص و حد قذف
وخرج بحق الادمي حق الله تعالى فلا تصح الكفالة ببدن من
عليه حق الله تعالى كحد سرقة و حد نحر و حد زنا و يبرأ المكفيل
بسلام المكفول به دنه في مكان التسليم بلا حائل يمنع المكفول
له عنه اما مع وجود الحائل فلا يبرأ المكفيل

(فصل) في الشركة وهي لغة الاختلاط و شرعا ثبوت الحق على
جهة الشيء و في شيء واحد لاثنين فاكثروا (وللشركة خمس
شرايط) الاول (أن تكون) الشركة (على ناض) أي نقد (من
الدراهم والدنانير) وان كانا مخشوشين واستمرروا وجههما في البلد
ولا تصح في تبر و حلي و سبائك وتكون الشركة أيضا على المثلي
كالخطة لا المتقوم كالعروض من الثياب و فخرها (و) الثاني
(أن يتفقا في الجنس والموع) فلا تصح الشركة في الذهب
والدراهم ولا في صحاح و مكسرة ولا في حنطة و يضاء و حجارة
(و) الثالث (أن يخالط المالكين) بحيث لا يتميزان (و) الرابع
(أن يأذن كل واحد منهما) أي الشريكين (لصاحبه في
التصرف) فاذا أذن له فيه تصرف بلا ضرر فلا يبيع كل منهما
نسيئة ولا يغير ثقله بالبدل ولا يغبن فاحش ولا يسافر بالمال

المشترك الا باذن فان فعل أحد الشريكين مانه لم يصح
 في نصيب شريكه وفي نصيبه قولاً تفريق الصفقة (والحسامس
 ان يكون الربح والخسران على قدم المالين) سواء تساوى
 الشريكان في العمل في المال المشترك أو تفاوتا فيه فان شرطاً
 التساوى في الربح مع تفاوت المالين أو عكسه لم يصح والشركة
 عقد جائز من الطرفين (و) حينئذ في الكل واحد منهما) أى
 الشريكين (ففسخهما متى شاء) وينعزلان عن التصرف
 بفسخهما (ومتى مات أحدهما) أو جن أو غمى عليه (بطلت)
 تلك الشركة

• (فصل) في أحكام الوكالة وهي بفتح الواو وكسر هاء في اللغة
 التفويض وفي الشرع تفويض شخص شيئاً له فعله مما يقبل
 النيابة الى غيره ليفعله حال حياته وخرج بهذا القيد الا يضاء
 وذكر المصنف ضابط الوكالة في قوله (وكل ما حاز للانسان
 التصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل فيه) غيره (أو يوكل) فيه
 عن غيره فلا يصح من صبي ومجنون أن يكون موكلاً ولا وكيلاً
 وشرط الموكل فيه أن يكون قابلاً للنيابة فلا يصح التوكيل في
 عبادة بدنية الا النجس وتفرقه لزكاة مثلاً وان يملكه الموكل فلو
 وكل شخصاً في بيع عبد سمي له أو في طلاق امرأة سينكحها
 بطل (او وكالة عقد جائز من الطرفين و) حينئذ في الكل
 منها) أى الموكل والوكيل (ففسخهما متى شاء وتفسخ) الوكالة
 (بموت أحدهما) أو جنونه أو إعدامه (والوكيل أمين) وقوله (فيما

يقبضه وفيما يصرفه) ساقط في أكثر النسخ (ولا يضمن) الوكيل
 إلا بالتفريط) فيما وكل فيه ومن التفريط تسليمه المبيع قبل قبض
 ثمنه (ولا يجوز) للوكيل وكالة مطابقة (أن يبيع ويشترى إلا
 بثلاثة شرائط) أحدها أن يبيع (بثمن المثل) لا بدونه ولا بغبن
 فاحش وهو ما لا يحتمل في الغالب (و) الثاني (أن يكون) ثمن
 المثل (نقدا) فلا يبيع الوكيل نسيئة وإن كان قدر ثمن المثل
 والثالث أن يكون المقد (بنقد البلد) فلو كان في البلد نقدان
 باع بالاغلب منهما فإن استويا باع بالانفع للموكل فإن استويا
 تخير ولا يبيع بالفلوس وإن راجت راج النقود (ولا يجوز
 أن يبيع) الوكيل ببيعاً مطلقاً (من نفسه) ولا من ولده الصغير
 ولو صرح الموكل للوكيل في البيع من الصغير كما قاله المتولي
 خلافاً لبغوى والأصح أنه يبيع لبيعه وإن علا ولا يبيعه البالغ
 وإن سفل إن لم يكن سفيهاً ولا مجنوناً فإن صرح الموكل بالبيع
 منهما صح جزماً (ولا يقر) الوكيل (على موكله) ولو وكل شخصاً
 في خصوصية لم يملك الإقرار على الموكل ولا الإبراء من دينه
 ولا الصلح عنه وقوله (الإباضة) ساقط في بعض النسخ والأصح
 أن التوكيل في الإقرار لا يصح

• (فصل) في أحكام الإقرار وهو لغة الإثبات وشرعاً إخبار
 بحق على المقر فخرجت الشهادة لأنها إخبار بحق للغير على
 الغير (والمقر به ضربان) أحدهما (حق الله تعالى) كالسرقة
 والزنا (و) الثاني (حق الآدمي) كحد القذف لشخص (فحق الله

تعالى يصح الرجوع فيه عن الاقرار به (كان يقول من أقر
 بالزنا رجعت عنه - هذا الاقرار أو كذبت فيه ويسن للمقر بالزنا
 الرجوع عنه (وحق الادعى قبله بان - قى لله تعالى مبنى على
 المسامحة و - قى الادعى مبنى على المشاحة (رتبة قرينة
 الاقرار الى ثلاثة شرائط) أ - دها (البلوغ) فلا يصح اقرار الصبي
 ولو مرأهقا ولو باذن وليه (و) الثاني (العقل) فلا يصح اقرار
 المجنون والمغنى عليه وزائل العقل بما يعذر فيه فان لم يعذر
 فتحكمه كالسكران (و) الثالث (الاختيار) فلا يصح اقرار مكبره
 بما أكره عليه (وان كان) الاقرار (بمال اعتبر فيه شرط رابع
 وهو الرشيد) والمراد به كونه المقر مطلق التصرف واحترز
 المصنف بمال عن الاقرار بغيره كطلاق وظهار ونحوهما فلا
 يشترط في المقر بذلك الرشيد بل يصح من الشخص السفیه
 (واذا أقر) لشخص (بمجهول) كقوله لفلان على شيء (رجع)
 بضم أوله (اليه) أى المقر (فى بيانه) أى المجهول فيقبل تفسيره
 بكل ما يتمول وان قل - كذا س ولو فسر المجهول بما لا يتمول لكن
 من جنسه كحبة حنطة أو ايس من جنسه لكن يحل اقتناؤه
 بكلامية وكلمة علم وزيل قبل تفسيره فى جميع ذلك على
 الاصح ومتى أقر بمجهول وامتنع من بيانه بعد ان طوالب به
 حبس حتى يبين المجهول فان مات قبل البيان طوالب به
 الوارث ووقف جميع التركة (واصلح الاستثناء فى الاقرار اذا

وصله به) اى وصل المقر الاستثناء بالمستثنى منه فان فصل
 بينهما بسكوت او كلام كثير اجنبى ضرر اما السكوت اليسير
 كسكينة تنفس فلا يضر ويشترط ايضا فى الاستثناء ان لا
 يستغرق المستثنى منه فان استغرقه تحولت على عشرة الا
 عشرة ضرر (وهو) اى الاقرار (فى حال العجزة والمرضى سواء)
 حتى لو اقر شخص فى مرضه بدين لزيد وفى مرضه بدين لعمرو لم
 يقدم الاقرار الاول وحينئذ فيقسم المقر به بينهما بالسوية
 (فصل) « فى احكام العارية وهى بتسديد اليا فى الاصح
 مأخوذة من عارا اذهب وحقيقتها الشرعية اباحة الانتفاع
 من اهل التبرع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده على
 المتبرع وشرط المعير صحة تبرعه وكونه مالكا لمنفعة ما يعيره فمن
 لا يصح تبرعه كصبي ومجنون لا تصح اعارته ومن لا يملك المنفعة
 كمستعير لا تصح اعارته الا باذن المعير وذكر المصنف ضابط
 المعار فى قوله (وكل ما يمكن الانتفاع به) منفعة مباحة (مع بقاء
 عينه جازت اعارته) فخرج بمباحة آلة الله فلا تصح اعارتها
 وببقاء عينه اعاره الشمعة للوقود فلا تصح وقوله (اذا كانت
 منافعة اثارا) فخرج للمنافع التى هى اعيان كاعارة شاة للبنها
 وشجرة لثمرتها ونحو ذلك فانه لا يصح فلو قال لشخص خذ هذه
 الشاة فقد ايجتلك درها ونسلها فالاباحة صحيحة والشاة عارية
 (وتجاوز العارية مطلقا) من غير تعيين بوقت (ومقيدا بمدة) اى
 بوقت كاعارتك هذا الثوب شهر او فى بعض النسخ وتجاوز

العارية مطلقه ومقيمة بمدة ولا غير الرجوع في كل منهما متى شاء
(وهي) أي العارية إذا تلفت لا باستعمال مأذون فيه (مضمونة
على المستعير بقيمتها يوم تلفها) لا بقيمتها يوم قبضها ولا بأقصى
القيم فإن تلفت باستعمال مأذون فيه كإعارة ثوب للباسه
فإنشحق أو انشحق بالاستعمال فلا ضمان

• (فصل) في أحكام الغصب وهو لغة أخذ الشيء ظلما مجاهرة
وشرها الاستيلاء على حق الغير عدوانا ويرجع في الاستيلاء
للعرف ودخل في حق ما يصح غصبه مما ليس بمال كجلد ميتة
وخرج بعدوان الاستيلاء بعقد (ومن غصب مالا لا حد لزمه
رده) لما لكه ولو غرم على رده أضعاف قيمته (و) لزمه أيضا
(أرش نقصه) أن نقص كمن غصب ثوبا فلبسه أو نقص من غير
لبس (و) لزمه أيضا (أجرة مثله) أما الوتقة المتصوب برخص
سعره فلا يضمنه الغاصب على الصحيح وفي بعض النسخ ومن
غصب مال امرئ أجبر على رده (فإن تلف) المتصوب (ضمنه)
الغاصب (بمثله أن كان له) أي المتصوب (مثل) والاصح أن
المثل ما حصره كمل أو وزن وجاز البس لم فيه كشماس وقطن
الفاخية ومجنون وذكر المصنف ضمان المتقوم في قوله (أو)
ضمنه (بقيمتها أن لم يكن له مثل) بأن كان متقوما واختلفت
قيمتها (أكثر ما كانت من يوم الغصب إلى يوم التلف) والعبرة في
القيمة بالنقد الغالب فإن غلب نقدان وتساويا قال الرافعي
عين القاضي واحدا منهما

(فصل) في اسكام الشفعة وهي يسكون الفاء وبعض
الفقهاء يضمها ومعناها الغلة الضم وشراها حق تملك قهري يثبت
على الشريك القديم على الشريك المحداث بسبب الشركة
بالعوض الذي ملك به وشرعت لدفع الضرر (والشفعة
واجبة) اي ثابتة للشريك (بالخطة) اي خطة الشيوع (دون)
خطة (الجوار) فلاشفعة بحار الدار لاصقا كان او غيره وانما
تثبت الشفعة (فيما يقسم) اي يقبل القسمة (دون مالا
يقسم) كحمام صغير فلاشفعة فيه فان امكن انقسامه كحمام كبير
يمكن جعله حامين ثبتت الشفعة فيه (و) الشفعة ثابتة ايضا
(في كل مالا ينقل من الارض) غير الموقوفة والمحتملة كالعقار
وغيره) من البناء والشجر رتبعا للارض وانما يأخذ الشفع
شقص العقار (بالثلث الذي وقع عليه البيع) فان كان الثلث
مثليا يحب ونقدا اخذه بمثله او متقوما كعبد وثوب اخذه بقيمة
يوم البيع (وهي) اي الشفعة بمعنى طلبها (على الفور) وحينئذ
فليبادر الشفع اذ علم بيع الشقص باخذه وتكون المبادرة
في طلب الشفعة على العادة فلا يكلف الاسراع على خلاف
عادته بعد وأو غيره بل العنايط في ذلك ان ماعدتوا نيا في طلب
الشفعة اسقطها والا فلا (فان اخرها) اي الشفعة (مع القدرة
عليها باطلت) فلو كان مریدا الشفعة مريضا او غائبا عن بلد
المشترى او محبوسا او خائفا من معد وقليل كل ان قد روى والا
فليس شهد على الطلب فان ترك المقدور عليه من التوكيل

او الاشهاد بطل حقه في الاظهار ولو قال الشفيع لم اعلم ان حق
 الشفعة على الغور وكان ممن يخفى عليه ذلك صدق بيمينه (واذا
 تزوج شخص (امراة على شقة حصص اخذه) اى اخذ الشفيع
 الشقة (بمهر المثل) لتلك المرأة (وان كان الشفعاء جماعة
 استحقوها) اى الشفعة (على قدر) حصصهم من (الاملاك)
 ولو كان لاحدهم نصف عقار ولاخر ثلثه والاخر سدسه فباع
 صاحب النصف حصته اخذها الاخران اثلاثا

• (ومل) • في احكام القراض وهولة تمشتق من القرض
 وهو القسط وشرعا دفع المالك مالا للعامل يعمل فيه ويربح المال
 بينهما (وللقراض اربعة شرائط) احدها (ان يكون على ناض) اى
 نقد (من الدراهم والدينار) الخاصة فلا يجوز القراض على تبر
 ولا حلى ولا متعشوش ولا عروض ومنها الفلوس (و) الثانى
 (ان يأذن رب المال للعامل فى التصرف) اذنا (مطلقا) فلا
 يجوز للمالك ان يضيق على العامل التصرف كقوله لا تشتري
 شيئا حتى تشاورنى او لا تشتري الا الخنطة البية ضاهة مثالا ثم عطف
 المصنف على قوله سابقا مطلقا قوله هذا (او فيما) اى من
 التصرف فى شئ (لا يقطع وجوده غالبا) فلو شرط عليه شراء
 شئ يدر وجوده كالتخيل الباق لم يصح (و) الثالث (ان يشترط له
 اى شرط المالك للعامل جزاء معلوما من الربح كمنصفه او ثلثه
 ولو قال المالك للعامل قارضتك على هذا المال على ان لك فيه
 شركة او نصيبا منه فسد القراض او على ان الربح بينهما صحيح

ويكون اربح نصفين (و) الرابع (ان لا يقدر) القراض (بمدة معلومة) كقوله قارضةك سنة وان لا يعلق بشرط كقوله اذا جاء رأس الشهر قارضةك والقراض امانة (و) حينئذ (لا ضمان على العامل) في مال القراض (الا بعدوان) فيه وفي بعض النسخ بالعدوان (واذا حصل) في مال القراض اربح وخسران جبرا لخسران بالربح) واعلم ان عقد القراض جائز من الطرفين فذلك من المالك والعامل فسخه

(فصل) في احكام المساقاة وهي لغة مشتقة من السقي وشرعا دفع الشخص نخلا او شجرة عنب لمن يتعهد بسقي وتربية على ان له قدرا معلوما من ثمره (والمساقاة جائزة على شيئين فقط (النخل والكرم) فلا تجوز المساقاة على غيرها كتين ومشمش وتصح المساقاة من جائز التصرف لنفسه ولصبي ومجنون بالولاية عليهم اعند المصلحة وصيغتها اساقيتك على هذا النخل بكذا الوسلته اليك لتتعهد به ونحو ذلك ويشترط قبول العامل (ولها) اى للمساقاة (شرطان) احدهما (ان يقدرها) المالك (بمدة معلومة) كسنة هلالية ولا يجوز تقديرها بادراك الثمرة في الاصح (و) الثاني (ان يعين) المالك (للعامل جزءا معلوما) من الثمرة كنصفها او ثلثها فلو قال المالك للعامل على ان ما فتح الله به من الثمرة يكون بيننا صبح وحمل على المناصفة (ثم العمل فيها على ضربين) احدهما (عمل يعود ثمنه الى الثمرة) كسقي النخل وتلقيحه بوضع شئ من طلع الذكور

في طلع الاماثة (فهو وعلى العامل و) الثاني (عمل يعود ثمة الى الارض) كحصب الدولاب وحفر الاثمار (فهو وعلى رب المال) ولا يجوز ان يشترط المسالك على العامل شيئا ليس من اعمال المساقاة كحفر الهر ويشترط ان يقراد للعامل بالعمل ولو شرط رب المال عمل غلامه مع العامل لم يصح واعلم ان عقد المساقاة لازم من الطرفين ولو خرج الثمر مستحقا كان اوصى بثمرة الخلل المساقى عليها وللعامل على رب المال اجرة المثل لعمله * (فصل) في احكام الاجارة وهي يكسر الهمة في المشهور وحكى ضمها وهي لغة اسم للاجرة وشرعا عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للتبذل والاباحة بعوض معلوم وشرط كل من المؤجر والمستأجر الرشد وعدم الاكراه وخرج بمعلومة المجعالة وعقد مقصودة استيجارة لشيء او بقابلة للتبذل منفعة البضائع فالدقة عليها لا يسمى اجارة وبالا باحة اجارة الجوارى للوطء وبمعرض الاعارة وبمعلوم عوض المساقاة ولا تصح الاجارة الا بايجاب كآجرتك وقبول كاستأجرت وذو المصنف ضابط ما تصح اجارته بقوله (وكل ما لم يكن الانتفاع به مع بقاء عينه) كاستيجار دار للسكنى ودابة للركوب (صحت اجارته) والا فلا وصحة اجارة ما ذكر شروط ذكرها بقوله (اذا قدرت منفعته باحد امرين) اما (بمدة) كآجرتك هذه الدار سنة (او عمل) كاستأجرتك لتخيط لي هذا الثوب وتجب الاجرة في الاجارة بنفس العقد (واطالها يقتضى تعجيل الاجرة الا

ان يشترط فيها (التأجيل) فتكون الاجرة مؤجلة حينئذ
(ولا تبطل) الاجارة (بموت احد المتعاقدين) اى المؤجر
والمستأجر ولا يموت المتعاقدين بل تبقى الاجارة بعد الموت
الى انقضاء مدتها ويعوم وارث المستأجر مقامه فى استيفاء
منفعة العين المؤجرة (وتبطل) الاجارة (بتلف العين
المستأجرة) كأنه ساء الدار وموت الدابة المعينة وبطلان
الاجارة بما ذكر بال. نظر للمستقبل لا الماضى فلا تبطل الاجارة
فيه فى الاظهر بل يستغرق سطره من المسمى باعتبار اجرة المثل
فتقوم المنفعة حال العقد فى المدة الماضية فاذا قيل كذا يؤخذ
بتلك النسبة من المسمى وما تقدم من عدم الانقراض فى الماضى
مقيد بما بعد قبض العين المؤجرة وبعد مضي مدة لها اجرة
والانقراض فى المستقبل والماضى وخرج بالمعينة ما اذا كانت
الدابة المؤجرة فى الذمة فان المؤجر اذا حضرها وماتت فى اثناء
المدة فلا تفسخ الاجارة بل يجب على المؤجر ابدالها واعلم ان يد
الاجير على العين المؤجرة يدامانة (و) حينئذ (لا ضمان على
الاجير الا بعد اوان) فيها كان ضرب الدابة فوق العادة
او ركبها اشخصا اثقل منه

«(فصل)» فى احكام الجعالة وهى بتثليث الجعير ومعناها لغة
ما يجعل لشخص على شئ يفعل له وشرعا التزام مطلق التصرف
عوضا معلوما على عمل معين او مجهول معين او غيره (والجعالة
جائزة) من الطرفين طرف الجماعل والمجعول له (وهو ان يشترط

في رد ضالته عوضا معا لهما) كقول مطاق التصرف من رد
ضالتي فله صكدا (واذا ردها استحق) الراد (ذلك العوض
المشروط) له

هـ (فصل) هـ في احكام المخابرة وهي عمل العامل في ارض المالك
ببعض ما يخرج منه او البذر من العامل (واذا دفع) شخص
(الى رجل ارضا ليزرعها او شرط له جراء معلوما من ريعها لم يجز)
ذلك لكن الهوى يتبعه لابس المذرا اختار جواز المخابرة وكذا
المزارعة وهي عمل العامل في الارض ببعض ما يخرج منها
والبذر من المالك (وان اكراه) اى شخص (اياها) اى ارضا
(بذهب او فضة او شرط له طعا اماما معلوما في ذمته جاز) اما لو دفع
لشخص ارضا فيها نخل كثير او قليل فساقيه عليه وزارعه على
الارض فتبوز هذه المزارعة تنعالمساقاة

هـ (فصل) هـ في احكام احياء الموات وهو كما قال الرافعي في الشرح
الصغير ارض لا مالك لها ولا ينتفع بها احد (واحياء الموات
جائز شرطين) احدهما (ان يكون المحي مسلما) فيسن له
احياء الارض الميتة سواء اذن له الامام ام لا اللهم الا ان يتعلق
بالموات حق كان حيا الامام قطعة منه واحياها شخص فلا
يملكها الا باذن الامام في الاصح اما الدمي والمعاهد والمستأمن
فليس لهم الاحياء ولو اذن لهم الامام (و) الثاني (ان تكون
الارض حرة لم يحر عليها ملك لمسلم) وفي بعض النسخ ان تكون
الارض حرة المراد من كالم المصنف ان ما كان معمورا وهو

الآن خراب فهو مالكة ان عرف مسلما كان او ذميا ولا يملك
 هذا الخراب بالا حياء فان لم يعرف مالكة والعمارة اسلامية
 فهذا المعمور مال ضائع امره لرأى الامام في حفظه او يهدمه وحفظ
 ثمنه وان كان المعمور جاعليا ملك بالا حياء (وصفة الاحياء
 ما كان في العسادة عمارة للمحيي) ويختلف هذا باختلاف الغرض
 الذي يقصده المحيي فان اراد المحيي احياء الموات مسكما اشترط
 فيه تحوير البقعة ببناء حيطاتها بما جرت به عادة ذلك المكان
 من آجر او حجر او قصب واشترط ايضا سقف بعضها ونصب باب
 وان اراد المحيي احياء الموات زربية دواب فيكني تحوير دون
 تحوير السكني ولا يشترط السقف وان اراد احياء الموات
 مزرعة فيجمع التراب حولها ويسوى الارض بكنس مستعمل
 فيها وطم منخفض وترتيب ماء لها بشق ساقية من بئر او حفر قديمة
 فان كفاها المطر المنة اذ لم يحتاج لترتيب الماء على الصحيح وان اراد
 المحيي احياء الموات بستان فجمع التراب والتحوير حول ارض
 البستان ان جرت به عادة ويشترط مع ذلك الغرس على
 المذهب واعلم ان الماء المختص بشخص لا يجب بذله لشيء غيره
 مطلقا (و) انما يجب بذل الماء بثلاثة شرائط احدها (ان يفضل
 عن حاجته) اى صاحب الماء فان لم يفضل بذل لنفسه ولا يجب
 بذله لغيره (و) الثاني (ان يحتاج اليه غيره) اما (لنفسه او
 لبعيمته) هذا اذا كان هناك كلا ترعاه الماشية ولا يمكن رعيه
 الا بسقي الماء ولا يجب عليه بذل الماء لزراع غيره ولا لشجره

(و) الثالث (ان يكون) الماء في مقره وهو (مما يستغنى في بشر
 أو غيره) فاذا اخذ هذا الماء في اناء لم يجب بذله على الصحيح وحيث
 وجب البذل للماء فالمراد به تمكين الماشية من حذوورها البئر
 ان لم يتضرر صاحب الماء في زرعها أو ماشيتها من تضرر بورد بها
 منعت منه واستتي لها لزعة كما قاله المارودي وحيث وجب
 البذل للماء امتنع اخذ الموض عليه على الصحيح
 (فصل) هـ في احكام الوقف وهو لغة الممسك وشرعا ممسك مال
 معين قابل للثقل يمكن الاتماع به مع بقاء عينية وقطع التضرر
 فيه على ان يصرف في جهة خير تنزيها الى الله تعالى وشرط
 الوقف صحة عبارته واهلية التبرع (والوقف جائز بثلاثة شرائط)
 وفيه من النسخ والوقف جائز وله ثلاثة شروط احدها
 (ان يكون) الموقوف (مما ينفق به مع بقاء عينية) ويكون
 الاتماع به ا حاق مقصودا فلا يصح وقف آلة الله ولا وقف دراهم
 للزينة ولا يشترط ان يقع في المال فيصح وقف عبيد وحبش
 وغيرين واما الذي لا يبقى عينية كقطع وموريجان فلا يصح وقفه
 (والثاني (ان يكون) الوقف) على اصله وجود ووفرع لا يقطع
 فتخرج الوقف على من سبب ولد للواقف ثم على الفقراء ويسمى هذا
 منقطع الاول فان لم يقل ثم الفقراء كان منقطع الاول والاخر
 وقوله لا ينقطع احتراز عن الوقف المنقطع الاخر كقوله وقتت
 هذا على زيد ثم نسله ولم يزد على ذلك وفيه طريقان احدهما
 انه باطل كمنقطع الاول وهو الذي مشى عليه المستنف لكن

الراجح الصحة (و) الثالث (ان لا يكون) الوقف (في محظور) بظاء
 مشالة اي محرم فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة للتعباد وافهم
 كلام المصنف انه لا يشترط في الوقف ظهور قصد القرية
 بالانشاء المعصية سواء وجد في الوقف ظهور قصد القرية
 كالوقف على الفقراء او لا كالوقف على الاغنياء ويشترط
 في الوقف ان لا يكون موقتا كوقفت هذا سنة وان لا يكون
 معلقا كقوله اذا جاء رأس الشهر فقدمت كذا (وهو) اي
 الوقف (على ما شرط الواقف فيه من تقديم) لبعض الموقوف
 عليهم كوقفت على اولادى الاورع منهم (او تأخير) كوقفت
 على اولادى فاذا انتقضوا فعلى اولادهم (او تسوية) كوقفت
 على اولادى بالسوية بين ذكورهم واناثهم (او تفضيل بعض
 الاولاد على بعض) كوقفت على اولادى لانه كرمهم مثل حفظ
 الانثيين

«(فصل)» في احكام الهبة وهى لغة مأخوذة من هبوب الريح
 ويجوز ان تكون من هب من نومه اذا استيقظ فكان فاعلها
 استيقظ للاخسان وهى فى الشرع تملك منجز مطلق فى عين
 حال الحياة بلا عوض ولو من الا على فخرج بالمنجز الوصية
 وبالمطلق التملك الموقت وخرج العين هبة المنافع وخرج بمحال
 الحياة الوصية ولا تصح الهبة الا بايجاب وقبول انظروا وذكر
 المصنف ضابط الموهوب فى قوله (وكما جازيعة جاز هبته)
 ونالاي جازيعة كجهول لا يجوز هبته الا حبتى حنطة ونحوها

فلا يجوز بيعها وتجاوزها عنها ولا تملك (ولا تلزم الهبة الا بالقبض)
 باذن الواهب فلو مات الموهوب له او الواهب قبل قبضه الهبة
 لم تنفع الهبة وقام وارثه مقامه في القبض والقبض (واذا
 قبضها الموهوب له لم يكن للواهب ان يرجع فيه الا ان يكون
 والدا) وان علا (واذا عمر) شحص (شيئا) اى دارا مثلا كقوله
 اعمرتك هذه الدار (او ارقبه اياها) كقوله ارقبتك هذه الدار
 وجعلتها لك رقبى اى ان مت قبلى عادت الى وان مت قبلك
 استقرت لك فقل وقبض (كان) ذلك الشيء للمعمر او للارقب
 بلغط اسم المفعول فيهما (ولو ورثته من بعده) وبلغوا الشرط
 المذكور

هـ (فصل) هـ فى احكام اللقطة وهى بفتح القاف اسم للشيء الملتقط
 ومعناها شرعا مال ضاع من مالكه بسقوط او غفلة ومحوها
 (واذا اوجد شخص) بالغا كان او لا مسلما كان او لا فاسقا كان
 او لا (لقطة في موات او طريق فله احداها وتركها) ولكنه
 (اخذها اولى) من تركها (ان كان الاخذ لها) على ثقة من القيام
 بها (فلو تركها من غير اخذ لم يضمنها) ولا يجب الاشهاد على
 التقاطها لملك او حفظ وينزع القاضى اللقطة من الفاسق
 ويضعها عند عدل ولا يعتمد تعريف الفاسق اللقطة بل بضم
 القاضى اليه رقبيا عدلا يضمنه من الحيانة فيها وينزع الولي اللقطة
 من يد الصبي ويعرفها ثم بعد تعريفه اية تملك اللقطة للصبي ان رأى
 المصلحة في تملكها له (واذا اخذها) اى اللقطة (وجب عليه ان

يعرف) في اللقطة عقب اخذها (سنة أشياء وعاءها) من جلد
أو خرقة مثلاً (وعفاصها) هو بمعنى الوعاء (ووكاءها) بالمد وهو
الخيط الذي تربط به (وجنسها) من ذهب أو فضة (وعددها
ووزنها) ويعرف بفتح أوله وسكون ثانيه من المعرفة (و) إن
(يحفظها) حتماً (في حرز مثلاً) ثم بعد ما ذكر (إذا اراد) الملتقط
(تملكها عرفها) بتشديد الراء من التعريف (سنة على أبواب
المساجد) عند خروج الناس من الجماعة (وفي الموضع الذي
وجد بها فيه) وفي الأسواق ونحوها من مجامع الناس ويكون
التعريف على العادة زماناً ومكاناً وابتداء السنة من وقت
التعريف لا الالتقاط ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل
يعرف أولاً كل يوم مرتين طرفي النهار لا ليلاً ولا وقت القيامة
ثم يعرف بعد ذلك كل اسبوع مرة أو مرتين ويذكر الملتقط
في تعريف اللقطة بعض أوصافها فان بالغ فيها ضمن ولا يلزمه
مؤنة التعريف ان اخذ اللقمة ليحفظها على ما لكها بل يرتبها
القاضي من بيت المال أو يقترضها على المالك وان اخذ اللقطة
ليتملكها وجب عليه تعريفها ولزمه مؤنة تعريفها سواء
تملكها بعد ذلك أم لا ومن التلقط شيئاً حقيراً لا يعرفه سنة بل
يعرفه زماناً يظن ان فاقدته يعرض عنه بعد ذلك الزمن (فان لم
يحدد صاحبها) بعد تعريفها سنة كان له ان يملكها بشرط
الضمن (لها ولا يملكها الملتقط بمجرد مضي السنة بل لا بد من
لفظ يدل على التملك كتملكت هذه اللقطة فان تملكها وظهر

مال كها وهي باقية وانفق على رد عينها او بدلها فالأمر فيه
 واضح وان تنازعنا فطلبها المالك وراد الملتقط العدول الى بدلها
 اجيب المالك في الأصح وان توافقت اللقطة بعد تنازعها غرم
 الملتقط مثلها ان كانت مثالية او قيمتها ان كانت متفومة يوم
 التملك لها وان نقصت بعيب فله اخذها مع الارش في الأصح
 (واللقطة) وفي رد من النسخ وحالة اللقطة (على أربعة ضرب
 احدها ما يبقى على الدوام) كذهب وفضة (فهذا) اي ما سبق
 من تعريفه اسنة وتملكها به السنة (حكمه) اي حكم ما سبق
 على الدوام (و) الضرب (الثاني) ما لا يبقى على الدوام كالطعام
 الرطب (فهو) اي الملتقط له (مخبر بين خصلتين اكله وغرمه)
 اي غرم قيمته (او يعمه وحفظ ثمنه) الى ظهور مال السكدة (والثاني)
 ما يبقى بعلاج فيه (كالرطب) والعنب (فيشغل ما فيه) اي
 من يعمه وحفظ ثمنه او تجنيفه وحفظه (الى ظهور مال له) (والرابع)
 ما يحتاج الى نقعة كالحيوان وهو ضربان احدهما (حيوان
 لا يمتنع بنفسه) من صغار السباع كغنم وعجل (فهو) اي
 ملتقطه (مخبر) فيه (بين) ثلاثة اشياء (اكله وغرم ثمنه وتركه)
 بلا اكل (والتطوع بالاتفاق عليه او يعمه وحفظ ثمنه الى ظهور
 مال له) (و) الثاني (حيوان يمتنع بنفسه) من صغار السباع
 كبعير و فرس (فان وجدته) الملتقط (في الصحراء) وجب (تركه)
 وحرم التقاطه للتملك فلو اخذه للتملك ضمنه (وان وجدته)
 الملتقط (في المحضر فهو مخبر بين الاشياء الثلاثة فيه) والمراد

الاثلاثة السابقة فيما لا يمتنع

(فصل) في احكام اللقيط وهو صبي مشبوه لا كافل له من
اب او جد او ما يقوم مقامهما ويلحق بالاصبي كما قال بعضهم
المجنون بالغ (واذ وجد لقيط) بمعنى مائة ووط (بتجارة الطريق
فاخذه) منها (وتربيته وكفالاته واجبة على لكفاية) فاذا
التقطه بعض ممن هو اهل محضاة اللقيط سقط الاثم عن الباقي
فان لم يلقطه احدا ثم الجميع ولو علم به واحد فقط تعين عليه
ويجب في الاصح الاشهاد على التقاطه و اشار المصنف لشرط
الملة فقط بقوله (ولا يقر) اللقيط (الا بيد أمين) حر مسلم رشيد
(فان وجد معه) اي اللقيط (مال ذنق عليه الحماكم منه)
ولا ينفق الملقط عليه منه الا باذن الحماكم (وان لم يوجد معه)
اي اللقيط (مال فنفقته) كائنة (في بيت انا) ان لم يكن له
مال عام كالوقف على اللقط

(فصل) في احكام الوديعة هي فعيلة من ودع اذا ترك وتطلق
لغة على الشيء المودوع عند غيره صاحبه للحفاظ وتطلق شرعا
على العقد المقتضى للاستحفاظ (والوديعة امانة) في يد الوديع
(ويستحب قبولها لمن قام الامة فيها) ان كان ثم غيره والا
وجب قبولها كما اطلقه جمع قال في الروضة كاصلها وهذا محمول
على اصل القبول دون اتلاف منفعته وحرزه بخانا (ولا يضمن)
الوديع الوديعة (الا بالتعدي) فيها وصور التعدي كثيرة
منه كورة في المطولات منها ان يودع غيره بلا اذن من المالك

ولا عذر من اوديع ومهما ان ينقلها من محلة ودار الى اخرى
 دونها في المحرز (وقول المودع) بفتح الدال (مقبول في ردها على
 المودع) بكسر الدال (وعليه) اي اوديع (ان يحفظها في حرز
 مثلها) فان لم يفعل ضمن (واذا طواب بها) اي اوديع بالوديعة
 (فلم يخرجها مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن) فان اخر
 اخرجها بعد ذلك لم يضمن •

• (كتاب احكام الفرائض والوصايا) •

والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة من القرض بمعنى التقدير
 والقرض شرعا اسم ذميب مقدر لمستحقه والوصايا جمع وصية
 من وصيت الشيء بالشيء اذا وصلته به والوصية شرعا تبرع بحق
 مضافا لما بعد الموت (والوارثون من الرجال) المجمع على ارثهم
 (عشرة) بالاختصار وبالبسط خمسة عشر وعنده المصنف
 العشرة بقوله (الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد وان
 علا والاخ وابن الاخ وان تراخي والمعم وابن المعم وان تباعدوا
 والزوج والمولى المعتق) الى اخره ولو اجتمع كل الرجال ورث
 منهم ثلاثة الاب والابن والزوج فقط ولا يكون الميت في هذه
 الصورة الا امرأة (والوارثات من النساء) المجمع على ارثهن سبع
 بالاختصار وبالبسط عشرة وعنده المصنف السبع في قوله
 (البنت وبنت الابن) وان سفلت (والام والجددة) وان علت
 (والاخت والزوجة والمولاة المعتقة) الخ ولو اجتمع كل النساء
 فقط ورث منهن خمس البنات وبنت الابن والام والزوجة

والأخت الشقيقة ولا يكون الميراث في هذه الصورة إلا رجلاً
(ومن لا يسقط) من الورثة (بمحال بخمسة الزوجان) الزوج
والزوجة (والأبوان) أي الأب والأم (وولد الصلب) ذكر أو أنثى
أو أنثى (ومن لم يرث بمحال سبعة العبد) ولامة ولوعبر بالرقيق
لأنه كان أولى (والمدبر وأم الولد والمكاتب) وأما الذي بعثه حر
إذا مات عن مال ملكه ببعضه المحرور ورثه قريبه المحرور وزوجته
ومعتق بعضه (والقاتل) لا يرث ممن قتله سواء كان قتله
مضموناً أم لا (والمرد) ومثله الزنديق وهو من يخفى الكفر
ويظهر الإسلام (وأهل ملتين) فلا يرث مسلم من كافر
ولا عكسه ويرث الكافر الكافر وإن اختلفت ملتهم ما كيه ودى
ونصراني ولا يرث حربى من ذمى وعكسه والمرد لا يرث من
مرتد ولا من مسلم ولا من كافر (واقرب العصبات) وفي بعض
النسخ العصبية وأريد بها من ليس له حال تعصبيه منهم مقدس ومن
الجمع على توريثهم وسبق بيانهم وإنما اعتبرت بهم حال
التعصيب ليدخل الأب والمجدفان لكل منهما سهمان مقدرا
في غير التعصيب ثم عد المصنف الأقربية في قوله (الابن ثم ابنه
ثم الأب ثم أبوه ثم الأخ للأب والأم ثم الأخ للأب ثم ابن الأخ
للأب والأم ثم ابن الأخ للأب) الخ وقوله (ثم العم على هذا
الترتيب ثم ابنه) أي فيقدم العم للأبوين ثم للأب ثم ابنه والعم كذلك
ثم يقدم عم الأب من الأبوين ثم من الأب ثم بنوهما وكذلك
ثم يقدم عم الجد من الأبوين ثم من الأب وهكذا (فإذا عدمت

العصبية من النسب والميت عتيق (فالمولي المعتق) يرثه
 بالعصوية ذكرًا كان المعتق أو أنثى فإن لم يوجد للميت عصبية
 بالنسب ولا عصبية بالولاء فاله للميت المال
 هـ (فصل والفروض المقدرة) وفي بعض النسخ والفروض
 المذكورة (في كتاب الله تعالى ستة) لا يراد عليها ولا ينقص منها
 إلا لعارض كالعول والستة هي (النصف والرابع والثلث
 والثلثان والثلث والسادس) وقد يعبر الفرضيون عن ذلك
 بعبارة مختصرة وهي الربع والثلث وضعف كل ونصف كل
 (فالنصف فرض خمسة البنات وبنت الابن) إذا انفرد كل منهما
 عن ذكر يعصبها (والابنة من الاب والام والاخت من
 الاب) إذا انفرد كل منهما عن ذكر يعصبها (والزوج إذا لم يكن
 معه ولد) ذكرًا كان أو أنثى ولا ولد ابن (والربع فرض اثنتين
 الزوج مع الولد أو ولد الابن) سواء كان الولد منه أو من غيره
 (وهو) أي الربع (فرض الزوجة) والزوجتين (والزوجات مع
 عدم الولد أو ولد الابن) والأفصح في الزوجة حذف التاء ولكن
 اثباتها في العرائض حسن للتمييز (والثلث فرض الزوجة)
 والزوجتين (والزوجات مع الولد أو ولد الابن) يشتركن كلهن
 في الثلث (والثلثان فرض أربعة البنات) فأكثر (وبنتي الابن)
 فأكثر وفي بعض النسخ وبنات الابن (والاختين من الاب
 والام فأكثر) (والاختين من الاب) فأكثر وهذا عند
 انفرد كل منهما عن اخوتهم فإن كان معهن ذكر فقد يزدن

على الثلثين كما لو سكن عشر أو الذكر واحدا فلهن عشرة من
اثني عشر وهي أكثر من ثلثها وقد ينقص كبتين مع ابنين
(والثلث فرض اثنين الأم إذا لم تحجب) وهذا إذا لم يكن للميت
ولد ولا ولد ابن أو اثنين من أخوة وأخوات سواء كن أشقاء
أو لاب أو لام (وهو) أي الثلث (للاثنين فصاعدا من الأخوة
والأخوات من ولد الأم) ذكرورا كانوا أو أنثى أو خنثى أو
البعض كذا والبعض كذا (والسدس فرض سبعة الأم مع أولاد
أو ولد الابن أو اثنين فصاعدا من الأخوة والأخوات) ولا فرق
بين الأشقاء وغيرهم ولا بين كون البعض كذا والبعض كذا
(وهو) أي السدس (للجدة عند عدم الأم وللجدتين والثلث
وابنت الابن مع بنت الصاب) لتسكيلة الثلثين (وهو) أي
السدس (للاخت من الأب مع الاخت من الأب والأم)
لتسكيلة الثلثين (وهو) أي السدس (فرض الأب مع الولد
أو ولد الابن) ويدخل في كلام المصنف ما لو خلف الميت بنتا وأبا
فالبنت النصف والأب السدس فرضا والباقي تعصيا (وفرض
الجد الوارث) (عند عدم الأب) وقد يفرض للجد السدس
أيضا مع الأخوة كما لو كان معه ذو فرض وكان سدس المال
خير له من المقاسمة ومن ثلث الباقي كبتين وجد وثلاثة
أخوة (وهو) أي السدس (فرض الواحد من ولد الأم) ذكر
كان أو أنثى (وتسقط الجدات) سواء قربن أو بعدن (بالأم)
فقط (و) تسقط (الأجداد بالاب ويسقط ولد الأم) أي الأخ

للام (مح) وجود (اربعة الولد) ذكر كان او انثى (و) مع
 (ولد الاس) كذلك (و) مع (الاب والمجد) وان علا (ويسقط
 الاخ للاب والام مع ثلاثة الاس واس الاس) وان سفل (و) مع
 (الاب ويسقط ولدا لالاب) باربعة (بها ولا الثلاثة) اى الاس
 واس الاس والاب (وبالاخ من الاب والام واربعة يعصبون
 احواتهم) اى الاناث للذكور مثل حظ الانثيين (الاس واس
 الاس والاخ من الاب والام والاخ من الاب) اما الاخ من الام
 فلا يعصب اخته بل لها الثلث واربعة يرثون دون احواتهم وهم
 الاعمام وبنو الاعمام وبنو والاخ وعصبات المولى المعتقد) وانما
 انفراد عن اخواتهم لانهم عصبة وارثون واخواتهم من ذوى
 الارحام لا يرثون

هـ (فصل) فى احكام الوصية وسبق معة اهل القعة وشرعا واثل
 كتاب الفرائض ولا يشترط فى الموصى به ان يكون معلوما
 وموجودا (و) حينئذ (تجوز الوصية بالمعلوم والمجهول كاللبن
 فى الضرع) وبالموجود والمعدوم كالوصية بثمر هذه الشجرة قبل
 وجود الثمرة (وهى) الوصية (من الثلث) اى ثلث مال الموصى
 (فان زاد) على الثلث (وقب) الزائد (على اشارة الورثة)
 المطلقين التصرّف فان اجاروا فاجارهم تنفيذا للوصية بالزائد
 وان ردوه بطلت فى الزائد (ولا تجوز الوصية لو ارث الا ان يحيزها
 باقى الورثة) المطلقين التصرّف وذكر المصنف شرط الموصى
 فى قوله (وتصح) وفى بعض النسخ وتجاوز (الوصية من كل بالغ

عاقِل) اى تختار حروا ن كان كافرا او مشجورا عليه به نسبه فلا
تصح وصية مجنون ومغنى عليه وصي ومكره وذکر شرط
الموصى له اذا كان معيناً بقوله (لكل متماك) اى لمن يتصور له
الملک من صغير وكبير وكامل ومجتون وحمل موجود عند
الوصية بأن ينقصل لاقل من ستة اشهر من وقت الوصية
وخرج من ما اذا كان الموصى له جهة عامة فان الشرط فى هذا
ان لا تكون الوصية جهة، وصية كعمارة كنيسة من مسلم
او كافر للتعبد فيها (و) تصح الوصية (فى سبيل الله تعالى)
وتصرف للغزاة وفى بعض النسخ بدل سبيل الله وفى سبيل
البرأى كالوصية للفقراء اولياءه مسجد (وتصح الوصية) اى
الاىصاء بقضاء الديون وتنفيذ الوصايا والنظر فى امر الاطفال
(الى من) اى شخص (اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام
والبوغ والعقل والحرية والامانة) واكتفى بها المصنف عن
العدالة ولا يصح الاىصاء لادم من ذکر امكن الاصح جواز
وصية ذمى الى دمی عدل فى دينه على اولاد الكفار وبشروط
ايضا فى الوصى ان لا يكون عاجز عن التصرف فالعاجز عنه
لكبر او هرم مثلاً لا يصح الاىصاء اليه واذا اجعت ام الطفل
الشرايط المذكورة فهى اولى من غيرها

• (كتاب) احكام (النكاح) •

(وما يتعلق به) وفى بعض النسخ وما يتصل به (من الاحكام
والقضايا) وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن والنكاح

يطلق لغة على الضم والوطء والعقد ويطلق شرعا على عقد
 مشتمل على الاركان والشروط (والنكاح مستحب لمن يحتاج
 اليه) بة وقان نفسه للوطء ويجد أهبة كهر وثقة فان فقد
 الأهبة لم يستحب له النكاح (ويجوز للحران يجمع بين اربع
 حرائر) فقط الا ان تعين الواحدة في حق كسكاح سفيه ونحوه
 مما يتوقف على الحاجة (ويجوز للعبد) ولو مدبرا او ميعضا
 او مكاتبا او معلقا عتقه بصقة (ان يجمع بين اثنين)
 اى زوجتين فقط (ولا ينكح الحرأمة لغيره الا بشرطين عدم
 صداق الحره) او فقد الحره او عدم رضاها به (وخوف العنة)
 اى الزامدة فقد الحره وترك المصنف شرطين آخرين احدهما
 ان لا يكون تحت حرة مسلمة او كفاية تصلح للاستمتاع والثاني
 اسلام الامة التي ينكحها الحر فلا يحل لمسلم امة كفاية واذا نكح
 الحرأمة بالشروط المذكورة ثم ايسر ونكح حرة لم ينسخ نكاح
 الامة (ونظر الرجل الى المرأة على سبعة اضرب احدها نظره)
 ولو كان شيخا هرما عاجزا عن الوطء (الى اجنبية لغير حاجة) الى
 نظرها (فغير جائز) فان كان النظر لحاجة كشهادة عليها
 فجائز (والثاني نظره) اى الرجل (الى زوجته وامته فيجوز
 ان ينظر) من كل منهما (الى ماء عند التخرج منهما) اما الفرج فيحرم
 نظره وهذا وجه ضعيف والاصح جواز النظر الى الفرج لكن
 مع الكراهة (والثالث نظره الى ذوات محارمه) بنسب او رضاع
 او مصاهرة (او امته المزوجة فيجوز ان ينظر فيما عدا ما بين

السرة والر كبة) اما الذي بينهما فيحرم نظره (والرابع النظر) الى
 الاجنبية (لاجل) حاجة (النكاح فيحوز) للشخص عند عزمه
 على نكاح امرأة النظر (الى الوجه والكفين) منها ظاهر او باطنا
 وان لم تأذن له الزوجة في ذلك . وينظر من الامة على ترجيح
 النووي عند قصد خطبتها ما ينظره من الحرة (والخامس
 النظر للداواة فيحوز) نظر الطبيب من الاجنبية (الى المواضع
 التي يحتاج اليها) في الداواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك
 بحضور محرم او زوج او سيد وان لا تكون هناك امرأة تعالجها
 (والسادس النظر للشهادة) عليها فينظر الشاهد فرجها
 بشهادته برئائها او لا بدتها فان تعمد النظر لغير الشهادة فسق
 وردت شهادته (او النظر للمعاملة) للمرأة في بيع وغيره (فيحوز
 النظر) اى نظره لها وقوله (الى الوجه) منها (خاصة) يرجع
 للشهادة وللعمالة (والسابع النظر الى الامة عند ابتياعها)
 اى شرائها (فيحوز) النظر (الى المواضع التي يحتاج الى تقليبها)
 فينظر اطرافها وشعرها لا عورتها

(فصل) فيما لا يصح النكاح الابيه (ولا يصح عقد النكاح
 الابولى) عدل وفي بعض النسخ بولى ذكر وهو احتراز عن الانثى
 فانها لا تزوج نفسها ولا غيرها (و) لا يصح عقد النكاح ايضا
 الا بحضور (شاهد عدل) وذكر المصنف شرط كل من الولي
 والشاهد من في قوله (ويقتصر الولي والشاهدان الى ستة
 شرائط) الاول (الاسلام) فلا يكون ولي المرأة كافرا الا فيما

يستثنى المصنف بعد (و) الله في (البلوغ) فلا يكون ولي المرأة
صغيرا (و) الثالث (المقل) فلا يكون ولي المرأة مجنوناً سواء
اعلم بقبحه أو قطع (و) الرابع (الحرية) فلا يكون الولي عبداً
في إيجاب النكاح ويجوز أن يكون قابلاً في النكاح (و)
الخامس (الذكورة) فلا تكون المرأة والخمسة واليدين (و)
السادس (العذالة) فلا يكون الولي فاسقاً واستثنى المصنف
من ذلك ما تضمنه قوله (إلا أنه لا يفتقر نكاح الذمية إلى إسلام
الولي ولا) يفتقر (نكاح الأمة إلى عدالة السيد) فيحوز كونه
فاسقاً وجميع ما سبق في الولي يعتبر في شأه في النكاح وأما
العمى فلا يقدح في الولاية في الأصح (وأولى الولاية) أي أحق
الأولياء بالتزويج (الأب ثم الجد أبوالأب) ثم أبوه وهكذا يقدم
الأقرب من الأجداد على الأبعد (ثم الأخ للأب والأم) ولو عبر
بالشقيق لكان أخصر (ثم الأخ للأب ثم ابن الأخ للأب والأم)
وان سفل (ثم ابن الأخ للأب) وان سفل (ثم العم) الشقيق ثم العم
للأب (ثم ابنه) أي ابن كل منهما وان سفل (على هذا الترتيب)
فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للأب (فإذا عدا
العصبات) من النسب (فالولي المعتق) الذكر (ثم عصباته)
على ترتيب الإرث أما المولاة المعتقة إذا كانت حية فيزوج
عتيقها من يزوج المعتقة بالترتيب السابق في أولياء النسب
فإذا ماتت المعتقة زوج عتيقها من له الولاء على المعتقة ثم ابنه
ثم ابن ابنه (ثم الحاكم) يزوج عنه فقد الأولياء من النسب

والولاة ثم شرع المصنف في بيان الخطبة بكسر الخاء وهي التماس
 الخطاب من المخطوبة النكاح فقال (ولا يجوز ان يصرح
 بخطبة معتدة) عن وفاة أو طلاق بائن أو رجعي والتصریح
 مائة قطع بالرغبة في النكاح كقوله للمعتدة اريد نكاحك
 (ويجوز) ان لم تكن المعتدة عن طلاق رجعي (ان يعرض لها)
 بالخطبة (ويستحبها بعد انقضاء عدتها) والتعريض ما لا يقطع
 بالرغبة في النكاح بل يحتملها كقول الخطاب للمرأة رب راغب
 فيك اما المرأة الخلية عن مواعيد النكاح وعن خطبة سابقة
 فيجوز خطبتها تعريضاً وتصريحاً (والنساء على ضربين ثيبات
 وابكار) والثيب من زالت بكارتها بوطء حلال او سوام والبكر
 عكسها (فالبكر يجوز للاب) واجد عند عدم الاب اصلاً
 او عدم اهليته (اجبارها) اي البكر على النكاح ان وجدت
 شروط الاجبار بكون الزوجة غير موطوءة بقبل وان تزوج
 بكفو بمهر مثلها من نقد البلد (والثيب لا يجوز) لوليها
 (تزوجها الا بعد بلوغها واذنها) نطقاً لا سكوتاً
 (ففسل والمحرمات) اي المحرم نكاحهن بالاص (اربعة عشرة)
 وفي بعض النسخ اربعة عشرة (سبع بالنسب وهي الام
 وان علمت والبنات وان سقطت) اما المخالقة من ماء زنا شخص
 فتحل له على الاصح لكن مع البكراهة وسواء كانت المزني بها
 مطاوعة أو لا واما المرأة فلا يمل لها ولدها من الزنا (والاخت)
 شقيقة كانت اولاب اولام (والخالدة) حقيقة ابنة وسط كخالدة

الاب والام (والعمة) حقيقة تامة وسط كعمة الاب (وبنت
 الاخ) وبنت اولاده من ذكر وانثى (وبنت الاخت) وبنت
 اولاده من ذكر وانثى وعطف المصنف على قوله سابقا سبع
 قوله هنا (واثنتان) اى المحرمات بالنص اثنتان (بالرضاع)
 وهما (الام المرضعة والاخت من الرضاع) وانما اقتصر المصنف
 على الاثنتين لاص عليها ما فى الآية والا فالسبع المحرمة
 بالنسب تحرم بالرضاع ايضا كما سيأتى التصرح به فى كلام المتن
 (والمحرمات بالنسب اربع بالمصاهرة) وهن (ام الزوجة)
 وان علمت امها من نسب او رضاع سواء وقع دخول
 الزوج بالزوجة ام لا (والريبة) اى بنت الزوجة (اذا دخل
 بالام وزوجة الاب) وان علا (وزوجة الابن) وان سفل
 والمحرمات السابقة حرمتها على التأييد (وواحدة) حرمتها
 لا على التأييد (بل من جهة الجمع فقط وهى اخت الزوجة)
 فلا يجمع بينهما وبين اختها من اب وام او بينهما نسب او رضاع
 ولورضية اختها بالجمع (ولا يجمع) ايضا (بين المرأة وعمتها
 ولا بين المرأة وخالتها) فان جمع الشخص بين من حرم الجمع
 بينهما بعد واحد نكحهما فيه بطل نكاحهما اولم يجمع بينهما بل
 نكحهما مرتبة فالثانى هو الباطل ان علمت السابقة فان جهلت
 بطل نكاحهما وان علمت السابقة ثم نسيت منع منهما ومن حرم
 جمعهما بنكاح حرم جمعهما اثنتان الوطء لذلك اليمين وكذا
 لو كانت احدهما زوجة والاخرى مملوكة فان وطئ واحدة

من المداوكتين حرمت الاخرى حتى يحرم الاولى بطريق من
الطرق كبيعها او تزويجها او اشاراضابطا كلّي بقوله (ويحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب) وسبق ان الذي يحرم من النسب
سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع ايضا ثم شرع في عيوب النكاح
المثبتة للخيار فيه فقال (وترد المرأة) اي الزوجة (بخمسة عيوب)
احدها (بالجنون) سواء اطبق أو تقطع قبل العلاج او لا
فخرج الاغماء فلا يثبت به الخيار في فسح النكاح ولودام خلافا
للتولى (و) ثانيها بوجود (الجذام) بذا لمعجمة وهو علة يحرم منها
العضو ثم يسود ثم يتقطع ثم يثني ثاثر (و) الثالث بوجود (البرص)
وهو يبيض في الجلد يذهب دم الجلد وما تحته من اللحم فيخرج
البهق وهو ما يغير الجلد من غير اذهاب دمه فلا يثبت به الخيار
(و) الرابع بوجود (الرتق) وهو انسداد محل الجماع بلحم (و)
الخامس بوجود (القرن) وهو انسداد محل الجماع بعظم
وما عدا هذه العيوب كالبحر والصدان لا يثبت به الخيار (ويرد
الرجل) ايضا أي الزوج (بخمسة عيوب بالجنون والجذام
والبرص) وسبق معناها (و) بوجود (الجرب) وهو قطع الذر
كله أو بعضه والباقى منه دون الحشفة فان بقي قدرها فاكثر
فلا خيار (و) بوجود (العنة) وهي بضم العين عجز الزوج
عن الوطء في القبل لسقوط القوة الناشرة بضعف في قلبه
او آتته ويشترط في العيوب المذكورة الرفع فيها الى القاضى
ولا ينفرد الزوجان بالتراضى بالافسخ فيها كما يقتضيه كلام

المأوردى وغيره لا كن ظاهر النص خلافه

(فصل) في احكام الصداق وهو بفتح الصاد افتح من
كسر هاء من مشتق الصديق بفتح الصاد وهو اسم لشديد
الطلب وشرعا اسم مال واجب على الرجل بنكاح أو وطء شبهة
أو موت (ويستحب تسمية المؤخر في عقد النكاح) ولو في نكاح
عبد السيدامته ويكفي تسمية اى شئ كان وله كن يس عدم
النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم
خالصة واشعر قوله يستحب يجوز اخلاء النكاح عن المهر وهو
كذلك (فان لم يسم) في عقد النكاح مهر (صح العقد) وهذا
معنى التفويض وبصدر تارة من الزوجة البالغة الرشيدة
كقولها اولى سار زوجي بلام مهرا وعلى ان لا مهر لي فيزوجها
الولى وينفى المهر أو يسكت عنه وكذا لو قال سيد الامة
لشخص زوجتك امتي ونفى المهر (و) اذا سكت صح التفويض
(وجوب المهر) فيه (بثلاثة أشياء) وهى (ان يفرضه الزوج
على نفسه) وترضى الزوجة بما فرضه (او يفرضه الحاكم) على
الزوج ويكون المفروض عليه مهر المثل ويشترط علم القاضي
بقدره أما رضى الزوجين بما يفرضه فلا يشترط (او يدخل) اى
الزوج (بها) اى الزوجة المفوضة قبل فرض من الزوج او الحاكم
(فيجب) لها (مهر المثل) بنفس الدخول ويعتبر هذا المهر بحال
العقد فى الاصح وان مات أحد الزوجين قبل فرض ووطء
وجوب مهر مثل فى الاظهر والمراد به مهر المثل قدر ما يرغب

به في مثلها عادة (وليس لاقل الصداق) حسب ما معين في القلة
(ولا لاكثره - حد) معين في الكثرة بل بالضابط في ذلك ان كل
شيء صحيح جعله ثمانين عين او مئة مرة صحيح جعله صداقا وسبق انه
يستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على
خمسائة درهم (ويجوز ان يتزوجها على منفعة معها او مئة)
كتبها القرآن (ويستقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر)
اما بعد الدخول ولو مرة واحدة فيجب كل المهر ولو كان الدخول
حراما كوطء الزوج زوجته حال احرامها او حيضها ويجب كل
المهر كما سبق بموت احد الزوجين لا بخلو الزوج بها في الجديد
واذا قتلت الحرة نفسها قبل الدخول بها لا يسقط مهرها
بخلاف ما لو قتلت الامة نفسها او قتلتها سيدها قبل الدخول
فانه يستقط مهرها

هـ (فصل) والوليمة على العرس مستحبة والمراد بها اطعام
يتمد للعرس وقال الشافعي تصدق الوليمة على كل دعوة بمحدث
سرور واقبلها الاكثر شاة وللقبل ما يتيسر وأنواعها كثيرة
مذكورة في المطولات (والاجابة اليها) اي وليمة العرس
(واجبة) اي فرض عين في الاصح ولا يجب الاكل منها في
الاصح اما الاجابة لغير وليمة العرس من بقية الولا ثم فليست
فرض عين بل هي سنة وانما تجب الدعوة لوليمة العرس او تسن
لغيرها بشرط ان لا ينخص الداعي الا غنياء بالدعوة بل يدعوهم
والفقراء وان يدعوهم في اليوم الاول فان اولم ثلاثة ايام لم تجب

الاجابة في اليوم الثاني بل تستحب وتكره في اليوم الثالث
وبقية الشروط مذكورة في المطولات وقوله (الامن عذر)
اي مانع من الاجابة للولاية كان يكون في موضع الدعوة من
يتأذى به المدعو أو لا تليق به مجالسته

هـ (فصل) هـ في احكام القسم والنشوز والاول من جهة
الزوج والثاني من جهة الزوجة ومعنى نشر زها ارتفاعها عن
اداء الحق الواجب عليها واذا كان في عصمة شخص زوجتان
فاكثر لا يجب عليه القسم بينهما او بينهما حتى لو اعرض عنهن
او عن الواحدة فلم يبت عندهن او عندها لم ياثم ولو كان يستحب
ان لا يعظلهن من المبيت ولا الواحدة ايصا بان يبيت عندهن
او عندها وادنى درجات الواحدة ان لا يخل بها كل اربع ليال
من ليلة (والتسوية في القسم بين الزوجات واحدة) وتعتبر بين
التسوية بالمكان تارة وبالزمان اخرى اما المسكان فيحرم الجمع
الزوجتين فاكثر في مسكن واحد الا بالرضا واما الزمان فحرم
يكن حارسا مثلا فعماد القسم في حقه الليل والنهار تبع له ومن
كان حارسا فعماد القسم في حقه النهار والليل تبع له (ولا بدخل
الزوج ليله اعلى غير المقسوم لها الغير حاجة) فان كان بحاجة
كعبادة ونحوها لم يمنع من الدخول وحيث ان طال مكثه
قضى من نوبة الدخول عليها مثل مكثه فان جامع قضى زمن
الجماع لا نفس الجماع الا ان يقصر زمنه ولا يقضيه (واذا اراد) من
في عصمته زوجات (الاسفر اقرع بينهما وخرج) اي سافر (بالتى

تخرج لها القرعة ولا يقضى الزوج المسافر للتحلقات مدة سفره
 ذهابا فان وصل مقصده وصار مقيما بان نوى اقامة مؤثرة اول
 سفره او عند وصول مقصوده او قبل وصوله يقضى مدة الاقامة
 ان ساكن المصوبة معه في السفر كما قال الماوردي والالم يقض
 امامدة الرجوع فلا يجب على الزوج قضاؤها بعد اقامته (واذا
 تزوج الزوج (جديدة خصها) حتما واذا كانت امة وكان عند
 الزوج غير الجديدة وهو يبيت عندها (ببيع ليال) متوالية
 (ان كانت) تلك الجديدة (بكر) ولا يقضى للباقيات (و) خصها
 (بثلاث) متوالية (ان كانت) تلك الجديدة (ثيبا) فلو فرق الليالي
 بمره ليلة عند الجديدة وليلة في مسجيد مثلا لم يحسب ذلك بل
 يوفي الجديدة حقها متواليا ويقضى ما نزلت للباقيات (واذا انما
 الزوج (نشوز المرأة) وفي بعض النسخ واذا بان نشوز المرأة
 ظهر (وعظها) زوجها بالاضرب ولا هجرها كقوله لها
 اتق الله في الحق الواجب لي عليك واعلم ان النشوز مسقط
 للنفقة والقسم وليس الشتم للزوج من النشوز بل يستحق به
 التأديب من الزوج في الاصح ولا يرفعها الى القاضي (فان ابت
 بعد الوعظ (الا النشوز هجرها) في مضجعها وهو فراشها فلا
 يضامها فيه وهجرانها بالكلام حرام فيما زاد على ثلاثة
 ايام وقال في الروضة انه في الهجر بغير حد شرعي والا فلا تحرم
 الزيادة على الثلاثة (فان اقامت عنده) ان النشوز يسكره
 منها (هجرها وضربها) ضرب تأديب لها وان اضي ضربها

الى التلف وجب الغرم (ويستقط بالتشؤز قسها وتنفقها)
 (فمثل) في احكام الخلع وهو يضم الخاء المجعمة مشتق من
 الخلع بفتحها وهو التزع وشرا فقرة بعوض مقصود فخرج
 الخلع على دم ونحوه (والخلع جائز على عوض معلوم) مقدور
 على تسليمه فان كان على عوض مجهول كان خالعه على ثوب
 غير معين بانتهى المثل (و) الخلع الصحيح (ثلاث به المرأة
 نفسها ولا رجعة له) اي الزوج (عليها) سواء كان العوض
 صحيحا ولا وقوله (الابتنكاح جديد) ساقط في اكثر النسخ
 (ويجوز الخلع في الطهر - روي في الحيض) ولا يكون حراما
 (ولا يلحق المختلعة الطلاق) بخلاف الرجعية فيلحقها
 (فضل) في احكام الطلاق وهو لغة حل التميذ وشرا سم
 محل قيد النكاح ويشترط لنفوذه التكليف والاختيار واما
 السكران فيه فخذ طلاقه عقوبة له (والطلاق ضربان صريح وكناية
 فالصريح ما لا يحتمل غيره) والكناية ما يحتمل غيره ولو تلفظ
 الزوج بالصريح وقال لم ارد به الطلاق لم يقبل (فالصريح ثلاثة
 الفاظ الطلاق) وما اشتق منه كطالقتك وانت طالق ومطالقة
 (والفراق والسراح) كفارقتك وانت مفارقة وسرحتك وانت
 مسرحة ومن الصريح ايضا الخلع ان ذكر المال وكذا المفاداة (ولا
 يقتصر صريح الطلاق الى النية) ويستثنى المكروه على الطلاق
 فصريحه كناية في حقه ان توى وقع والا فلا (والكناية كل لفظ
 احتمل الطلاق وغيره ويفتقر الى النية) فان نوى بالكناية

الطلاق وقع والافلاو كناية الطلاق كانت رية خلية الحق
 باهلك وغير ذلك مما هو في المطولات (وانشاء فيه) اي
 لطلاق (ضربان ضرب في طلاقهن سنة وبدعة وهن ذوات
 الحيض) وأراد المصنف بالسنة الطلاق الجائز وبالبدعة
 الطلاق المحرم (فالسنة ان يقع) الزوج (الطلاق في طهر
 غير مجامع فيه والبدعة ان يقع الزوج الطلاق في الحيض او في
 طهر جامعها فيه وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة وهن
 اربع الصغيرة والايسة) وهي التي انقطع حيضها (والحامل
 والمختلعة التي لم يدخل بها) الزوج وينقسم الطلاق باعتبار
 آخر الى واجب كطلاق المولى ومندوب كطلاق امرأة غيره
 مستقيمة الخصال كسبيئة المخلوق ومكروه كطلاق مستقيمة الخصال
 وحرام كطلاق البدعة وقد سبق وأشار الى ما لم يطلاق المباح
 بطلاق من لا يهاها الزوج ولا تسمع نفسه بمؤتمها بلا استمتاع بها
 (فصل) في حكم طلاق الحر والعبد وغير ذلك (ويملك)
 الزوج (الحر) على زوجته ولو كانت امة ثلاث تطليقات (و)
 يملك (العبد) عليها (تطليقتين) فقط حرة كانت الزوجة
 اوامة والمبعض والمكاتب والمذبر كالعبد القن (واصح
 الاستئنه في الطلاق اذا وصله به) اي وصل الزوج المستثنى
 بالمستثنى منه اتصالا عرفيا بان يعدل في العرف كلاما واحدا
 ويشترط ايضا ان ينوى الاستئناء قبل فراغ اليمين ولا يكفي
 التلغظ به من غير نية الاستئناء ويشترط ايضا عدم استغراق

المستثنى منه فإن استقرقه كانت طالق ثلاثا إلا ثلاثا بطل
الاستثناء (ويصح تعليقه) أي الطلاق (بالصفة والشروط)
كان دخلت الدار فانت طالق فتطلق إذا دخلت (و) الطلاق
لا يقع إلا على زوجة وحينئذ (لا يقع الطلاق قبل النكاح) فلا
يصح طلاق الأجنبية بغير ما كقولها لها طلاقك ولا تعليقا
بك قوله لها إن تزوجتك فانت طالق أو إن تزوجت فلانة فهي
طالق (و) أربع لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون (وفي معناه
المغنى عليه والنائم) (والمكره) أي بغير حق فإن كان بحق وقع
وصورته كما قال جمع إكراه القاضي لاولى بعد مدة الإيلاء على
الطلاق وشروط الإكراه قدرة المكره بكسر البراء على تحقيق
ما هذبه المكره بنفثها أو لاية أو تغلب وبغير المكره بفتح الراء
عن دفع المكره بكسر هاء برب منه واستغاثه بمن يخلصه ونحو
ذلك وظنه أنه إن امتنع مما أكره عليه فعل ما خوفه به ويحمل
الإكراه بالتخويف بضرب شديد أو حبس أو تلف مال ونحو
ذلك وإذا ظهر من المكره بفتح الراء قرينة اختياره أن أكره
شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة وقع الطلاق وإذا صدر
تعليق الطلاق بصفة من مكاف ووجدت تلك الصفة في غير
تكليف فإن الطلاق المعلق بها يقع والسكران ينقض طلاقه كما
سبق

هـ (فصل) في أحكام الرجعة بنفث الراء وحكى كسرها وهي
لغة المرة من الرجوع وشرع رد المرأة إلى النكاح في عدة طلاق

غير بائن على وجه مخصوص وخرج بطلاق وطء الشبهة
والظهار فان استباحة الوطء فيها بعد زوال المانع لا تسمى
رجعة (واذا طلق) شخص (امرأته واحدة او اثنتين فله) بغير
اذنها (مراجعة ما لم تنقض عدتها) وتحصل الرجعة من
الناطق بالفاظ منها راجعتك وما تصرف منها والاصح ان قول
المرتجع رد ذلك لنكاحي وامسكتك عليه صريحان في الرجعة
وان قوله تزوجتك او نكحتك كنايةان وشرط المرتجع ان لم
يكن محرما للعيسة النكاح بنفسه وحينئذ فتصح رجعة
السكران لا رجعة المرتد ولا رجعة الصبي والمجنون لان كلا
منهم ليس اهلا للنكاح بنفسه بخلاف السفية والعبد فرجعتها
صححة من غير اذن الولي والسيد وان توقف ابتهاء نكاحها
على اذن الولي والسيد (فان انتقضت عدتها) اي الرجعية
(حل له) اي زوجها (نكاحها) بعد جديد وتكون معه
بعد العقد (على ما بقى من الطلاق) سواء اتصلت بزواج غيره
ام لا (فان طلقها) زوجها (ثلاثا) ان كان حرا او طلقته
ان كان عبدا قبل الدخول او بعده (لم تحل له الا بعد وجود
خمس شرائط) احدها (انقضت عدتها منه) اي المطلق (و)
الثاني (تزويجها بنيره) تزويجها صحيجا (و) الثالث (دخوله) اي
الغير (بها وصابتها) بان يوجب حشمتها او قدرها من مقطوعها
بقبل المرأة لا بدبرها بشرط الانتشار في الذكر وكون المولج ممن
يمكن جماعه لا طفلا (و) الرابع (بينوثتها منه) اي الغير (و)

الخامس (انقضاء عدتها)

هـ (فصل) هـ في احكام الابلاء وهو ولغة مصدر آلى يولى ايلاء
 اذا حلف وشرعا حلف زوج يصح طلاقه ليمتنع من وطء
 زوجته في قبلها مطلقا او فوق اربعة اشهر واما المأخوذ
 من قول المصنف (واذا حلف ان لا يطاره بجمته) فوطئا (مطلقا
 او مدة) اى او وطئا مقيدا بمدة (تزيد على اربعة اشهر وهو) اى
 الحالى المذكور (مول) من زوجته سواء حلف بالله تعالى
 وصفاته او علق وطء زوجته بطلاق او عتق كقولها ان وطئتك
 فانت طالق او فعبدى حر فاذا وطئ طلقت وعتق العبد وكررا
 لو قال ان وطئتك فله على صلاة او صوم او حج او عتق فانه يكون
 موليا ايضا (ويؤجل له) اى يمهل المولى حتمه احرا كان او عبدا
 في زيجة مطيقة للوطء (ان سالت ذلك اربعة اشهر) وابتدأوها
 في الزوجة من الابلاء وفي الرجعية من الرجعة (ثم) بعد
 انقضاء هذه المدة (بخير) المولى (بين لثيمة) بان يزوج المولى
 حشقتها او قدرها من مئة وعبها بقل المرأة (واستكبر) لليمن
 ان كان حلفه بالله على ترك وطئها (والطلاق) للمخوف عليها
 (فان امتنع) ازوج من العينة والطلاق (طابق عليه الحاكم)
 طيقة واحدة رجعية قال طلاق اكثر منها لم يقع فان امتنع من
 القيسة فقط امره الحاكم بالطلاق

هـ (فصل) هـ في احكام الطهار وهو ولغة مأخوذ من انطهر
 وشرعا تشبيبه الزوج زوجته غير الباشئ بانثى لم تكن حلاله

(والظاهر ان يقول الرجل لزوجه انت على كظهر امي) وخص
الظهر دون البطن مثلاً لان الظهر موضع الركوب والزوجة
مركوب الزوج (فاذا قال لها ذلك) اي انت على كظهر امي
(ولم يتبعه بالطلاق صار عاذاً) من زوجته (وزمته) حينئذ
(الكفارة) ومن مرتبة وذكر المصنف يبيّن ان ترتيبها في قوله
(ولكفارة عتق رقبة - تمؤمنة) مسئلة واوباسلام احد ابويها
(سليمة من العيوب المضرة بالعمل) والكسب باضرار ايدينا (فان لم
يجد) المظاهر الرقبة المذكورة بان يحجز عنها حساً او شرعاً
(فصيام شهرين متتابعين) ويعتبر الشهران بالهلال ولو نقص
كل منهما عن ثلاثين يوماً ويكون صومه بائنة لكفارة من
اليل ولا يشترط بنية تتابع في الاصح (فان لم يستطع) المظاهر
صوم شهرين او لم يستطع تتابعهما (فاطعام ستين مسكينة)
اوقير (كل مسكين) اوقير (مئة) من جنس الحب والمخرج
في زكاة الفطرو حينئذ فيكون من غالب قوت بلاد المكفر كبر
وشهير لا دقيق وسويق واذا عجز المكفر عن انخصال الثلاث
استغرت الكفارة في ذمته فاذا قدر به ذلك على خصلة فعلها
ولو قدر على بعضها كما لطعام او بدع من مدأخرجه (ولا يحل
للمظاهر وطؤها) اي زوجته التي ظاهر منها (حتى يكفر)
بالكفارة المذكورة

(فصل) في احكام القذف واللعن وهو لغة مصدر مأخوذ
من اللعن اي البعد وشرعاً كل ما كانت فيه وصية بجملة حجة

لا غلط الى قذف من لطم فراشه والحق العارية (واذا رمى) اى
 قذف (الرجل زوجته بالزنا فعليه حد القذف) وسبأنى ايه
 ثمانون جلدة (الا ان يقيم) الرجل القاذف (البينة) بزنا المقتدوفة
 (او بلا عن) اربعة امة دوفة وفى بعض النسخ او يلعن اى بامر
 المحاكم او من فى حكمه كالمحكم (فيعول عند المحاكم) الجامع على
 المنبر فى جماعة من الناس (اقولهم اربعة) (اشهد بالله اننى لمن
 الصادقين فيما رميت به زه جتى) اعائبه (فلانة من ازنا) وان
 كانت حاضرة اشار لها بقوله زوجته حتى هذه وان كان هناك ولد
 ينفقه ذكره فى الكلمات فقال (وان هذا الولد من الزنا وليس
 منى) ويقول الملاعن هذه الكلمات (اربعة مرات) وتقول
 فى المرة الخامسة بعد ان يعظه المحاكم (او المحكم) بتخويله من
 عذاب الله فى الآخرة وانما شد من عذاب الدنيا (وعلى لعنة الله
 ان كنت من الكاذبين) فيما رميت به هذه من الزنا وقول
 المصنف على المنبر فى جماعة ايسر نواجب فى اللعان بل هو
 سنة (ويتعلق بلعانه) اى ازوج وان لم تلعن اربعة (خمس
 احكام) احدها (سقوط الحد) اى حد القذف للملاعنة عنه ان
 كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان كانت غير محصنة (و)
 الثانى (وجوب الحد عليها) اى حد زناها مسلمة كانت
 او كافرة ان لم تلعن (و) الثالث (زوال الفراش) وعبر عنه
 غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهى حاصلة ظاهرا وباطنا وان
 كذب الملاعن نفسه (و) الرابع (زنى الولد) عن الملاعن

اما الملاعة فلا ينتفى عنها نسب الولد (و) الخامس (الزنا) (الزنا)
 الملاعة على الا بد فلا يحل للملاعن زناها ولا وطؤها بملك
 اليمين لو كانت امة واشترها وفي المطولات زيادة على هذه
 الخمس منها سقوط حصانتها في حق الزوج ان لم تلعن حتى
 لو قذفها بعد ذلك بزنا لا يحد (ويسقط الحد عنها بان تلعن) اي
 تلعن الزوج بعد تمام لعانته (فتقول) في لعانها ان كان الملاعن
 حاضرا (اشهد بالله ان فلانا هذا من الكاذبين فيما رمانى به من
 الزنا وتكرر) الملاعة هـ ذال الكلام (اربع مرات وتقول في المرة
 الخامسة) من لعانها (بعد ان يعظها الحاكم) او المحكم بتخويله
 لها من عذاب الله في الآخرة وانه اشهد من عذاب الدنيا (وعلى
 غضب الله ان كان من الصادقين) فيما رمانى به من الزنا وذكروا
 من القول المذكور محمله في الناطق اما الاخرس فيسأله عن
 باشارة مفهومة ولو ابدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالمحلف
 كقول الملاعن احلف بالله او انظ الغضب باللعن او عكسه
 كقول الملاعة الله وقواه غضب الله على او ذكر كل من الغضب
 واللعن قبل تمام الشهادات الاربع لم يصح في الجميع
 (فصل) في احكام العدة وانواع المعتدة وهى لغة الاسم
 من اعتد وشرعاً تربص المرأة مدة يعرف فيها براءة زوجها باقراء
 او شرب او وضع حمل (والمعتدة على ضربين متوفى عنها
 زوجها) وغير متوفى عنها فان المتوفى عنها زوجها (ان كانت
 حرة حاملا فتدتها) عن وفاة زوجها (بوضع الحمل) كله حتى

الثاني توأمين مع امكان نسبة الحمل لآيت وواختمالا كما في
 بلعان فلو مات صبي لا يولد لمثله عن حامل فعدتها بالاشهر
 لا بوضع الحمل (وان كانت حائلا فعدتها اربعة اشهر وعشر)
 من الايام ليلاليها وتعتبر بالاشهر بالاهلة ما ممكن ويكمل
 المنكسر ثلاثين يوما (وغير المتوفى عنها) زوجها (ان كانت
 حاملا فعدتها بوضع الحمل) المنسوب لصاحب العدة
 (وان كانت حائلا وهي من ذوات) اي صواحب (الحيض
 فعدتها ثلاثة قروء وهي الاطهار) وان طلقت طاهرا بان بقي
 من زمن طهرها بقية بعد طلاقها انقضت عدتها بالطعن
 في حيضة ثالثة او طلقت حائضا ونفساء انقضت عدتها بالطعن
 في حيضة رابعة وما بين من حيضها لا يحسب راء (وان كانت)
 تلك المعتدة (صغيرة) او كبيرة لم يحض اصلا ولم تبلغ سن
 اليأس او كانت متحيرة (او آيسة فعدتها ثلاثة اشهر) هلالية
 ان انطبق طلاقها على اول الشهر رفاق طلقت في اثناء شهر
 فبعده هلالان ويكمل المنكسر ثلاثين يوما من الشهر الرابع
 فان حاضت المعتدة في الاشهر وجب عليها العدة بالاقرء
 او بعد انقضاء الاشهر لم تجب الاقرء (والمطلقة قبل الدخول
 به الاعدة عليها) سواء باشرها الزوج فيما دون الفرج ام لا
 (وعدة الامة) الحامل اذا طلقت طلاقا رجعي او بائنا (بالحمل)
 اي بوضعيه بشرط نسبته الى صاحب العدة وقوله (كعدة)
 الحرة) الحامل اي في جميع ما سبق (وبالاقرء ان تعد بقراءتين

والمبعضنة والمكاتبنة وأم الولد كالامة (وبالشمس فور عن الوفاة
ان تبتدئ بشهرين وخمس ليال وعن الطلاق ان تعتد بشهر
ونصف) على النصف وفي قول شهران وكلام الغزالي يقتضي
ترجيحه واما المصنف فجعله اولى حيث قال (فان اعتدت
بشهرين كان اولى) وفي قول عدتها ثلاثة اشهر وهو الاحوط
كما قال الشافعي وعياه جمع من الاصحاب

هـ (فصل) في انواع المعتدة واحكامها (ويجب للمعتدة
الرجعية السكنى) في مسكن فراقها ان لاقبها (والنفقة)
او الكسوة الا ناسره قبل طلاقها او في اثناء عدتها او كما يجب لها
النفقة يجب لها بقية المأون الا آلة التنظيف (ويجب للزانية
السكنى دون النفقة الا ان تكون حاملا) فتجب النفقة لها
بسبب الحمل على الصحيح وقيل ان النفقة للحمل (ويجب على
المتوفى عنها زوجها الا حداد وهو) لغة مأخوذ من الحد وهو
المنع شرعا هو (الامتناع من الزينة) بترك لبس مصبوغ
يقصد به زينة كثوب اصفر او احمر وبياض غير المصبوغ من قطن
وصوف وتكان وابريسم ومصبوغ لا يقصد الزينة (و) الامتناع
من (الطيب) اى من استعماله في بدن او ثوب او طعام او كل
غير محرم اما المحرم كالا كتمثال بالاثمد الذي لا طيب فيه فمحرم
الا الحاجة كمرسد فيرخص فيه للمعدة ومع ذلك تستعمله ليلا
وتسبحه نهارا الا ان دعيت ضرورة لاستعماله نهارا ولا رآه ان تحمد
على غير زوجه من قريب لها واجنبي ثلاثة ايام فقل وتحرّم

الزيادة عليها ان قصدت ذلك فان زادت عليها بلا قصد لم يحرم
 (و) يجب (على المتوفى عنها زوجها والمبتوتة ملازمة البيت)
 اي وهو المسكن الذي كانت فيه عند الفرقة ان لا يقرب اوليس
 لزوج ولا غيره اخراجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه
 وان رضى زوجها (الاحتاجة) فيجوز لها الخروج كان يخرج
 في النهار لشراء طعام وكان وسيع غزل او قطن ونحو ذلك ويجوز
 لها الخروج ليلا الى دار جارتها الغزل وحديث ونحوها بشرط
 أن ترجع وتبيت في بيتها ويجوز لها الخروج ايضا اذا خافت على
 نفسها او ولدها وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات
 (فصل) في احكام الاستبراء وهو انما يطلب البراءة وشرعا
 تربص المرأة مدة بسبب حدوث الملك فيها او زواله عنها تعميلا
 او لبراءة رجبها من الحمل والاستبراء يجب بشيئين احدهما
 زوال الغراس وسيأتي في قول المتن واذا مات سيدام الولد الخ
 والسبب الثاني حدوث الملك وذكره المصنف في قوله (ومن
 استحدث ملكا ببراءة لا خيار فيه او بارث او وصية او هبة
 او غير ذلك من طرق الملك لها ولم تكن زوجته) (حرم عليه)
 عند ارادة وطئها (الاستمتاع بها حتى يستبرأها ان كانت من
 ذوات الحيض بحيضة) ولو كانت بكر او لو استبرأها بائعها قبل
 بيعها ولو كانت ممتلئة من صبي او امرأة (وان كانت) الامة
 (من ذوات المشهور) فعدها (بشهر فقط وان كانت من ذوات
 الحمل) فعدها (بالوضع) واذا اشترى زوجته سن له

استبرأؤها وإما الامة المزوجة أو المعتدة إذا اشترها شخص فلا
يجب استبرأؤها حالا فإذا زالت الزوجية والعدة كان طلق
الامة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة وجب الاستبراء
حينئذ (وإذا مات سيدام الولد) وليست في زوجية ولا عدة
نكاح (استبرأت) حتما (نفسها كالامة) أي فيكون
استبرأؤها بشهران كانت من ذات الاشهر والا فبحيضة
ان كانت من ذوات الاقراء ولو استبرأ السيد الموطوء ثم
اعتقها فلا استبراء عليها ولها ان تتزوج في الحال

« (فصل) » في احكام الرضاع بفتح الراء وكسرها وهو لغة اسم
لمص الثدي وشرب لبنه وشرعا وصول لبن آدمية مخصوصة
بحوف آدمي مخصوص على وجه مخصوص وانما يثبت الرضاع
بلبن امرأة حية بلغت تسع سنين قمرية بكرة كانت أو ثيبا خلية
كانت أو مزوجة (وإذا أرضعت المرأة بلبنها ولدا) سواء شرب
منها اللبن في حياتها أو بعده وموتها وكان مخلوبا في حياتها (صار
الرضيع ولدها بشرطين احدهما ان يكون له) أي الرضيع (دون
الحولين) بالاهلة وابنة لهما من تمام انفصال الرضيع ومن بلغ
سنتين لا يؤثر ارتضاعه تحريما (و) الشرط (الثاني ان ترضعه)
أي المرخصة (خمس رضعات متفرقات) واصله جوف الرضيع
وضبطهن بالعرف فما قضى بكونه رضعة أو رضعات اعتبره والا
فلا فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخمس اعراضا عن
الثدي تعدد الارتضاع (ويصير زوجه أي المرخصة) (ابالاه)

اي الرضيع (ويحرم على المرضع) بفتح الصاد (التزويج اليها)
 اي المرضعة (والى بكل من تاسبها) اي انتسب اليها بنسب
 اورضاع (ويحزم عليها) اي المرضعة (التزويج الى المرضع
 وولده) وان سفل ومن انتسب اليه وان علا (دون من كان في
 درجته) اي الرضيع كاخوته الذين لم يرضعوا معه (او اعلى) اي
 ودون من كان اعلى (طابقة منه) اي الرضيع كاعمامه وتقدم
 في فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفصلا
 فارجع اليه

هـ (فصل) هـ في احكام نفقة الاقارب وفي بعض نسخ المتن تاخير
 هذا الفصل عن الذي بعده والنفقة مأخوذة من الاتفاق وهو
 الاخراج ولا يستعمل الا في الخير والنفقة اسباب ثلاثة القرابة
 ومالك ليمين والزوجية وذكر المصنف السبب الاول في قوله
 (وتنفقه المودين من الاهل واجبة للوالدين والمولودين) اي
 ذكورا كانوا واناثا اتفقوا في الدين او اختلعا وفيه واجبة على
 اولادهم (فاما المولودون) وان علوا (فتجب نفقتهم بشرطين الفقر
 لهم وهو عدم قدرتهم على مال او كسب والزمانة او فقرا
 والجبنون) والزمانة هي مصدر زمن الرجل زمانة اذا حصل له
 آفة فان قدر واء على مال او كسب لم تجب نفقتهم (واما المولودون)
 وان سفلوا (فتجب نفقتهم) على الوالدين (بثلاثة شرائط)
 احدها (الفقر والصغر) والثاني (الكبر) لا تجب نفقته (او الفقر
 والزمانة) فالغنى القوي لا تجب نفقته (او الفقر والجبنون)

فالغنى العاقل لا تجب نفقته. وذكر المصنف السبب الثاني
 في قوله (ونفقة الرقيق والبهائم واجبة) فمن ملك رقيقا عبدا
 أو أمة أو مديرا أو أم ولد أو غلاما أو غلاما أو غلاما أو غلاما
 من غالب قوت أهل البلد ومن غالب أدمهم بقدر الكفاية
 ويكسوه من غالب كسوتهم ولا يكفي في كسوة رقيقه ستر
 العورة فقط (ولا يكافون من العمل مالا يطيقون) فإذا استعمل
 المالك رقيقه نهارا أراحه ليلا وعكسه ويريمه صيفا وقت
 القيامة ولا يكاف دابة أيضا مالا تطيق حمله وذكر المصنف
 السبب الثالث في قوله (ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها
 واجبة) على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال
 الزوج بين الممكنة ذلك في قوله (وهي مقدره فان). وفي بعض
 النسخ (ان) كان الزوج موسرا) ويعتبر يساره بطاوع فجركل
 يوم (فمدان) من طعام واجبان عليه كل يوم مع ليلته المتأخرة
 عنه لزوجته مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو رقيقة والمدان
 (من غالب قوتها) والمراد غالب قوت البلد من حنطة وأشعر
 أو غيرها حتى لا يقط في أهل بادية يفتاقونه (ويجب) للزوجة
 (من الأدم) والكسوة (ما جرت به العادة) في كل منهما فان
 جرت عادة بلد في الأدم بزيت وشيرج وجبن ونحوهما اتبعت
 العادة في ذلك وإن لم يكن في البلد أدم فيجب اللائق
 بمحال الزوج ويختلف الأدم باختلاف الفصول فيجب في كل
 فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الأدم ويجب للزوجة

ايضا المحم يلىق بجمال زوجها وان جرت عادة البلد في الكسوة
لمثل الزوج بكتان او حرير وجب (وان كان) الزوج
(معسرا) ويعتبر اعساره بطول فجر كل يوم (فقد) اى فالواجب
عليه لزوجه مد طعام (من غالب قوت البلد) كل يوم مع ايلته
المتأخرة عنه (وما يتأدم به المعسرون) مهاجرت به عاداتهم من
الادم (ويكسونه) مهاجرت به عاداتهم من الكسوة
(وان كان) الزوج (متوسطا) ويمتبر توسطه بطول فجر كل
يوم مع ايلته المتأخرة عنه (فقد) اى فالواجب عليه لزوجه
مد (ونصف) من طعام من غالب قوت البلد (و) يجب لها
(من الادم) الوسط (و) من (الكسوة الوسط) وهو ما بين
ما يجب على الموسر والمعسر ويجب على الزوج تمليك زوجته
الطعام حبا وعليه طعمه وخبزه ويجب لها اكل وشرب وطبخ
ويجب لها مسكن يلىق بها عادة (وان كانت ممن يخدم مثلها
فعليه) اى الزوج (اخدامها) بحرة او امة مستأجرة
او بالانفاق على من يحب الزوجة من حرة او امة لخدمة
ان رضى الزوج بها (وان عسر تنفقتها) اى المستقبل (فلها)
الصبر على اعساره وتنفق على نفسها من مالها او تقترض ويصير
ما تنفقه ديناً عليه ولها (فسخ النكاح) واذا فسخت حصلت
المفارقة وهى ورقة فسخ لا ورقة طلاق اما النفقة الماضية فلا
فسخ للزوجة بسببها (وكذلك) للزوجة فسخ النكاح (ان
عسر زوجها) (بالصداق قبل الدخول) بها سواء علمت يساره

قبل العقد أم لا

(فصل) في احكام الحضانة وهي لغة مأخوذة من الحضن بكسر الحاء وهو الجنب انضم المأضنة الطفل اليه وشرعا حفظ من لا يستقل بامر نفسه عما يؤذيه لعدم تمييزه كطفل وكبير مجنون (واذا فارق الرجل زوجته وله منها ولد فهي احق بحضنته) أي تميته بما يصلح به تهده بطعامه وشرابه وغسل بدنه وثوبه وتقرضه وغير ذلك من مصالحه ومؤنة الحضانة على من عليه نفقة الطفل واذا امتنعت الزوجة من حضانة ولدها انتقلت الحضانة لامهاتها وتستمر حضانة الزوجة (الى) مضي (سبع سنين) وعبر بها المصنف لان التمييز يقع فيها غالبا. لكن المدارات لها وعلى التمييز سواء حصل قبل سبع سنين او بعدها (ثم) بعدها (بخير) الميز (بين ابويه فايها اختار سلم اليه) فان كان في احد الابوين نقص كجنون فالحق للاخر مادام النقص قائما به (و) اذا لم يكن الاب موجودا خير الوالدين الجدد والام وكذا يقع التمييز بين الام ومن على حاشية النسب كاخ وعم (وشرائط الحضانة سبع) احدها (العقل) فلا حضانة لجنونة اطبق جنونها او تقطع فان قل جنونها كيوم في سنة لم يطل حق الحضانة بذلك (و) الثاني (الحرية) فلا حضانة لرقيقة وان اذن لها سيدها في الحضانة (و) الثالث (الدين) فلا حضانة لكافرة على مسلم (و) الرابع والخامس (العفة والامانة) فلا حضانة

لغاسقة ولا يشترط في الحضانة تحقق العدالة الباطنة بل تكفي
العدالة الظاهرة (و) السادس (الاقامة) في بلد المميز بان يكون
ابواه مقيمين في بلد واحد فلو اراد احدهما سفرا الحاجة كحج
وتجارة طويلا كان السفر اوقصيرا كان الولد المميز وغيره مع
المقيم من الابوين حتى يعود المسافر منها ولو اراد احد الابوين
سفر ثقلة فالاب اولى من الام بحضانتها فينزعه عنها (و) الشرط
السابع (المخلو) اي خلت ايام المميز (من زوج) ليس من محارم
الطفل فان تكلمت شخصاً من محارمه كعم الطفل او ابن عمه او
ابن اخيه ورضي كل منهم بالمميز فلا تستقط حضانتها بذلك
(فان اختل شرط منها) اي السبعة في الاعم (سقطت)
حضانتها كما تقدم شرحه مفصلاً

• (كتاب احكام الجنائيات) •

جمع جنائياتهم من ان تكون قتلاً او قطعاً او جرحاً (القتل على
ثلاثة اضرب) لارباع لها (عمد محض) وهو عمد در عمد بدون
ضرب ومعناه القصد (وخطأ محض وعمد خطأ) وذکر المصنف
تفسير العمد في قوله (فالجد المحض هو ان يعمد) الجاني
(الي ضربه) اي الشخص (بما) اي بشئ (يقتل غالباً) وفي بعض
النسخ في الغالب (ويقصد) الجاني (قتله) اي الشخص (بذلك)
الشئ وحينئذ (فيجب القود) اي التعصاص (عليه) اي الجاني
وما ذكره المصنف من اعتميه او قصد القتل ضعيف والراجح خلافه
ويشترط لوجوب التعصاص في نفس القاتل اقطع اطرافه

اسلام او امان فيهم - در الحربي والمرتب في حق المسلم - لم (فان عفا
 عنه) اي عفا المجنى عليه - عن الجاني في صورة العمد المحض
 (وجب) على القاتل (دية مغاظة حالة في مال القاتل) وسيدكر
 المصنف بيان تعليمها (واخطأ المحض ان يرمى الى شيء) كصيد
 (فيصيب رجلا فيقتله فلا قود عليه) اي الرامي (بل يجب عليه
 دية مخففة) وسيدكر المصنف بيان تخفيفها (على العاقلة
 مؤجلة) عليهم في ثلاث سنين يؤخذ آخر كل سنة منها قدر
 ثلث دية كاملة وعلى انغنى من العاقلة من اصحاب المذهب آخر
 كل سنة نصف دينار ومن اصحاب الفضة ستة دراهم كما قاله
 المتولي وغيره والمراد بالعاقلة عصبية الجاني الاصله وفرعه
 (وعمد الخطا ان يقصد ضربه بما لا يقتل غالباً) كان ضربه بعصا
 مخففة (فيموت) المضروب (فلا قود عليه بل تجب دية مغلظة
 على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين) وسيدكر المصنف بيان
 تعليمها ثم شرع المصنف في ذكر من يجب عليه القصاص
 المؤخوذ من اقتصاص الا ترى تنبئه لان المجنى عليه يتبع
 مجزاة فيأخذ مثلها افتقار (وشرائط وجوب القصاص في القتل
 اربعة) وفي بعض النسخ فصل وشرائط وجوب القصاص اربع
 لا قول (ان يكون القاتل بالغا) فلا قصاص على صبي ولو قال أنا
 الآن صبي صدق بلا يمين الثاني ان يكون القاتل (عاقلاً) فيمتنع
 القصاص من مجنون الا ان تقطع جنونه فيقتص منه زمن
 افاقته ويجب القصاص على من زال عقله بشرب مسكر

متعد في شربه فيخرج من لم يتعد بأن شرب شيئا ظنه غير
مسكرا فزال عقله فلا قصاص عليه (و) الثالث (أن لا
يكون) القاتل (والد المقتول) فلا قصاص على والد بقتل ولده
وإن سفل الولد قال ابن كيم ولو حكم بما حكم بقتل والد بولده بقتل
حكمه (و) الرابع (أن لا يكون المقتول أتم من القاتل بكونه
أورق) فلا يقتل مسلم بكافر حية كان أو ذميا أو مائدا ولا
يقتل حر برقيق ولو كان المقتول أتم من القاتل بكونه أورا
طول أو قصر مثلا فلا عبرة بذلك (وتقتل الجماعة بالواحد) إن
كافأهم وكان فعل كل واحد منهم لو أنه قد كان قاتلا ثم أشار
المصنف لقاعدة بقوله (وكل شخصين جرى القصاص بينهما في
النفس يجري بينهما في الأطراف) أي لتلك النفس فكما يشترط
في القاتل كونه مكافيا يشترط في المقاطع لظرف كونه مكافيا
وحينئذ فمن لا يقتل بشخص لا يتقطع بطرفه (وشرائط وجوب
القصاص في الأطراف بعد الشرائط المذكورة) في قصاص
النفس اثنتان أحدهما (الاشتراك في الاسم الخاص) للطرف
المقطوع وبينهما المصنف بقوله (اليمين باليمين) أي تقطع ليمى
بلا من أذن أو يد أو رجل باليمين من ذلك (واليسرى) مما ذكر
(باليسرى) مما ذكر وحينئذ فلا تقطع يمين يسرى ولا عكسه
(و) الثاني (أن لا يكون بأحد الطرفين شلل) فلا تقطع يد
أو رجل صحيحة بشلل أو هي التي لا عمل لها أما الشلل فلا تقطع
بالصحيحة على المشهور إلا أن يقول عدلان من أهل الخبر

ان السلسلة اذا قطعت لا ينقطع الدم بل يتفتح فواء العروق
 ولا تنسد بالمحسم ويشترط مع هذا ان يمنع بها مستوفيهها ولا
 يطلب ارشال الشلل ثم أشار المصنف لقاعدة بقوله وكل عفة
 اخذ اي قطع (من مفصل) كمرق وكوع (ففيه القصاص)
 وبالماء مفصل له لا قصاص فيه واعلم ان شجاج الرأس والوجه
 عشرة حارسة بمهلات وهي ما تشق الجلد قليلا ودائمة
 تدويه وباضعة تقطع اللحم ومتلاحة تغوص فيه وسمحاق
 تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم وموضحة توضع العظم
 من اللحم وما شمة تكسر العظم سواء أوضحته أم لا ومعلقة
 تنقل العظم من مكان الى مكان آخر وما مومة تبلغ خريطة
 الدماغ المسماة أم الرأس ودماغه بعين معجبة تخرق تلك
 الخريطة وتصل الى أم الرأس واستثنى المصنف من هذه
 الاشارة ما تضمنه قوله (ولا قصاص في الجروح) أي
 المذكورة (الا في الموضحة) فقط لا في غيرها من بقية العشرة
 (فصل) في بيان لدية وهي المسال الواجب بالجناية على
 سر في نفس أو طرف (ولدية على ضربين مغالطة ومخففة) ولا
 ثالث لها (فالمغلظة بسبب تثل الذكرا المرام عمدا) (مائة
 من الابل) (ولم تدر مثله ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وسبق
 معناه في كتاب الزكاة) (وأربعون خلقة بفتح الخاء لمجمة وكسر
 اللام ولقاء فمرها المصنف بقوله (في بطونها والولادها)
 والمعنى أن الاربعين خوامل وثبت جاهها بقول أهل الخبرة

بالابل (والخففة) بسبب قتل الصخر المحرم المسلم (مائة
 من الابل) والمائة من خمسة (عشرون جذعة وعشرون
 حقة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن ابور وعشرون بنت
 مخاض) ومتى وجبت الابل على قال او عاقلة اخذت من ابل
 من وجبت عليه وان لم يكن له ابل فتؤخذ من مال البابل بارة
 بلدى او قبيلة بدوى فان لم يكن في البلدة او القبيلة لابل
 فتؤخذ من غالب ابل اقرب البلاد الى موضع المؤدى (فان
 عدمت الابل انتقل الى قيمتها) وفي نسخة اخرى وان اعوزت
 الابل انتقل الى قيمتها هدايا النول الحديد وهو الصخر
 (وقيل) في القديم (ينقل الى العديار) في حق اهل الذهب
 (او) ينقل الى (اثنى عشر الف درهم) في حق اهل الفضة
 وسواء فيما ذكر الدية المعلقة والخففة (وان غلظت) على اقدم
 (زيد عليها الثلث) اى قدره في الدرر والى وثلاثمائة وثلاثة
 وثلاثون دينار وثلاث دنانير واثني عشر الف درهم
 (وتغلظ دية الخطاى ثلاثة مواضع) احدها (اذا قتل في الحرم)
 اى حرم مكة اما قتل في حرم المدينة أو القتل في حال الاحرام
 فلا تغليظ فيه على الاصح واثنان مذكور في قول المصنف
 (او قتل في الاشهر الحرم) اى ذى القعدة وذى الحجة والمحرم
 ورجب والثالث مذكور في قوله (وقتل) قريه ساله (ذا رحم
 محرم) يسكون المهملة فان لم يكن الرحم محرما كبنت اعم ولا
 تغليظ في قتلها (ودية المرأة) والتمنى المتشكك (على المصنف)

اليمينين اما اذ بهاتيه من احداها فما بقيه نصف ذية ولا فرق في
 الامسين بين صغيرة وكبيرة وعين شيخ وطفل (وذهب السمع)
 من الاذنين وان نقص من اذن واحدة سدت وضبطت تهسي
 سماع الاخرى ووجب قسط التفاوت واخذ بنسبته من تلك
 الدية (وذهب الشم) من المخربين وان نقص الشم ونهبط
 قدره ووجب قسطه من الدية ولا فسخ كومة (وذهب العين)
 فان زال بجرح على الرأس لا ارش. فقد راول كومة وجبت
 الدية مع الارش (والذكر) السليم ولو ذكر صغير وشيخ وعين
 وقطع الحشفة كالدكر في تطاها وحدها دية (ولاثنين) اي
 البقيتين ولون عنين ومحبوب وفي قطع احدها نصف دية
 (وفي المارضة) من الذكرا الحر المسلم (و) في (السن) منه (خمس
 من الابل وفي) اذ ناب (كل عضوا لمنفعة فيه حكومة) وهي
 جزء من الدية نسبة به الى دية النفس نسبة نصابها الى الجناية
 من قيمة المجنى عليه لو كان رقية بصنائه التي هو نصابها فوكانت
 قيمة المجنى عليه بلا جناية على يده مالا عشرة ودون تسعة
 فانقص عشر فيجب عشر دية لنفس (ودية العبد) المعصوم
 (قيمه) والامة كذلك ولو زادت قيمة كل منهما على دية الحر ولو
 قطع ذكر عبد وثيابه ووجب قيمة في الاظهار (ودية البنتين
 الحر) المسلم تبعالا حد ابويدها ان كانت امه مودة حال الجناية
 (غرة) اي نسمة من الرقيق (عبد او امه) سليم من عيب جميع
 ويشترط بلوغ الغرة ونصف عشر الدية فان فقدت الغرة ووجب

رذلها وهو خمسة ابعة وتجب العترة على عاقلة الجاني (ودية
 الجنيين اربعين اربعة امة) يوم الجماية عليها وكون
 ما وجب للسيد ها ويجب في الجنيين اليه ودي او النصراني غرة
 كمثل غرة مسلم لم هو بعير وثله بغير

(فصل) في احكام القسامة وهي ايمان الالماء (واذا اقترن
 بدعوى الدم اثبت) بمثلثة وهرامة الصعنى وشرا عاقريته تدل
 على صدق المدعى بان توقع تلك القرينة في انقلاب صدقه والى
 هذا اشار المصنف بقوله (يقع به في النفس صدق المدعى) بان
 وجد قتيل او بعصر كراسه في مثلثة بمفصلة عن بلد كبير كما في
 الروضة واصلها الزوج في قرية صغيرة لا عدته ولا يشاركهم
 في القرية غيرهم (حلف المدعى خمسين يمينا) ولا يشترط
 ولا تنافي المذهب ولو تخطل الايمان جنون من الحالف
 او غم منه بنى بعد الافاقة على ما مضى منها ان لم يعزل
 القاضي الذي وقعت القسامة عنده فان عزل وولى غيره
 وحب استأفها (و) اذا حلف المدعى (استحق الدية) ولا تقع
 القسامة في قطع طريق (وان لم يكن هنالك لوث فاليمين على
 المدعى عليه) فيحلف خمسين يمينا (وعلى قاتل النفس
 المحرمة) عمدا او خطأ او شبه عمدا (كناية) ولو كان انقاتل مسلما
 او مجنونا فيقتل الولى عنها من مالها والكفارة (عتق رقبة
 مؤمنة سليمة من العيوب انضرة) اى المحلة بالعمل والكسب
 (فان لم يجد) ها (فصيام شهرين) باللال (متابعين) بنية

كفارة ولا يشترط نية التتابع في الأصح فان عجز المكثر عن صوم
الشهرين لهرم أو محقه بالصوم مشقة شديدة وخاف زيادة المرض
كفرا باطعام ستين مسكينا أو فقيرا يدفع لكل واحد منهم مدا
من طعام يجزئ في الفطرة ولا يدايم كافرا ولا بها شيا ولا مطالبا

هـ (كتاب الحدود)

جمع حد وهو لغة المنع وسميت الحدود بذلك لئلا يمتنع من ارتكاب
الغو وحش وبد المصنف من الحدود بحد الزنا المذكور في النساء
قوله (والزاني على ضربين محصن وغير محصن فالمحصن)
وسميا في قريبائه بالغ العاقل الحر الذي غيب حشفته أو
قدرها من مقطوعها بقبل في نكاح صحيح (حده الرجم) بجماعة
معتدلة لا يحمي صغيرة ولا بصغر (وغير المحصن) من وجل
أو امرأة (حده مائة جلدة) سميت بذلك لاتصالها بالجلد
(وتغريب عام إلى مسافة القصر) فأكثر برأي الامام وتحسب
مدة العام من أول سفر الزاني لا من وصوله مكان التغريب
والأولى ان يكون بعد الجلد (وشروط الا حصان أربع) الأولى
والثاني (البلوغ والعقل) فلا حد على صبي وتجنون بل يؤد بان بما
ينجرها عن الوقوع في الزنا (و) الثالث (التحرية) فلا يكون لرق
والمبعوض والمكاتب وام الولد محصنا وان وطئ كل منهم في نكاح
صحيح (و) الرابع (وجود الوطء) من مسلم أو ذمي (في نكاح صحيح)
وفي بعض النسخ في النكاح الصحيح وإراد بالوطء تعقيب الحشفة
أو قدرها من مقطوعها بقبل وخرج بالصحيح أو طء في نكاح

فاسد فلا يحصل به التقصين * (والعبد والامة بعدهما نصف
 حد المحرم) فيحد كل منهما خمسين جلدة ويغرب نصف عام
 ولو قال المصنف ومن فيه رقة حده الخ كان اولى ليعم المكاتب
 والمبعض وأم الولد (وحكم الاوطا وتيان البهاشم بحكم الزنا)
 فمن لا ط بشخص بأن وطئه في دبره حده على المذهب ومن اتى
 بهيمة حد كما قال المصنف لكن الراجح انه يعزر (ومن وطئ)
 اجنبية (فيما دون الفرج عزرو ولا يبلغ) الامام (بالتعزير ادنى
 الحدود) فان عزز عبدا او حبا ان ينقص في تعزيره عن
 ثمانين جلدة او عزز حرا او حبا ان ينقص في تعزيره عن
 اربعين جلدة لانه ادنى حد كل منهما

• (فصل) في احكام القذف وهو لغة الرمي وشعر الرمي
 بالنزاع على جهة التعيير لتخرج الشهادة بالزنا (واذا قذف)
 بذال مجمة (غيره بالزنا) كقوله زينت (فعليه حد القذف)
 ثمانين جلدة كما سيأتى هذا ان لم يكن القاذف ابا أو اما وان عليا
 كما سيأتى (بثمانية شرائط ثلاثة) وفي بعض النسخ ثلاث
 (منها في القاذف وهو ان يكون بالغا عاقلا) فالسبي والمجنون
 لا يحسدان بقذفهما شخصا (وان لا يكون والدا الملقذوف)
 فوقه ذف الاب او الام وان عدا لولده وان سفلا لا حد عليه
 (وخمس في الملقذوف وهو ان يكون مسلما بالغا عاقلا حرا غيبا)
 عن الزنا فلا حد بقذف الشخص كافر او صغير او مجنون
 او رقبة او زانية (ويحد المحرم) القاذف (ثمانين جلدة) ويحد

(العبد اربعين) جلدة (ويستقط) عن القاذف (محدد القذف
 بثلاثة اشياء) احدها (اقامة البينة) سواء كان المقذوف
 اجنبيا او زوجة والثاني مذكور في قوله (او عفو المقذوف)
 اى عن القاذف والثالث مذكور في قوله (او اللعان في حق
 الزوجة) وسبق بيانه في قول المصنف فصل واذا رمى الرجل الخ
 (فصل) هـ في احكام الاشربة وفي المحرمات المتعلقة بشربها (ومن
 شرب خمر) وهى المتخذة من عصير العنب (او شرابا مسكرا
 من غير الخمر كالايد الخ) من الزبيب (يحد) ذلك الشارب
 ان كان سرا (اربعين) جلدة وان كان رقية عشرين جلدة
 (ويجوز ان يبلغ) الامام (به) اى حد الشرب (ثمانين) جلدة
 والزيادة على اربعين في سر وعشرين في رقيق (على وجه
 التعزير) وقيل الزيادة على ما ذكر حد وعلى هذا يمتنع المقص
 عنهم (ويجب) الحد (عليه) اى شارب المسكر (باحد امرين)
 بالبينة (اى رجلين يشهدان بشرب ما ذكر) (او الاقرار)
 من الشارب بانه شرب مسكرا فلا يحد بشهادة رجل وامرأة
 ولا بشهادة امرأتين ولا بيمين مردودة ولا بعلم القاضي ولا بعلم
 غيره (ولا يحد) ايضا الشارب (بالتقوى والاستنكاه) اى بان
 يشم منه رائحة الخمر

هـ (فصل) هـ في احكام قطع السرقة وهى اربعة اخذ المال خفية
 وشربا اخذه خفية ظاهرا من حرز مثله (وتقطع يد السارق
 بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ بست شرائط (ان يكون)

السارق (بالغا عاقلا) مختاراً مسلماً أو ذمياً ولا قطع على صبي
 ومجنون ومسكره وبقطع مسلم وذمى بمال مسلم وذمى
 وأما المعاهد فلا قطع عليه في الاظهار وماتته دم شرط
 في السارق وذم كالمصنف شرط القطع بالنظر للمسروق في قوله
 (وان يسرق نصاً باقيته ربع دينار) أي خالصاً مضرراً أو يسرق
 قدراً من غشوشا يبلغ خالصه ربع دينار مضرراً أو قيمته (من حرز
 مثله) فان كان المسروق بمحرراً أو مملوكاً أو شارباً أو شارباً
 في احراره دوام المالحاظ وان كان بمحصن كبيت كفي لمحاظ معتاد
 في مثله وثوب ومناخ وضعه شخص بقربه بصحرا مثلاً
 ان لاحظ به نظره وقتاً فوقتاً ولم يكن هناك ازدحام طارقين
 فهو محرز ولا فلاو شرط الملاحظ قد رتبته على منع السارق
 ومن شروط المسروق ما ذكره المصنف في قوله (لا ملأ له فيه
 ولا شبهة) أي للسارق في مال المسروق منه فلا قطع بسرقة
 مال اصل وفرع للسارق ولا بسرقة رقيق مال سيده (وتقطع)
 من السارق (يده اليمنى من مفصل) الكوع بعد خلعها منه
 بحبل يمر بعنف وانما تقطع اليمنى في السرقة الاولى (فان
 سرق ثانياً) بعد قطع اليمنى (قطعت رجله اليسرى) بحديدة
 ماضية دفعة واحدة بعد خلعها من مفصل القدم (فان سرق
 ثالثاً قطعت يده اليسرى) بعد خلعها (وان سرق رابعاً قطعت
 رجله اليمنى) بعد خلعها أو نغمس شمل الفطع بزيت أو دهن مغلي
 (فان سرق بعد ذلك) أي بعد الرابعة (عزرو قيل يقتل صيراً)

وحديث لا مرفقة له في المرة الخامسة من - و
 (فصل) هـ في احكام قاطع الطريق وسمى بذلك لا امتناع
 لئلا يس من سلوك الطريق خوفا منه وهو مسلم كان به شوكه
 ولا يشترط فيه ذكورة ولا عدا فخرح به قاطع الطريق
 المختلس الذي يتعرض لاختذالة فله وية عمدا للمرب (وقطاع
 الطريق ع- الى اربعة اقسام) الاول مذكور في قوله
 (ان قتلوا) اي عمدا وعمدا من يكافئوه (ولم يأخذوا المال
 قتلوا) حتما وان قتلوا خطأ او شبه عمدا ومن لم يكافئوه لم يقتلوا
 والثاني مذكور في قوله (فان قتلوا واخذوا المال) اي نصاب
 المارقة فاكثر (قتلوا وصلوا) على خشبة ونحوها لئلا يكون بعد
 غسلهم وتكفينهم والاهلالة عليهم والثالث مذكور في قوله
 (وان اخذوا المال ولم يقتلوا) اي نصاب المارقة فاكثر من حرز
 مثله ولا شبهة لهم فيه (تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف) اي
 تقطع منهم اولا اليد اليمنى والرجل اليسرى فان عادوا فيسراهم
 ويمناهم يقطعان فان كانت اليمنى او الرجل اليسرى مقبودة
 اكتفي بالموجودة في الاصح والرابع مذكور في قوله (فان
 خافوا) المارين في الطريق (ولم يأخذوا) منهم (مالا
 ولم يقتلوا) نفسا (حبسوا) في غير موضعهم (وعزروا) اي
 حبسهم الامام وعزروهم (ومن تاب منهم) اي قلما ع الطريق
 (قبل القدوة) من الامام (عليه بنقطه عنه الحدود) اي
 العقوبات المختصة بقاطع الطريق وهي قتلها وضربه وقطع

يدور وجهه ولا يسهل ما ياتي به من كراهية او سرقة بعد
 التوبة ووجه من قوله (واخذت) بضم اوله (بالحقائق) اي التي
 تهمل بالآدميين كانهما من حد قذف ورد ما انه لا يسهل
 شيء منها عن قاطع الطريق بوجهه وهو كذلك

ب (فصل) في احكام الصبيان والاطفال بهائم (ومن قصد)
 بضم اوله (بأذى في نفسه او ماله او حريمه) بان صال عليه
 شخص يريد قتله او اخذ ماله وان قتل او مبطا حريمه (فقاتل عن
 ذلك) اي عن نفسه او ماله او حريمه (وقتل الصبايل) على ذلك
 دفع الصبي اليه (فلا ضمان عليه) بقصاص ولادية ولا كفارة
 (وعلى راكب الدابة) سواء كان مالكها او مستعيرها
 او مستأجرها او غاصبها (ضمان ما انتنته دابته) سواء كان
 الا تلف يدها او رجلها او غير ذلك ولو بالتا وراثت
 بطريق فتلف بذلك نفس او مال فلا ضمان

ب (فصل) في احكام البغاة ومعهم فرقة مسلمون يخالفون
 الامام العادل ومفرد البغاة باغ من البغي وهو الظلم (ويقاتل)
 بفتح ما قبل آخره (اهل البغي) اي يقاتلهم الامام (بمئات
 شرائط) احدها (ان يكونوا ممنوعة) بان يكون لهم شوكة
 بقوة وعدو عبطاع فيهم وان لم يكن المطاع اماما منهم وبا
 بحيث يحتاج الامام العادل في ردعهم لطاعته الى كلمة من بذل
 مال وتحميل رجال فان كانوا افرار ايسهل ضبطهم فليسوا
 بغاة (و) انساني (ان يخرجوا عن قبضة الامام) العادل

أما بترك الانتقام له أو منع حق توجته عليهم سواء كان الحق
ماليا أو غيره فكبد وقصاص (و) الثالث (أن يكون لهم)
أى للبيعة (تأويل سائغ) أى مجتمل كما عبر به بعض الأصحاب
بمطالبة أهل صفين بدم عثمان حيث اعتقدوا أن عليا
رضي الله عنه يعرف من قتل عثمان فإن كان التأويل قطعى
البطلان لم يعتبر بالخاصة معانده ولا بقتال الإمام البيعة
حتى يبعث إليهم رسول أميناً فطناً يسألهم ما يكرهونه فإن
ذكروا له مظلمة هى السبب فى امتناعهم عن طاعته أزالها وإن
لم يذكروا شيئاً أو أصرروا بعد إزالة المظلمة على البغى فبعثهم ثم
أعلمهم بالقتال (ولا يقتل أسيرهم) أى البيعة فإن قتله شخص
عادل لا قصاص عليه فى الأصح ولا يطلق أسيرهم وإن كان
صلياً وامرأة حتى تنقض الحرب وتفرق جمعهم إلا أن يطيع
أسيرهم بخيار أئمة أمته للإمام ولا ينغم ما لهم ويرد سلاحهم
وخيلهم إليهم إذا انقضت الحرب وأمنت غائلتهم وتفرقهم
أوردتهم للطاعة ولا يقتلون بعظيم كرامتهم من جنسهم
لضرورة فية تملكون بذلك كائناتاً لو أباه أو أحاطوا بنا (ولا
يذوق على جريحهم) واستدعى تفيم القتل وتعجيله

• (فصل) • فى أحكام الردة وهى أفحش أنواع الكفر ومعناها
لغة الرجوع عن الشئ إلى غيره وشرعاً قطع الإسلام بنية كفر
أو قول كفر أو فعل كفر كما يجوز له من سواء كان على جهة
الاستهزاء أو العناد أو الاعتقاد كمن اعتقد حدوث الصانع

(ومن ارتد عن الاسلام) من رذل أو امرأة بمن أنكر وجود
الله أو كذب رسولا من رسل الله أو حلل محرما بالاجماع كالزنا
وشرب الخمر وأو حرم حلالا بالاجماع كالنكاح والبيع
(استتيب) وجوبا في الحال في الاصح فيه ما ومقابل الاصح
في الاولى أنه يسثن الاستتابة وفي الثانية أنه يهمل (ثلاثا)
اي الى ثلاثة ايام (فان تاب) به وده الى الاسلام بأن يعتر
بالشهادتين على الترتيب بأن يؤمن بالله واولا ثم برسوله فان
عكس لم يصح كما قاله النووي في شرح المهذب في الكلام على
نية الوضوء (والا) اي وان لم يتب المرتد (قتل) أي قتله الامام
ان كان حرا بضرب عنقه لا باحراق ونحوه فان قتله غير الامام
عزروا ان كان المرتد رقيقا جاز للسيد قتله في الاصح ثم ذكر
المصنف حكم الغسل وغيره في قوله (ولم يغسل ولم يصل
غلبه ولم يدفن في مقابر المسلمين) وذكر غير المصنف حكم
تارك الصلاة في ربيع العبادات وأما المصنف فذكره هنا
فقال

هـ (فصل وتارك الصلاة) المعهودة الصادقة باحدى الخمس
(على ضربين أحدهما أن يتركها) وهو مكلف (غير معتقد
لوجوبها فحكمه) أي التارك لها (حكم المرتد) وسبق قريبا
بيان حكمه (والثاني أن يتركها كسلا) حتى يخرج
وقتها حال كونه (معتقدا لوجوبها فيستتاب فان تاب وصلى
وهو تائب للتوبة) (والا) أي وان لم يتب (قتل حدا) لا كفرا

(وكان حكمه حكم المسلمين) في الدفن في مقابرهم
ولا يطمس قبره وله حكم المساكين أيضا في الغسل والتكبير
والصلاة عليه والله أعلم

• (كتاب أحكام الجهاد) •

وكان الأمر به في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعد الهجرة فرض كفاية وأما بعده فلا كفارة حالان
أحدهما أن يكونوا بلادهم فاجهاد فرض كفاية
على المسلمين في كل سنة فإذا دفعه من فيه كفاية سقط
المخرج عن إتيان الثاني والثاني أن يرد على بلد من بلاد
من بلاد المسلمين أو ينزلوا قريبا منها فاجهاد حينئذ فرض
عين عليهم فيلزم أهل ذلك البلد الدفع للكفار بما يمكن
منهم (وشرائط وجوب الجهاد سبع خصال) أحدها
الاسلام فلا جهاد على كافر (و) الثاني (البالوغ) فلا جهاد
على صبي (و) الثالث (العقل) فلا جهاد على مجنون
(و) الرابع (الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو أمره سيده
ولو به عصا ولا مدبر ولا مكاتب (و) الخامس (الدكورية)
فلا جهاد على امرأة وخنثى مشكك (و) السادس
(الصحة) فلا جهاد على مريض بمرض يمعه عن قتال
وركوب الأبحشة شديدة كمن مطبقة (و) السابع (الطاقة)
على القتال أي فلا جهاد على أقطع يده ولا ولا على من
عدم أهبة القتال كسلاح ومركوب ونفقة (ومن

أسر من الكفار فسلمى ضرب (لا تخير فيه للأمام
 بل (يكرن) وفي بعض النسخ بدل يكون يصير (رقبة
 بنفس السبي) أى الأخذ (وهم الضبيان والنساء) أى
 صبيان الكفار ونساءؤهم ولحق بما ذكر الخنثى والمجانين
 وخرج بالذكور نساء المسلمين لأن الأسر لا يتصور في المسلمين
 (وضرب لا يرق بنفس السبي وهم) الكفار الأصليون (الرجال
 الباقون) الأحرار العاقرون (والأمام مخير فيهم بين أربعة)
 أشياء أحدها (القتل) بضرب رقبة لا بتحريق وتغريق مثلاً
 (و) الثاني (الاسترقاق) وحكمهم بعد الاسترقاق كبقية
 أموال الغنيمة (و) الثالث (المن) عليهم بتسليم سبيهم
 (و) الرابع (الفدية) إما (بالمال أو بالرجال) أى الأسرى من
 المسلمين ومال فدائهم كبقية أموال الغنيمة ويجوز أن
 يفادى مشرك واحد بمسلم أو أكثر ومشركون بمسلم
 (يفعل) الإمام (من ذلك ما فيه المصلحة) للمسلمين فإن خفي
 عليه لاحظ حبسهم حتى يظهر له لاحظ فيفعل به وخرج
 بقولنا سابقاً الأصليون الكفار غير الأصليين كمرتدين
 فيطالبهم الإمام بالاسلام فإن امتنعوا قتلهم (ومن أسلم)
 من الكفار (قبل الأسر) أى أسرا لإمامه (أحرز ماله
 ودمه وصغار أولاده) عن السبي وحكمهم بإسلامهم تبعه
 بخلاف الباقين من أولاده فلا ينجحهم اسلام أبيهم واسلام
 أبجد يعصم أيضاً الولد الصغير واسلام الكافر لا يعصم زوجته

عن استرقاقها ولو كانت حاملا فان استترقت انقطع نكاحه
 في الحال (و يحكم للصبي بالاسلام عند وجود ثلاثة أسباب)
 أحدها (ان يسلم اخذ أبويه) فيحكم باسلامه تبع الهما
 وأما من بلغ مجنونا أو بلغ عاقلًا ثم جن فمكالصبي والسبب
 الثاني مذکور في قوله (أو يسيه مسلم) حال كون الصبي
 منفردا عن أبويه فان سبي الصبي مع أحد أبويه فلا يتبع الصبي
 السابى له ومعنى كونه مع أحد أبويه أن يكونا في جيش واحد
 وغنيمة واحدة لأن مالكمها يكون واحدا ولو سباه ذمى
 وجعله الى دار الاسلام لم يحكم باسلامه في الاصح بل هو على دين
 السابى له والسبب الثالث مذکور في قوله (أو يوجد) أي
 الصبي (لقبطاى دار الاسلام) وان كان فيها أهل ذمة فانه
 يكون مسلما وكذا لو وجد في دار كفار وفيها مسلم
 هـ (فصل) هـ في أحكام السلب وقسم الغنيمة (ومن قتل قتيلًا
 اعطى سلبه) بفتح اللام بشرط كون القتيل مسلما ذكرنا
 أو اثني حرا أو عبدا شرطه الامام له أولا والسلب ثياب القتيل
 التي عليه والمخف والزنان وهو خف بلا قدم يلبس للساق فقط
 وآلات الحرب والمركوب الذي قاتل عليه أو أمسه بعبائه
 والسرج واللبا ومقود الدابة والسوار والطوق والمنطقة وهي
 التي يشدها الوسط والمخاتم والنفقة التي معها والجنينة التي
 تقاد معهما وانما يستحق القتال سلب الكافر اذا غزبه فانه حال
 الحرب في قتله بحيث يكفي بر كوب ثمرا الغرر شر ذلك الكافر

فلو قتله وهو أسير أو نائماً أو قتله بعد ما نهزام الكفار فلا سلب
له وكفاية شر الكافر أن يزيل امتناعه كان يبقأ عينيه أو يقطع
يديه أو رجليه والغنيمة لغة مأخوذة من الغنم وهو الرمح وشرعا
المال المحاصل للمسلمين من كفار أهل حرب بقتال وإيجاف
خيل أو بابل وخرج بأهل الحرب المال المحاصل من المرتدين
فاته في الغنيمة (وتقسم الغنيمة بعد ذلك) أي بعد اخراج
السلب منها (على خمسة أناس فيه عطي أربعة أناسها) من
عقار ومئة قول (لأن شهد) أي حضر (الوقعة) من الغانمين بنية
القتال وإن لم يقاتل مع الجيش وكذا من حضر لا بنية القتال
وقاتل في الظهور ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال) ويعطى
للغارس (الحاضر الواقعة وهو من أهل القتال بفرس مهيأ للقتال
عليه سواء قاتل أم لا) (ثلاثة أسهم) سهمين لفرسه وسهم له
ولا يعطى إلا لفرس واحد ولو كان معه أفراس كثيرة (وللراجل
أي المقاتل على رجله) (سهم) واحد (ولا يسهم إلا لمن) أي
شخص (استكمل فيه خمس شرائط السلام والبلوغ والعقل
والحرية والذكورية) فإن اختلف شرط من ذلك رخص له ولم يسهم
له) أي لمن اختلف فيه الشرط أما أن يكونه صغيراً أو مجنوناً ورقيقاً
أو نثى أو ذمياً والرضخ لغة العطاء القليل وشرعاً شيء دون سهم
يعطى للراجل ويجهد الإمام في قدر الرضخ بحسب رأيه فيزيد
المقاتل على غيره إلا أكثر قتالا على الأقل قتالا ومحل الرضخ
الانجاس الأربعة في الظهور والثاني محلها أصل الغنيمة ويقسم

الخمس الباقي بعد اخماس الاربعة على خمسة اسهم - هم سهم
 منه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان له في حياته
 يصرف بعده للمصالح المتعلقة بالمسلمين كالقضاء الحماكين
 في البلاد اما قضاء العسكر فيرزقون من الاخماس الاربعة
 كما قاله الماوردي وغيره وكسد الثغور وهي المواضع المخوفة
 من اطراف بلاد المسلمين الملاصقة لبلادنا والمراد سد الثغور
 بالرجال وآلات الحرب فبقدم الالهم من المصالح فالاهم وسهم
 لدوى القربى (أى قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهم
 بنو هاشم) وبنو المطلب يشترك في ذلك الذكروا انثى والغنى
 والفقير وبفضل الذكرفي عطى مثل حظ الانثيين (وسهم
 لليتامى) المسلمين جمع يتيم وهو صغر لا آب له سواء كان الصغير
 ذكرا وانثى له جده أو لا قتل أبوه في انجها دأولا ويشترط
 فقر اليتيم (وسهم لاساكين وسهم لابناء السبيل) وسبق
 به انهما قبيل كتاب الصيام

• (فصل) • في قسم الفيء على مستحقه (والفيء لغة مأخوذ من
 فاء اذا رجع ثم استعمل في المال الراجع من الكفار الى المسلمين
 وشرعا هو مال حصل من كفار بلا قتال ولا ايحاف خيل ولا
 ابل كالجزية وعشر التجارة) ويقسم مال الفيء على خمس
 فرق يصرف (خمس) يعنى لفقراء (عليهم من) اى الخمسة الذين
 (يصرف عليهم خمس العنيفة) وسبق في قريباية ان الخمسة
 (ويعطى اربعة اخماسها) وفي بعض النسخ اخماسها اى الفيء

(للمقاتلة) وهم الاجناد الذين عينهم الامام للجهاد واثبت اسماءهم في ديوان المرتزقة بعد اتصافهم بالاسلام والتكليف والحريية والصحة فيفريق الامام عليهم الانحسار الاربعة على قدر حاجاتهم فيبحث عن حال كل من المقاتلة وعن عياله اللازمة نفقتهم وما يكفيهم فيعطيه كفايتهم من نفقة وكسوة وغير ذلك ويراعى في الحاجة الزمان والمكان والرخص والغلاء واشار المصنف بقوله (وفي مصالح المسلمين) الى انه يجوز للامام ان يصرف الفاضل عن حاجات المرتزقة في مصالح المسلمين من اصلاح الحصون والشغور ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح

«(فصل) في احكام الجزية وهي لغة اسم يخرج بمجوعول على اهل الذمة سميت بذلك لانها جرت عن القتل اى كفت عن قتلهم وشرعا مال يلتزمه كافر بعد عقد مخصوص ويشترط ان يعقدها الامام او نائبه لا على جهة التاقيت فيقول اقررتكم بدله الاسلام غير الحجاز اواذنت في اقامتكم بدار الاسلام على ان تبذوا الجزية وتقدوا محكم الاسلام ولو قال الكافر للامام ابداء اقررتني بدار الاسلام كفى (وشرائط وجوب الجزية خمس خصال) احدها (البالوغ) فلا جزية على صبي (و) الثاني (العقل) فلا جزية على مجنون اطبق جنونه فان تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر لزمته الجزية او تقطع جنونه كثيرا على ذلك كيوم يحرق فيه ويوم يغرق فيه لقت

أيام الافاقه فان بالغت سنة وجب جزيتها (و) الثالث
 (الحرية) فلا جزية على رقيق ولا على سيده ايضا والمكاتب
 والمدرود المبعوض كالرقيق (و) الرابع (الدكورية) فلا جزية على
 امرأة وخشى فان مات ذكوره اخذت منه الجزية للسنتين
 الماضية كما يحتمل النوى في زيادة الروضة وجرم به في شرح
 المذهب (و) الخامس (ان يكون) الذي تعقله الجزية
 (من اهل الكتاب) كاليهودي والنصراني (او من له شبهة
 كتاب) وتعقله ايضا لاولاد من شهود أو تنصر قبل السخ
 أو شك كنافي وقته وكذا تعقله لمن احب دابوه وثني والاخر
 كتابي ولزاعم التمسك بصحفي ابراهيم المنزل عليه ابرز نورداد
 المنزل عليه (واقول) بما يجب في (الجزية) على كل كافر
 (دينار في كل حول) ولا حدلا كثر الجزية (ويؤخذ) اي
 يسن للامام ان يما كس من عقدت له الجزية وحينئذ يؤخذ
 (من المتوسط) الحال (ديناران ومن الموسر أربعة دنانير)
 استحبها بالان لم يكن كل منها سقيم فان كان سقيما لم يمس
 الامام ولى السقيه والمعبر في المتوسط واليسار بالآخر المحول
 (ويمحوز) اي يسن للامام اذا صالح الكفار في بلد مدهم لافي
 دار الاسلام (ان يشترط عليهم الضيافة) لمن يمر بهم
 من المسلمين المجاهدين وغيرهم (فضلا) اي زائدا (عن مقدار)
 اقل (الجزية) وهو دينار لكل بيتية ان رضوا بهذه الزيادة
 (ويتضمن عقد الجزية) بعد صحتهم (اربعة أشياء) احدها

(ان يؤدوا الجزية) وتؤخذ منهم برفق كما قال الجهمه وروا على
وجه الالهانة (و) الثاني (ان تجرى عليهم احكام الاسلام)
فيتمتعون مائة الف فونه على المسلمين من نفس ومال وان
فعلوا ما يعتقدون تحريمه كانوا اقيم عليهم المجد (و) الثالث
(ان لا يدكر وادى الاسلام الا بصير) الرابع (ان لا يفعلوا
ما فيه ضرر على المسلمين) اى بأن آووا من يطلع على عورات
المسلمين وينقلها الى دار الحرب ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة
الجميع الكف عنهم نفسا ومالا وان كانوا في بلدنا او في بلد
مجاورة الزمة ارفع اهل الحرب عنهم (ويعرفون بلبس الغيار)
اى بكسر الغين المعجمة وهو تغيير اللباس بان يخطط الذمى على
ثوبه شيئا يخالف لون ثوبه ويكون ذلك على الكتف والاولى
باليم ودى الاصفى وبالنصرانى الازرق وبالمجوسى الاسود
والاحمر وقول المصنف يعرفون عبر به النروى ايضا فى التوضي
تبع الاصلها الكنة فى المنهاج قال فيؤمر اى الذمى ولا يعرف
من كلامه ان الامر للوجوب والندب اكن مقتضى كلام
الجهمه وروا الاول وعطف المصنف على الغيار قوله (وشد الزنا)
وهو برأى معجمة خيط غليظ يشد فى الوسط فوق الثياب
ولا يكفى جعله تحتها (ويمنعون من ركوب الخيل) النقيصة
وغيره ولا ينعون من ركوب الخيل ولو كانت نقيسة ويمنعون
من اسماعهم المسلمين قبول الشرك كقولهم الله ثالث ثلاثة
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا

هـ (كتاب أحكام الصيد والذباح والضحايا والاطعمة)

والصيد صد وأطلق هـ على اسم المفعول وهو المصيد (وما)
 اى والحیوان البرى المأكول الذى (قدر) بضم اوله (على
 ذكاته) اى ذبحه (فذكاته) تكون (فى حلقه) وهو على
 العنق (وابته) اى بلام مفتوحة وموحدة مشددة أسفل
 العنق والدكاة بذال معجمة لغة التطيب لما فيه امن تطيب
 اكل اللحم المذبح وشرعا بطل الحرارة الغريزية على وجه
 مخصوص اما حیوان المأكول البحرى فيعمل على الصحيح
 بلا ذبح (وما) اى والحیوان الذى (لم يقدر) بضم اوله (على
 ذكاته) كشاة انسية توحشت او بعبير ذهب شاردا (فذكاته
 عقره) بفتح العين عقرا مزه قما للروح (حيث قد وعليه)
 اى فى اى موضع كان العقر (وكال ذكاة) وفى بعض النسخ
 ويستحب فى الذكاة (اربعة اشياء) احدها (قطع الحلقوم) بضم
 الحاء المهملة وهو مجرى النفس دخولا وخروجا (و) الثانى
 قطع (المرى) بفتح ميم وهو من آخره ويجوز قسم يله وهو مجرى
 الطعام والشراب من الحلق الى المعدة والمرى تحت الحلقوم
 ويكون قطع ما ذكر دفعه واحدة لافى دفعتين فنه يحرم
 المذبح حينئذ ومتى بقى شئ من الحلقوم والمرى لم يحل المذبح
 (و) الثالث والرابع قطع (الودجين) بواو وودال مفتوحين
 نائية ووج بفتح الدال وكبرهما عرقا رقى صمغى العنق
 محيطان بالحلقوم (والجزى منها) انى الذى يكفى فى الذكاة

(شبهان قطع الحلقوم والمرى) فقط ولا يشن قطع ما وراء
الودجين (ويمحون) اى يحل (الاصطياد) اى اكل المصاد (بكل
جراحة معلومة من السباع) كاللهد والنمر والكلاب
(ومن جوارح الطير) كتمقرو بازى اى مريض كان جرح
السباع والطير والجراحة مشتقة من الجرح وهو الكسب
وشرائط تعاليمها) اى الجوارح (اربعة) احدها (ان تكون)
الجراحة معلومة بحيث (اذا ارسلت) اى ارسلها صاحبها
(استرسلت) (و) الثانی انها (اذا زجرت) بضم و له اى زجرها
صاحبها (ازجرت و) الة لث انها (اذا قتلت صيدها لم تاكل
منه شيئا و) الرابع (ان يتكرر ذلك منها) اى يتكرر الشروط
الاربعة من الجراحة بحيث يظن تأديها ولا يرجع فى التكرار
لعدد بل المرجع فيه لاهل الخبرة بطباع الجوارح (فان عدمت)
منها (احدى الشرائط لم يحل ما أخذته) الجراحة (الا ان
يدرك) ما أخذته الجراحة (حيا فيذكى) فيحل حينئذ ثم ذكر
المصنف آلة الذبح فى قوله (وتجوز الذكاة بكل ما) اى بكل محدّد
(يجرح) كحديد ونحاس (الا بالسن والظفر) وباقي العظام فلا
تجوز التذكية بها ثم ذكر المصنف من تصح منه التذكية فى
قوله (وتحل ذكاة كل مسلم) باغ او مميز يطيق الذبح (و) ذكاة
كل (كتابى) يهودى ارنصرانى ويحل ذبح مجنون وسكران فى
الظاهر ويكره ذكاة اعمى (ولا تحل ذبيحة مجوسى ولا وثنى)
ولا نحوهما من لا كتاب له (وذكاة المجنين) حاصلة (بذكاة امه)

لا يحتاج لتذكيته هذا ان وجد الميتة او فيه حياة غير
 رية اللهم (الا ان يوجد حيا) بحياة مستقرة بعد خروجه
 من بطن امه فيذكي حينئذ (وما قطع من) حيوان (حي فهو
 ميت الا الشعور) اى المقطوع من حيوان مأكول وفي بعض
 النسخ الا الشعور (المنتقع) فى المفارش والملابس وغيرها
 (فصل) فى احكام الاطعمة المحلال منها وغيرها (وكل حيوان
 استطابته العرب الذين هم اهل ثروة وخصب وطباع سامية
 ورقاهية) فهو حلال (اما) اى حيوان (ورد الشرع بتحريمه)
 فلا يرجع فيه لاستطابتهم له (وكل حيوان استخبثه العرب)
 اى عدوه خبيثا (فهو حرام الا ما ورد الشرع باباحته) فلا
 يكون حراما (ويحرم من السباع ماله ناب) اى من (قوى
 يعذوبه) على الحيوان كاسد وغيره (ويحرم من الطيور ماله
 مخالب) بكسر الميم وفتح اللام اى ظنر (قوى يعرج به) كصقر
 وباز وشاهين (ويحل للضطر) وهو من خاف على نفسه الهلاك
 من عدم الاكل (فى الخمسة) موتا او مرضا مخوفا وازيادة مرض
 او انقطاع رفقة ولم يجد مايا كاه حلالا (ان يأكل من الميتة
 المحرمة) عليه (ما) اى شيئا (يسد به رمقه) اى بقية روحه
 (ولنا ميتتان حلالان) وهما (السمك والجراد) ولنا (دمان
 حلالان) وهما (الكبد والطحال) وقد عرف من كلام المصنف
 هنا وفيما سبق ان الحيوان على ثلاثة قبسام احدها ما لا يؤكل
 فذبيحته وميتته سواء رآه فى ما يؤكل فلا يحل الا بالتذكية

الشريعة والثالث ما تحمل ميتة كالسمك والحمراد

(فصل) في احكام الاضحية بضم الهمزة في الاشهر وهي
اسم لما يذبح من النعم يوم عيد النحر وايام التشريق تقربا الى
الله تعالى (والاضحية سنة) مؤكدة على الكفاية فاذا اتى بها
واحد من اهل بيت كفي عن جميعهم ولا تجب الاضحية
الا بالنذر (ويجزئ فيها الجذع من الضأن) وهو ماله سنة
وطعن في الثانية (والثني من المعز) وهو ماله سنتان وطعن
في الثالثة (والثني من الابل) ماله خمس سنين وطعن
في السادسة (والثني من البقر) ماله سنتان وطعن في الثالثة
(وتجزئ البيدة عن سبعة) اشتركوها في التضحية بها (و)
تجزئ (البقرة عن سبعة) كذلك (و) تجزئ (الشاة عن)
شخص (واحد) وهي افضل من مشاركتها في بيع وافضل
انواع الاضحية ان يقر ثم غنم (واربع) وفي بعض النسخ واربعة
(لا تجزئ في الضحايا) احدها (العوراء البين) اي الظاهر
(عورها) وان بقيت الحذقة في الاصع (و) الثاني (العرجاء
البين عرجها) ولو كان حصول العرج لها عند اجتماعها
للتضحية بها بسبب اضطرابها (و) الثالث (المريضة البين
مرضها) ولا يضر سير هذه الامور (و) الرابع (العجفاء) وهي
(التي ذهب مخها) اي ذهب دماغها (من الهزال) المحاصل لها
(ويجزئ الخصى) اي المقطوعانخصيتين (والملك سور
القرن) ان لم يؤثر في اللحم وتجزئ ايضا فاقد القرن وهي

المسماة بالجلاء (ولا تجزى المقطوعة) كل (الاذن)
 ولا بعضها ولا المخلوقة بلاذن (و) لا المقطوعة (الدنب)
 ولا بعضه (و) يدخل وقت الذبح للاضحية (من وقت صلاة
 العيد) اى عيد النحر وعبادة الروضة واصلها يدخل وقت
 التضحية اذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر كعتين
 وخطبتين خفيفتين اه ويستمر وقت الذبح (الى غروب
 الشمس من آخر ايام التشريق) وهي الثلاثة المتصلة بعاشر
 الحجة (ويستحب عند الذبح خمسة اشياء) احدها (التسمية)
 فيقول الذابح باسم الله والاكمل بسم الله الرحمن الرحيم
 فلولم يسم حل المذبح (و) الثانى (الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم) ويكره ان يجمع بين اسم الله واسم
 رسوله (و) لثالث (استقبال القبلة) بالذبيحة بوجه الذابح
 مذبجها للقبلة ويتوجه هو ايضا (و) رابع (لتكبير) اى
 قبل التسمية او بعدها ثلاثا كما قال الماوردى (و) خامس
 (الدعاء بالقبول) فيقول الذابح اللهم هذه منك واليك فتقبل
 اى هذه لاضحية نعمة لك على وتقربت بها اليك فتقبلها
 (ولا يأكل المضحي شيئا من الاضحية المندورة بل يجب عليه
 لتصدق بجميع لحمها فلو اخرها فتلقت لزمه ضمها له (وبأكل
 من) الاضحية (المطوع بها) ثلثة اعلى المجدي واما الثلثة ان فقيل
 يتصدق بها ورجحه المأوى فى تصحيح التنبيه وقيل يهدى
 ثلثة لاسلمين الاغنياء ويتصدق بثلاث على الفقراء من لحمها

ولم يرخ الزوى في الروضة وأصلها شيثان هـ من الوجهين
 (ولا يبيع) أى يحرم على المضحي بيع شئ (من الأضحية) أى
 من لحمها أو شعرها أو جلدها ويحرم أيضا جلد أجرة للجزاز ولو
 كانت الأضحية تطوعا (ويطعم) حتما من الأضحية المتطوع بها
 (الفقراء والمساكين) والأفضل التصديق بجميعها الأضحية
 أولها ابتكر المضحي بأكليها فإنه يستحق له ذلك وإذا أكل البعض
 وتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بجميع أو لتصدق
 بالباقي

هـ (فصل) هـ فى أحكام العقيقة وهى لغة اسم للشعر على رأس
 المولود وشرا ما سيذكره (المصنف بقوله والعقيقة) على المولود
 (مستحبة) وفسر المصنف العقيقة بقوله (وهى الذبحة عن
 المولود يوم سابعه) أى يوم سابع ولادته وبحسب يوم الولادة
 من السبع ولو مات المولود قبل السابع ولا تغترب بالتأخير
 بعده فإن تأخرت للبلوغ سقط حكمها فى حق العاق عن
 المولود أما هو فيشير فى العق عن نفسه (ويذبح عن الغلام
 شاتان) ويذبح (عن الجارية شاة) قال بعضهم وأما نحن
 فيحتمل المحاقه بالغلام أو بالجارية فلو بان ذلك كونه أمر بالتدارك
 وتعدد العقيقة بتعدد الأولاد (ويطعم العاق من العقيقة
 (الفقراء والمساكين) فيطبخها بحليب ويهدى منها للفقراء
 والمساكين ولا يتخذ لها دغوة ولا يكسر عظامها واعلم أن سن
 لعقيقة وسلامتها من عيب ينقص لحمها أو أكل منها والتصدق

بعضها وامتناع ببعضها وتعينها بالاندر حكمة على ما سبق
 في الاضحية ويسن ان يؤذن في اذن المولود اليمنى حين يولد وان
 يحنك المولود بتمر فيمنع ويد لك به حكمة داخل فيه ليسزل
 منه شيء الى الجوف فان لم يوجد تمر فربط بالافشي حلو
 وان يسمى يوم سابع ولادته ويموز تسميته قبل السابع وبعده
 ولومات المولود قبل السابع.

هـ (كتاب أحكام السبق والرمي) هـ

أى بسهام ونحوها (وتصح المسابقة) على الدواب أى على ما
 هو الاصل في المسابقة عليها من خيل وابل جزا وفيل وبغل
 وسجاري الاظهر ولا تصح المسابقة على بقرة ولا على نطاح
 السكاش ولا على مهارشة الديكة لا بعوض ولا غيره (و) تصح
 (المناضلة) أى المراماة (بالسهام اذا كانت المسافة) أى
 مسافة ما بين موقف الرامي والغرض الذى يرمى اليه (معلومة
 و) كانت (صفة المناضلة معلومة) أيضا بان بين المتناضلين
 كيفية الرمي من قرع وهو اصابة السهم الغرض ولا يثبت
 فيه أو من خسق وهو ان يثقب السهم الغرض ويثبت فيه
 أو من مرق وهو ان ينفذ السهم من الجناح الاخر من الغرض
 واعلم ان عوض المسابقة هو المال الذى يخرج فيها او قد يخرج
 أحد المتسابقين وقد يخرجاه معا وذكرا المصنف الاول في قوله
 (ويخرج العوض أحد المتسابقين بجنى أنه اذا سبق) بفتح
 السين غيره (استرده) أى العوض الذى أخرجه (وان سبق)

بضم أوله أخذه أى العرض (صاحبها) السابق (له) وذکر
 المذهب الثاني فى قوله (وان أخرجاه) أى العرض المتسابقين
 (معالم يمين) أى لم يصح إخراجها للعرض (الا أن يدخل بينهما
 بمجلا) بكسر اللام الأولى وفى بعض النسخ الا أن يدخل بينهما
 محال (فان سبق) بفتح السين كلام من المتسابقين (أخذ
 العرض الذى أخرجاه) (وان سبق) بضم أوله (لم يغرم لهما شيئا

هـ (كتاب أحكام الايمان والندور) هـ

والايمان بفتح الهمزة جمع يمين وأصلها لغة اليمنى ثم أطلقت
 على الحلف وشرعا تحقيق ما يحتمل المخالفة أو تاكيد به كرايم
 الله أو صفة من صفات ذاته والندور جمع نذرو سياتى معنا فى
 الفصل بعده (لا ينعقد اليمين الا بالله تعالى أى بذاته كقول
 الحالف والله (أو باسم من أسمائه) المختصة به التى لا تستعمل
 فى غيره كخالق الخلق (أو صفة من صفات ذاته) القاعة به كعلمه
 وقدرته وضابط الحالف كل مكلف مختار ناطق قاصد لليمين
 (ومن حلف بصدق ماله) كقوله لله على أن أصدق بما لى ويعبر
 عن هذا اليمين تارة بمعنى اللجاج والغضب وتارة بنذر اللجاج
 والغضب (فهو) أى الحالف أو الناذر (مخير بين) الوفاء بما حلف
 عليه والتمز به بالنذر من (الصدق) بماله (أو كفارة اليمين) فى
 الاظهر وفى قول يلزمه كفارة يمين وفى قول يلزمه الوفاء
 بما التزمه (ولا شئ فى انقواب اليمين) وفسر بما سبق لسانه الى لفظ
 اليمين من غير أن يعمد لهما كقوله فى حال غضبه أو عجلته بلى

والله مرة ولا والله مرة في وقت آخر (ومن حلف أن لا يفعل
 شيئا) أي كبيد عبده (فامر غيره) بفعله (ففعله) بأن باع عبده
 المخالف (لم يحنت) ذلك المخالف بفعل غيره إلا أن يريد المخالف
 أنه لا يفعل هو ولا غيره فيحنت بفعل ما مورو أمالو حلف أن لا
 ينكح فوكل في النكاح فإنه يحنت بفعل وكيده في النكاح
 (ومن حلف على فعل امرين) كقوله والله لا لبس هذين
 الثوبين (ففعل) أي لبس (أحدهما لم يحنت) فإن لبسهما معا
 أو مرتبا حنت فإن قال لا لبس هذا ولا هذا حنت بأحدهما ولا
 ينحل عيتمه بل إذا فعل الآخر حنت أيضا (وكفارة اليمين هو) أي
 المخالف إذا حنت (مخير فيها) بين ثلاثة أشياء أحدها (عتق
 رقبة مؤمنة) سلمية من عيب ينحل بعمل أو كسب وثانيها
 مذكور في قوله (أو أطعم عشرة مساكين كل مسكين مدا) أي
 رطلا وثالثا من حب من غالب قوت بلد المكفرو ولا يجوز غير
 الحب من تمر واططو وثالثها مذكور في قوله (أو كسوتهم) أي
 يدفع المكفر لكل من المساكين (ثوبان ثوبا) أي شيئا يسمى
 كسوة مما يعتاد لبسه كقميص أو عمامة أو خمار أو كساء ولا
 يكفي خف ولا قفازان ولا يشترط في القميص كونه صالحا
 للمدفع اليه فيجزي أن يدفع للرجل ثوب صغير أو ثوب امرأة
 ولا يشترط أيضا كون المدفع جديدا فيجوز دفعه ما لبس سالم
 بذهب فونه (فان لم يجد) المكفر شيئا من الثلاثة السابقة
 (فصيام) أي فيلزمه صيام (الثلاثة أيام) ولا يجب تتابعها

في الاظهر

هـ (فصل) في استكلام النذور جميع نذره وهو ذال معجزة
 ساكنة وحكي فتحها وبعثها الوعد بخير او شر وشرعا التزام
 قربة غير لازمة باصل الشرع والنذر ضربان احدهما نذر الحاج
 بفتح اوله وهو التمسك في الخصومة والمراد بهذا النذر ان يخرج
 الخرج اليمين بان يقصد الناذر منع نفسه من شيء ولا يقصد
 القربة وفيه كفارة يمين او ما التزمه بالنذر والله اني نذر المجازاة
 وهو نذر ان احدهما ان لا يعلقه الناذر على شيء كقوله اية الله
 على صوم او عتيق والثاني ان يعلقه على شيء واشار المصنف بقوله
 (والنذر يلزم في المجازاة على) نذر (بمباح وطاعة كقوله)
 ان الناذر (ن شفى الله مريضى) وفي بعض النسخ مريضى
 او كفتيت شر عدوى (فله على ان اصلى او صوم او تصدق
 ويلزمه) اى النذر (من ذلك) اى مما نذر من صلاة او صوم
 او صدقة (ما يقع عليه الاسم) من الصلاة واتلها ركعتان
 او انصوم واقله يوم او الصدقة وهى اتل شئ مما يتناول وكذا
 لو نذر التصديق بمثل عظيم كما قال التماسى ابو الطيب ثم صرح
 المصنف بمفهوم قوله سابقا على مباح في قوله (ولا نذر
 في معصية) اى لا ينعقد نذرها (كقوله ان قتلت فلانا) بغير
 حق (فله على كذا) وخارج بالمعصية نذر المكروه كنذر
 شخص صوم الدهر في معتقة نذره ويلزمه الوقاع به ولا يصح ايضا
 نذر واجب على اومن كالمات الخمس اما الواجب على

الكفاية فيلزمه كما يقتضيه كلام الروضة واصلها (ولا يلزم
النذر) أي لا يعقد (على تركه) (باح) أو فعله فالاول (كقوله
لا آكل مجا ولا أشرب لبنا وما شبه ذلك) من المباح كقوله
لا البس كذا والثاني نحو آكل كذا واشرب كذا والبس كذا
وإذا خالف - نذر المباح لزمه كقارة يمين على الرابع عند
البعوى وتبعه المحررون والمباح لكن قضية الروضة واصلها
عدم اللزوم :

هـ (كتاب احكام الاقضية والشهادات) هـ

والاقضية جمع قضاء بالمدو وهو لغة احكام الشيء وامضاؤه وشرعا
فصل المحكمة بين خصمين بحكم الله تعالى والشهادات جمع
شهادة مصدر شهده من الشهود بمعنى الحضور والقضاء فرض
كفاية فان تعين على شخص لزمه طلبه (ولا يجوز ان يلي
القضاء الا من استكمل فيه خمسة عشر) وفي بعض النسخ
خمس عشرة (خصلة) احدها (الاسلام) فلا يصح ولاية
الكافر ولو كانت على كافر قال الماوردي وما حرت به عادة
الولاية من نصب رجل من اهل الذمة فتقليد رياسة وزعامة
لا تقليد حكم وقضاء ولا يلزم اهل الذمة الحكم بالزامه بل
بالترامهم (و) الثاني والثالث (البالوغ والعقل) فلا ولاية لصبي
ومجنون اطبق جنونه اولا (و) الرابع (الحرية) فلا تصح ولاية
رقبي كله او بعضه (و) الخامس (الذكورية) فلا تصح ولاية
امراة ولا خنثى ولو ولي الخنثى حال الجهل فحكم ثم بان ذكرا

لم ينفذ حكمه في المذهب (و) السادس (العدالة) وسيأتي
 بيانها في فصل الشهادات فلا ولاية لإقاسق بشئ لا شبهة له
 فيه (و) السابع (معرفة أحكام الكتاب والسنة) على طريق
 الاجتهاد ولا يشترط حفظه لايات الأحكام ولا احاديثها
 المتعلقة بها من ظم - ر قلب - وخرج بالا - حكم القمص
 والمواظ (و) الثامن (معرفة الاجماع) وهو اتفاق اهل المحل
 والعقد من امة محمد صلى الله عليه وسلم على امر من الامور ولا
 يشترط معرفة لكل فرد من افراد الاجماع بل يكفي في المسألة
 التي بفتى بها او يحكم فيها ان قواه لا يخالف الاجماع فيها (و)
 التاسع (معرفة لاختلاف) الواقع بين العلماء (و) العاشر
 (معرفة طرف الاجتهاد) اى كيفية الاستدلال من ادلة
 الاحكام (و) الحادى عشر (معرفة طرف من لسان العرب)
 من لغة وصرف ونحو ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى (و) الثانى
 عشر (ان يكون سمياً) ولو بصياح في اذنه فلا يصح تولية اصم
 (و) الثالث عشر (ان يكون بصيراً) فلا يصح تولية اعمى ويجوز
 كونه اعمى كما قال الرويانى (و) الرابع عشر (ان يكون كاتباً)
 وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضى كاتباً ووجه
 مرجوح والاصح خلافه (و) الخامس عشر (ان يكون
 منسباً فقط) فلا يصح تولية مغن بأن اختل نظره او فكه اما
 لكبر او مرض او غيره ولم يفرغ المصنف من شروط القاضى
 شرع في آدابه فقال (و) يستحب ان يجلس) وفي بعض النسخ ان

ينزل اى القاضى (فى وسط البلد) اذا تسعت خلسته فان
كانت البلد صغيرة نزل حيث شاء ان لم يكن هالموضع
معتاد تنزل القضاة ويكون جلوس القاضى (فى موضع) وسج
(مارز) اى ظاهر (للناس) بحيث يراه المستوطن والقريب
والقوى والضعيف ويكون مجلسه مصوباً من اذى حر وبرد ان
يكون فى الصيف فى مهب الريح وفى الشتاء فى مكان
(ولا تحابله) وفى بعض النسخ ولا حاجب دونه فلو اتخذ حاجباً
او نواباً كره (ولا يعمد) القاضى (للقضاء فى المحمد) فان قضى
فيه كره فان اتفق وقت حضوره فى المسجد الصلاة وغيرها
خصوصاً لم يكره فصلها فيه وكذا الواحتراح الى المسجد بعدد
من مطروعه (ويستوى) لقاضى وحوا (بين الخصمين
فى ثلاثة اشياء) احدها التسوية (فى المجلس) فيجلس القاضى
الخصمين بين يديه اذا استويا شرفاً ما للمسلم ورفع على الذى
فى المجلس (و) الثانى التسوية (فى اللفظ) اى الكلام ولا يستج
كلام احدهما دون الآخر (و) الثالث (فى الخط) اى الى طرف
ولا يطرأ لا حد هما دون الآخر (ولا يجوز) للقاضى (ان يقر
الحدية من اهل عماله) فان كانت الحدية فى غير عماله
من غير اهل له لم يحرم فى الاصح والى ايه من هو فى محل
ولا يته ولا ختمومة ولا عاده له بالحدية قبلها حرم قبلها عليه
(ويجوز) للقاضى (القضاء) اى يكره له ذلك (فى عشرة
مراضع) وفى بعض النسخ احوال (ثلاثة الغضب) وفى بعض

النسخ في المصنف قال به فنههم واذا اخرج به الغضب عن حاسة
الاستقامة حرم عليه القضاء حينئذ (والمجوع) والشبع
المفرطين (والعطش وشدة الشهوة والحزن والفرح المفرط
وعند المرض) اي المؤلم (ومدافعة الاخبيين) اي البول
والغائط (وعبد النعاس وشدة الحر والبرد) والضابط
المجامع له هذه العشرة وغيرها انه يكره للقاضي القضاء
في كل حال يسوء خلقه واذا حكم في حال مهاتة لدم نذر حكمه
منع الكراهة (ولا يسأل) وجوباً اي اذا جلس الخصمان بين
يدي القاضي لا يسأل (المدعى عليه الا بعد كان) اي بعد فراغ
المدعى (من الدعوى) الصحيحة وحينئذ يقول القاضي للمدعى
عليه اخرج من دعواه فان اقرب ما ادعى عليه به لزمه ما اقربه
ولا يفيد له اي بعد ذلك رجوعه وان انكر ما ادعى به عليه
فلا ماضى ان يقول للمدعى انك يئنة او شاهد مع يمينك ان كان
الحق مما ثبت بشاهد ويمين (ولا يخالفه) وفي بعض النسخ ولا
يستتلفه اي لا يملك القاضي المدعى عليه (الا بعد سؤال
المدعى) من القاضي ان يحل المدعى عليه (ولا يلقن) القاضي
(خصماً جنة) اي لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا اما
استفسار الخصم فيما ذكر كان يدعى شخصاً قتل على شخص
فيعلى القاضي للمدعى قتل عمه او خطأ (ولا يفهمه كلاماً)
اي لا يعلمه كيف يدعى وهذه المسئلة الساقتل في بعض نسخ المتن
(ولا يثبت بالشهادة) وفي بعض النسخ ولا يثبت شهادداً

كان يقول القاضي انه كيف تعددت ولعلك ما شئت (ولا
 يقبل الشهادة الا من) اي شخص (ثبت عدالته) فان عرف
 القاضي عدالة الشاهد عمل بشهادته وعرف فسقه رد شهادته
 فان لم يعرف عدالته ولا فسقه طلب منه التزكية ولا يكفي في
 التزكية قول المدعي عليه ان الذي شهد على عدل بل
 لا بد من احضار من يشهد عند القاضي بعدالته فيقول انه
 انه عدل ويعتبر في المزكي شروط الشاهد من العدالة وعدم
 العداوة وغير ذلك ويشترط مع هذا معرفته باسباب الجرح
 والتعديل وخبرة باطن من بعد له بصحبة او جوارا ومعاملة
 (ولا يقبل) القاضي (شهادة عدو على عدوه) والمراد بعدو
 الشخص من يهينه (ولا) يقبل القاضي (شهادة والد)
 وان علا (ولده) وفي بعض النسخ لمولوده اي وان سفل
 (ولا) شهادة (ولده) وان علا اما الشهادة عليها فتقبل
 (ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر في الاحكام الا بعد
 شهادة شاهدين يشهدان) على القاضي الكاتب (بما فيه)
 اي الكتاب عند الميكته وباليه واثار المصنف بذلك الى انه
 اذا ادعى شخص على غائب بمال وثبت المال عليه فان كان له
 مال حاضر قضاه القاضي منه وان لم يكن له مال حاضر
 وسال المدعي انهاء الحال الى قاضي بلد الغائب اجابه لذلك
 وفسر الاصحاب انهاء الحال بان يشهد قاضي بلد الجاضر
 عدلين بما ثبت عنده من الحكم على الغائب وصفة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم حضر عندنا عافانا الله واياك فلان
 وادعى على فلان الغائب المقيم في بلدك بأشئ الفلاني واللام
 عليه شاهدين وهما فلان وفلان وقد عدلا عندي وحلفت
 المدعى وحكمت له بالمال واشهدت بالكتاب فلانا وفلانا
 وشترط في شهود الكتاب والمحكم ظهور عدالتهم عند
 القاضي المكتوب اليه ولا تثبت عدالتهم عنده بتعديل
 القاضي الكاتب اياهم

«(فصل)» في أحكام القسمة وهي بكسر القاف الاسم من
 قسم الشيء قسما بفتح القاف وشرعا تميز بعض الانصباء من بعض
 بالطريق الآتي (وبفتح القاف القاسم المنصوب من جهة القاضي) (الى
 سبع) وفي بعض النسخ الى سبعة (شرائط الاسلام والبلوغ
 والعقل والحرية والذكورة والعدالة والحساب) فمن اتصف
 بضد ذلك لم يكن قاسما واما اذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة
 القاضي فقد اشار اليه المصنف بقوله فان تراضيا وفي بعض النسخ
 فان تراضى (الشريكان بمن يقسم بينهما) المال المشترك
 (لم يفتقر) في هذا القاسم (الى ذلك) اي الشروط السابقة
 واعلم ان القسمة على ثلاثة انواع احدها القسمة بالاجزاء
 وتسمى قسمة المتشابهات كقسمة المثليات من حبوب
 وغيرها فتجزأ الانصباء كيلا في مكيل ووزنا في موزون وذراعا
 في مذكوع ثم بعد ذلك يفرع بين الانصباء المتعينين كل نصيب
 منها الواحد من الشراكاة وكيفية الاقراع أن تؤخذ ثلاث رقاع

متساوية ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك من الشركاء
أو جزء من الأجزاء مميزة من غيره منها ما تدرج تلك الرقاع في
بنادق متساوية من طين مثلاً به سبعة في بعضها ثم توضع في
حجر من لم يحضر الكتاب ولا دراج ثم يخرج من لم يحضر به
رقعة على الجزء الأول من تلك الأجزاء ان كتبت أسماء
الشركاء في الرقاع كزيد وبكر وخالد فيعطى من خرج اسمه
في تلك الرقعة ثم يخرج رقعة أخرى على الجزء الذي يلي الجزء
الأول فيعطى من خرج اسمه في الرقعة الثانية وتوابع الجزء
الباقى للمثالث ان كانت الشركاء ثلاثة أو يخرج من لم يحضر
الكتاب ولا دراج رقعة على اسمه زيد مثلاً ان كتبت في
أوراق أجزاء الشركاء ثم على اسم خالد وتوابع الجزء
الباقى للمثالث هـ النوع الثاني القسمة بالتعديل للسهام وهي
الانصباء بالقيمة كارض تختلف قيمه أجزائه بقرة انبات
أو قرب ماء وتكون الارض بينهما نصفين ويساوى ثلث
الارض مثلاً بحودته ثلثها فيجعل الثلث سهماً والثلثان سهمين
ويكفي في هذا النوع والذي قبله قاسم واحد هـ النوع
الثالث القسمة بالرد بان يكون في أحد جانبي الارض المشتركة
بئر أو شجر مثلاً لا يمكن قسمته فيرد من يأخذه بالقسمة اتى
أخرجتها القرعة قسط قيمة البئر أو الشجر في المثال المذكور
فاو كانت قيمة كل من البئر أو الشجر ألفاً وله النصف من
الارض رد الاخذ ما فيه ذلك خمساً مائة ولا بد في هذا النوع من

قاسمين كما قال (وان كان في القسمة تقويم لم يفتقر فيه) اي في
 المال المقسوم (على اقل من اثنين) وهذا ان لم يكن القاسم حاكما
 في التقويم بعرفته فان حكم في التقويم بعرفته فهو كقضاءه
 بعلمه والاصح جوازه بعلمه (واذا دعا احد الشريكين شريكه
 الى قسمة مالا ضرر فيه لزم الشريك الا خراجا به) الى القسمة
 اما الذي في قسمة ضرر كقسام لا يمكن جعله حكامين اذا
 طالب احد الشريكين قسمة وامتنع الاخر فلا يجاب
 طالب قسمة في الاصح

٥ (فصل) في الحكم بالبينة (واذا كان مع المدعى بينة سمعها
 المحاكم وحكم له بها) ان عرف عدتها والا طالب منها التزكية
 (وان لم يكن له) اي المدعى (بينة فالقول قول المدعى عليه
 بيمينه) والمراد بالمدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه
 من يوافق قوله الظاهر (فان نكل) اي امتنع المدعى عليه
 (عن اليمين) المطالبة منه (ردت على المدعى فيحلف) حينئذ
 (ويستحق) المدعى به والنكول ان يقول المدعى عليه بعد
 عرض القاضى عليه اليمين انا نكول عنها او يقول له القاضى
 احلف فيقول لا احلف (واذا ادعى) اي اثنان (شيئا في يد
 احدهما فالقول قول صاحب اليد) بيمينه ان الذي في يده له
 (وان كان في يدهما) او لم يكن في يد واحد منهما (تحالفا وجعل)
 المدعى به (بينهما ومن حلف على فعل نفسه) اثباتا ونقيا (حلف
 على البت والقطع) والبت بوحدة فثناة فوقية معناه القطع

وحينئذ فعطف المصنف القطع على البت من عطف التفسير
 (ومن حلف على فعل غيره ففيه تفصيل) (فان كان اثباتا حلف
 على البت والقطع وان كان نفيًا) مطلقا (حلف على نفي العلم)
 وهو انه لا يعلم ان غيره فعل كذا اما النفي المحصور فيختلف فيه
 الشخص على البت

هـ (فصل) في شروط الشاهد (ولا تقبل الشهادة الا ممن)
 اى شخص (اجتمعت فيه خمس خصال) احدها (الاسلام)
 ولولا التبعية (ولا تقبل شهادة كافر على مسلم او كافر (و) الثاني
 (البلوغ) فلا تقبل شهادة صبي ولو مرافقا (و) الثالث
 (العقل) فلا تقبل شهادة مجنون (و) الرابع (الحرية) ولولا الدار
 فلا تقبل شهادة رقيق قنا كان او مدبرا او مكاتب (و) الخامس
 (العدالة) وهى لغة التوسط وشرعا ملكة فى النفس تمنعها من
 اقتراف الكبائر والذائل المباحة (ولالعدالة خمس شرائط) وفي
 بعض النسخ خمس شروط احدها (ان يكون) العدل (مجتنبا
 للكبائر) اى لكل فرد منها فلا تقبل شهادة صاحب كبرية
 كالزنا وقتل النفس بغير حق والثاني ان يكون (غير مصر على
 القليل من الصغائر) فلا تقبل شهادة المصر عليهم او عدا الكبائر
 مذكور في المطولات والثالث ان يكون العدل (سليم
 السريرة) اى العقيدة فلا تقبل شهادة مبتدع بكفر او يفسق
 ببدعته قالوا لكر انكر البعث الاله انى كساب الصياغة اما
 البدي لا يكفر ولا يفسق ببدعته فتهل شهادة ويستثنى

من هذه الخطاينة فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة يجوزون
 الشهادة لصاحبهم اذا سمعوه يقول لى على فلان كذا فان
 قالوا رأينا يقرضه كذا قبلت شهادتهم والرابع ان يكون العدل
 (مأمون الغضب) وفي بعض النسخ مأموناً عند الغضب فلا
 تقبل شهادته من لا يؤمن عند غضبه والخامس ان يكون
 العدل (محافظة على مروءة مثله) والمروءة تخاف الانسان بخلق
 امثاله من ابتداء عصره في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من
 لا مروءة له كمن يعيش في السوف مكشوف الرأس او البدن غير
 العورة ولا يليق به ذلك اما كشف العورة فحرام

«(فصل في الحقوق ضربان احدهما حق الله تعالى)»
 وسيأتى الكلام عليه (و) الثاني (حق الادعى فاما حقوق
 الاذنين فثلاثة) وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة (اضرب
 ضرب لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران) فلا يكفي رجل
 وامرأتان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يقصد
 منه المال ويطلع عليه الرجال) غالبا كطلاق ونكاح ومن
 هذا الضرب ايضا عقوبة الله تعالى كحد شرب او عقوبة
 لا دمي كعزير وقصاص (وضرب آخر يقبل فيه) احد
 امور الثلاثة (شاهدان) اي رجلان (او رجل وامرأتان)
 او شاهد واحد (ويمن المدعى) وانما يكون يمينه بعد شهادة
 شاهدين وبعد تعديلين ويخفى ان يذكروا في حلفه ان شاهده
 صادق فيما شهد به فان لم يخلف المدعى وطالب يمين خصمه

قوله ذلك فان ثكل خصمه فله ان يحلف بين الرده في الاظهر
 وفسر المصنف هذا الضرب بانه (ما كان القصد منه المان) فقط
 (وضرب) آخر (يقبل فيه) احد امرين اما (رجل وامرأتان
 او اربع نسوة) وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يطلع
 عليه الرجال) غالباً بل مادراً كولد وحيض ووضاع واعلم انه
 لا يثبت شئ من الحقوق بامراتين ويمين (واما حقوق الله تعالى
 فلا يقبل فيها النساء) بل الرجال فقط (وهي) اي حقوق الله
 تعالى (على ثلاثة اصرب ضرب لا يقبل فيه اقل من اربعة)
 من الرجال (وهو الزنا) ويكون نظره له لاجل الشهادة
 فلو تعدد والنظر اغيرها فسقوا وردت شهادتهم اما اقرار
 شخص بالزنا فيمكن في الشهادة عليه رجلان في الاظهر
 (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه اثنان) اي
 رجلان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما سوى الزنا
 من الحدود) كحد شرب (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى
 (يقبل فيه رجل واحد وهو هلال شهر رمضان) فقط دون
 غيره من الشهر وروى المبسوطات مواضع يقبل فيها شهادة
 الواحد فقط منها شهادة اللوث ومنها انه يكتب في المحرص
 يعدل واحد (ولا تقبل شهادة الاعمي الا في خمسة) وفي بعض
 النسخ خمس (مواضع) والمراد بهذه الخمسة ما يثبت
 بالاستفاضة مثل (الموت والنسب بالبر) او اثني من اب
 او قبيلة وكذا الام يثبت النسب فيها اثناً بالاستفاضة على الاصح

(و) مثل (المالك المطلق والترجمة) وقوله (وما شهد به قبل لعبي) ساقط في بعض نسخ المتن ومعناه ان الاعمي لو قبل الشهادة فيما يحتاج للبصر قبل عروض العبي له ثم عني بعد ذلك شهد بما تجمله ان كان المشهود له وعاليه معروف في الاسم والنسب (وما) شهد به (على المضبوط) وموردته ان يقر شخص في اذن اعمي بعق او طلاق لشخص يعرف اسمه ونسبه ويد ذلك الاعمي على رأس ذلك المقر فيتعاق الاعمي به ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند قاض (ولا تقبل شهادة) شخص (جار لنفسه) نعم اولاد دافع عنها ضررا) وحينئذ ترد شهادة السيد له بجهده لما ذون له في التجارة ومكاتبه

«(كتاب أحكام العتق)»

وهو لغة مأخوذ من قولهم عتق الفرج اذا طار واستقل وشرعا ازالة ملك عن آدمي لا الى مالك تقربا الى الله تعالى وخرج بادمي الطير والبهيمة فلا يصح عتقهما (ويصح العتق من كل مالك جائزا لمر) وفي بعض النسخ جائز التصرف في ملكه فلا يصح عتق غير جائز التصرف كصبي ومجنون وسفيه وقوله (ويصح بصرج العتق) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ويقع العتق بصرح العتق واعلم ان صريح الاعتناق والتحرير وما تصرف منهما كانت عتق او محرروا فارق في هذين هازلا وغيره ومن صريحه في الاصح فك الرقبة ولا يحتاج الصريح الى نية ويقع العتق أيضا بغير الصريح كما قال

(والكناية مع النية) كقول السيد لعبد له لاء ملك لي عليك
 لاسلطان لي عليك ونحو ذلك (واذا اعتق) حائز التصرف
 (بعض عبد) مثلاً (اعتق) عليه (جميعه) مؤسراً كان السيد
 أولاً معيناً كان البعض أولاً (واذا اعتق) وفي بعض
 النسخ اعتق (شريكاً) أي نصيباً له (في عبد) مثلاً واعتق
 جميعه (وهو مؤسر) بباقيه (سرى العتق إلى باقيه) أي
 العبد أو سرى إلى ما ليس به من نصيب شريكه على
 الصحيح وتقع السراية في الحال على الظاهر وروى قول ياداه
 القيمة وليس المراد بالمؤسرها والغنى بل من له من المال
 وقت الإعتاق ما يفي بقيمة نصيب شريكه فاضلاً عن
 قوته وقوت من تلزمه نفقته في يومه وليلتنه وعن دست
 ثوب يليق به وعن سكنى يومه (وكان عليه) أي المعتق
 (قيمة نصيب شريكه) يوم اعتاقه (ومن ملك واحداً من والديه
 أو من مولوديه عتق عليه) بعد ما يملكه سواء كان المالك من
 أهل التبرع أولاً كصبي ومجنون

• (فصل) في أحكام الولاء وهو لغة مشتق من الموالاة وشرعاً
 عصوية سيمار وال الملك عن رقيق معتق (والولاء) بالمد (من
 حقوق العتق وحكمه) أي حكم الإرث بالولاء حكم (التعصيب
 عند علمه) وسبق معنى التعصيب في الأفرأض أو ينقل
 الولاء (عن المعتق إلى المذكور من عصبته) المتعصبين بآبائهم
 لا كبنات معتقه واخته (وترتيب العصبات في الولاء أكثر بينهم

في الارث) لكن الاظهر في باب الولاء ان أخا المعتقد وابن أخيه
مقدمان على جد المعتقد بخلاف الارث أي بالنسب فان الاخ
والجد شريكان ولا ترث امرأة بالولاء الا من شخص باشرت
عتقه أو من أولاده وعتقائه (ولا يجوز) أي لا يصح (بيع الولاء
ولا هبته) وحينئذ لا يتقل الولاء عن مستحقه

*(فصل) في أحكام التدبير وهو لغة النظر في عواقب
الامور وشرعا عتق عن دبر الحياة وذم كره المصنف بقوله
(ومن) أي والسيد اذا قال (عبد) مثلا (اذا مات انا فانت
حرفه) أي العبد (مدبر يعتق بعد وفاته) أي السيد (من
نلمه) أي ثلث ماله ان خرج كله من الثلث والاعتق منه
بقدر ما خرج ان لم تجز الورثة وما ذكره المصنف فهو من صريح
التدبير ومنه اعتقته بعد موتى ويصح التدبير بالكنية ايضا
مع النية كخليفة سيديك بعد موتى (ويجوز له) أي السيد
(ان يبيعه) أي المدبر (في حال حياته ويبطل تدبيره) وله ايضا
التصرف فيه بكل ما يزيل الملك كهبته بعد قبضها او جعله
صداقا والتدبير تعليق عتق بصفة في الاظهر وفي قول وصية
للعبد بعتقه فعلى الاظهر لو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير
على المذهب (وحكم المدبر في حال حياة السيد حكم العبد
الغن) وحينئذ تكون اكساب المدبر للسيد وان قتل المدبر
فلا سيد القيمة او قطع المدين فلا سيد الارش ويبقى التدبير بحاله
وفي بعض النسخ وحكم المدبر في حياة سيده حكم العبد الغن

(فصل) هـ في احكام الكتابة بكسر الكاف في الاشهر
 وقبل بفتحها كالعتاقة وهي لغة مأخوذة من الكتب وهو
 بمعنى الغنم والجمع لان فيها ضم نجم الى نجم و مراعاتق معاق
 على مال منجم بوقتين معاديين فاكثر (والكتابة مستحبة
 اذا سألها العبد) او الامة (وكان) كل منها (أمونا) اي امينة
 (مكتسبا) اي قويا على كسب ما يوفي به ما التزمه من النجوم
 (ولا تصح الالبال معلوم) كقول السيد لعبده كاتبك
 على دينارين مثلا (ويكون) المال المعلوم (مؤجلا الى اجل
 معلوم اقله نيجان كقول السيد في المال المدكور لعبده تدفع
 الى الدينارين في كل نجم دينار فاذا ديت ذلك فانت حرا وهي
 اي الكتابة الصحيحة (من جهة السيد لا زمة) فليس له
 فسخها بعد لزومها الا ان يعجز الم كاتب عن اداء النجم او بعضه
 عند المحل كقوله عجزت عن ذلك فلا سيد حينئذ فسخها وفي
 معنى العجز امتناع الم كاتب من اداء النجوم مع القدرة عليها (و
 الكتابة (من جهة) العبد (الم كاتب باثرة) فله بعد فسخه
 الكتابة (تعييز نفسه) بالطريق السابق وله ايضا (فسخها
 متى شاء) وان كان معه ما يوفي به بنجوم الكتابة وافهم قول
 المصنف متى شاء ان له اختيار الفسخ اما الكتابة الفاسدة
 فجائزة من جهة الم كاتب والسيد (ولا لكاتب التصرف فيما في
 يده من المال) يبيع وشراء ويحارز ويحوز ذلك لا يهبة ونحوها
 وفي بعض نسخ المتن وتلك الم كاتب التصرف فيما فيه تنمية المال

والمراد ان المكاتب يملك بعقد الكتابة منفعة له واكسابه الا
انه محجور عليه لاجل السيد في استملاكه باغير حق
(ويجب على السيد) بعد صحة كتابة عبده (ان يضع) اى يحط
(عنه من مال الكتابة ما) اى شيئا (يستعين به على
اداء نجوم الكتابة) ويقوم مقام الحط ان يدع له السيد جزءا
مع اوما من مال الكتابة ولاكن الحط اولى من الدفع لان
القصد بالحط الاعانة على العتق وهى محقة فى الحط وهى مومة
فى الدفع (ولا يعتق) المكاتب (الاباء جميع المال)
اى مال الكتابة بعد القدر الموضع عنه من جهة
السيد

(فصل) فى احكام امهات الاولاد (وافخاصاب) اى وطين
(السيد) مسلما كان او كافرا (امته) ولو كانت حائضا
او محرما له او من زوجة اولم يصبا ولاكن استدخلت ذكره
او ماءه المحترم (فوضعت) حيا او ميتا او ما يجب فيه غرة وهو
(ما) اى لحم (تبين فيه شئ من خلق آدمى) وفى بعض النسخ
من خلق الادميين لكل احدا اولاهل الخبرة من النساء
ويثبت بوضعها ما ذكر كونها امست وتولد له اسيدها وحينئذ
(حرم عليه) بيعها مع بطلانها ايضا الا من نفسه فلا يحرم
ولا يبطل (و) حرم عليه ايضا (رهنها و هبتها) والوصية بها
(وجازله التصرف فيها بالانبتخدام والوظء) وبالاجارة والاعارة
وله ايضا ارض جنسية عليها وعلى اولادها التساوية بين لها

وقيمتها اذا قتلت وقيمتهم اذا قتلوا وتزويجها بغير اذنها الا ان
 كان السيد كافرا وبى مسلمة فلا يزوجه (واذا مات السيد)
 ولو بقتله له (عتقت من رأس ماله) وكذا عتق اولادها (قبل)
 دفع (الديون) التي على السيد (والوصايا) التي اوصى بها
 (وولدها) اى المستولدة (من غيره) اى غير السيد بان ولدت
 بعد استيلادها وولد من زوج او زنا (بمنزلتها) وحينئذ فالولد
 الذى ولدته للسيد يعتق بموته (ومن اصاب) اى وطئ (امة)
 غيره (بشكاح) او زنا وأجبها (فالولد منها مملوك للسيد هـ) اما
 لو غر شخص بحرية امة فالولدها فالولد حر وعلى المغرور قيمته
 اسيد هـ (وان اصابها) اى امة غيره (بشبهة) منسوبة
 للفاعل كظن امة بها وزوجته الحرة (فولده منها حر وعليه
 قيمته للسيد) ولا تصير ام ولد في الحال بلا خلاف (وان ملك)
 الواطئ بالشكاح (الامة المطلقة بعد ذلك لم تصير ام ولد له
 بالوطء في النكاح) السابق (وصارت ام ولد له بالوطء بالشبهة
 على احد القولين) والقول الثانى لا تصير ام ولد وهو الراجح
 في المذهب والله اعلم بالصواب وقد ختم المصنف رحمه الله تعالى
 كتابه بالعتق رجاء لعتق الله له من النار وليكون سبيبا
 في دخول الجنة دارا لابرار * وهذا آخر شرح الكتاب غاية
 الاختصار بلا اطباب * فالحمد لله ربنا المنعم الوهاب * وقد
 ألفته عا حلا في مدة يسيرة والمرجو من اطالع فيه على هفوة
 صغيرة او كبيرة ان يصلحها ان لم يكن الجواب عنها على وجه

حسن * ليكون ممن يدفع الشبهة بالتي هي احسن * وان
 يقول من اطلع فيه على القوائد من جاء بالخيرات * ان الحسنات
 يذهب السيئات * جعلنا الله بحسن النية في تأليفه مع
 النبيين والصدقيين والشهداء والصالحين وحسن اولئك
 رفيقا في دار الجنان ونسأل الله الكريم المنان * الموت على
 الاسلام والايمان * بجاء نبيه سيد المرسلين * وخاتم
 النبيين * وحبيب رب العالمين * محمد بن عبد الله بن
 عبد المطلب بن هاشم * السيد الكامل الفاتح الخاتم *
 وشيخنا الله الهادي الى سواء السبيل * وحميدنا الله ونعم
 الوكيل * والصلاة والسلام * على سيدنا محمد
 اشرف الانام * وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
 كثير اذ انما ابد الى يوم الدين * ورضي
 الله عن اصحاب رسول الله
 اجمعين * والحمد لله
 رب العالمين .

قد تم طبعه بالمطبعة الكستلية الامارة في يوم الخميس المبارك
 التاسع شهر صفر الخير لثمانية احدى وثمانين ومائتين والفا من
 الهجرة النبوية هـ على صاحبها افضل السلام واركي التحية هـ
 وقد كان تصحيحه من اوله على يد كثير المساوي محمد
 الريحاوي ومن ابتداء ملزمة احدى عشر
 الى آخر الكتاب المستطاب هـ
 على يد راجي غفوره الوهاب هـ
 الفقير محمد حسين
 الخشاب .

١٣٢١
 ١٣٨١
 ٢٢٢٢
 ١٣٨١
 ٢٢٢٢